" أثرُ هَيمنة الدول العُظمى في مجلس الأمن على الاستقرار الدولي : ١٩٤٦- ٢٠٠٩ "

إعداد

محمد سلامه سالم الرفوع

المشرف

الأستاذ الدكتور عدنان محمد هياجنة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير
في تخصص دراسات السلام والنزاعات

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعة الهاشمية

الزرقاء - الأردن

٢١-٢-٢٠١١

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ٢١ / ٢ / ٢٠١١

أعضاء لجنة المناقشة | **التوقيع**

الأستاذ الدكتور عدنان محمد هياجنة ، رئيساً ....

أستاذ في العلاقات الدولية ومناهج البحث

الدكتور جمال عبدالكريم الشلبي ، عضواً ....

أستاذ مشارك في الفكر والاتصال الدولي

الدكتور يحيى أحمد العلي ، عضواً ....

أستاذ مساعد في علم الاجتماع ومناهج البحث

الأستاذ الدكتور أحمد سعيد نوفل ، عضواً ....

أستاذ في العلاقات الدولية

جامعة اليرموك

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أميرة القلوب صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال على دعمها الموصول لبرنامج دراسات السلام والنزاعات في الجامعة الهاشمية. والذي كان ثمرة جهودها الدائمة في رفعة المستوى الثقافي لأبناء وبنات الوطن الغالي الأردن الحبيب ؛ في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم.

شكر و تقدير

الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور عدنان هياجنة على تقبله الإشراف على هذا البحث وإثرائه بملاحظاته القيمة وتعزيزه من معين أفكاره التي لا تنضب وعلى صبره طيلة مدة إعداده ، كما وأشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم في المشاركة بالمناقشة وإثراء هذا البحث بملاحظاتهم القيمة .

ولا يسعني إلا أن أشكر الدكتور جمال العريني الذي صحح البحث لغوياً ، وكذلك عائلتي؛ زوجتي الغالية أم أحمد، وأبنائي وبناتي الأعزاء على دعمهم الكامل والجهد الذي بذلوه لمساعدتي في إتمام هذا العمل .

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

ملخص

" أثر هيمنة الدول العظمى في مجلس الأمن على الاستقرار الدولي ١٩٤٦ - ٢٠٠٩ "

إعداد

محمد سلامه سالم الرفوع

المشرف

الأستاذ الدكتور عدنان محمد هياجنة

سعت هذه الدراسة إلى تحليل أثر هيمنة الدول العظمى في مجلس الأمن على الاستقرار الدولي خلال الفترة الزمنية ١٩٤٦-٢٠٠٩ ، وقد استخدمت الدراسة منهج البحث العلمي الإمبريقي وذلك لوجود بيانات رقمية عن العاملين المستقل والتابع تستخدم من أجل الوصول إلى النتائج الحقيقية من البحث وذلك بالاعتماد على دلالات إحصائية معينة تعطي مصداقية أكبر للبحث .وطرحت الدراسة السؤال الرئيس فيها وهو ما هو أثر هيمنة الدول العظمى في مجلس الأمن على الاستقرار الدولي ؟ من خلال تحديد عدد القرارات الصادرة، وعدد مرات استخدام الفيتو في مجلس الأمن، والدولة أو الدول المهيمنة على المجلس من ناحية ومن ناحية أخرى تحديد عدد الصراعات الدولية، الداخلية، والعرقية الناشئة خلال فترة الدراسة .

نبعت أهمية الدراسة العلمية من محاولة المساهمة في رفد قواعد البيانات والدراسات العلمية بدراسة علمية تختبر تأثير هيمنة الدول العظمى في مجلس الأمن على الاستقرار الدولي؛ وبذلك ترفد هذه الدراسة الدراسات العلمية الأخرى التي من الممكن أن يعتمد عليها الكثير من الباحثين في علم العلاقات الدولية ، وانطلقت الدراسة من الفرضية التي ترى أن هناك علاقة بين هيمنة الدول

العظمى في مجلس الأمن تلك الدول صاحبة المقعد الدائم وحق النقض (الفيتو) والاستقرار الدولي؛ أي أنه كلما زاد عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن زاد مستوى الاستقرار الدولي، وكلما زاد عدد مرات استخدام الفيتو قل مستوى الاستقرار الدولي، وأن هيمنة دولتين في مجلس الأمن يقلل من مستوى الاستقرار الدولي.

وقد استخدمت الدراسة مؤشرات للعامل المستقل (هيمنة الدول العظمى في مجلس الأمن) وهي عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وعدد مرات استخدام حق النقض (الفيتو) من قبل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وكذلك الدولة أو الدول المهيمنة على المجلس خلال الفترة من ١٩٤٦-٢٠٠٩. كذلك استخدمت مؤشرات للعامل التابع وهي عدد الصراعات الدولية في العالم، وعدد الصراعات الداخلية، والعرقية؛ واختبار العلاقة بين العامل المستقل والعامل التابع وصولاً إلى التأكد من فرضيات الدراسة واختبارها.

وقد توصلت الدراسة إلى: أولاً أن الزيادة في عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن يقلل من عدد الصراعات الدولية، ويثبت هذا مدى التعامل الايجابي لمجلس الأمن مع الصراعات الدولية. ثانياً أن الصراعات الداخلية والعرقية لا تتأثر بزيادة عدد القرارات، ويثبت ذلك ضعف مجلس الأمن الدولي وتقصيره في التعامل مع هذه الصراعات. ثالثاً أنه كلما هيمنة دولتين في مجلس الأمن قل مستوى الاستقرار الدولي.

المقدمة :

تحاول الدراسة تحليل أثر هيمنة الدول العظمى في مجلس الأمن على الاستقرار الدولي خلال الفترة الزمنية من (١٩٤٦-٢٠٠٩)، حيث تحاول اختبار هيمنة الدول العظمى على القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والمتعلقة بالاستقرار العالمي، من منظور واقعي علمي. فالدراسة تفترض أن هيمنة الدول العظمى والمسمَاة بالدول صاحبة المقعد الدائم في مجلس الأمن الدولي والممنوحة حق النقض (الفيتو) تؤثر على الاستقرار الدولي.

أن فترة الدراسة تسمح للباحث إمكانية اختبار القرارات الدولية الصادرة والمتعلقة بالأمن والسلم في العالم خلال مرحلتي التغير في النظام الدولي وكذلك تأثير طبيعة النظام الدولي على سلوك الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وانعكاس ذلك على الاستقرار الدولي. ومع استمرار وديمومة بعض الصراعات الدولية مثل : الصراع العربي الإسرائيلي، والصراع الهندي الباكستاني ، وغيرها من الحروب التي استمرت لعقود وآخرها الحرب في أفغانستان والعراق؛ ويقف الباحثون السياسيون أمام جدلية جدوى وجود الأمم المتحدة.

مشكلة الدراسة:

تتناول الدراسة البحث في معضلة هيمنة الدول صاحبة المقعد الدائم وحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي على القرارات الصادرة عنه فيما يتعلق بالسلم والأمن العالميين (الاستقرار الدولي)؛ والتحقق من مدى تأثير هيمنة هذه الدول على الاستقرار الدولي من خلال استخدامها حق النقض الممنوح لها بموجب ميثاق للأمم المتحدة.

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الاجابة عن سؤالها الرئيس حول أثر هيمنة الدول العظمى في مجلس الأمن على الاستقرار الدولي؟ ولتتمكن من الإجابة عنه فلابد لها من الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية :

١- ما هو عدد الصراعات الدولية الناشئة خلال فترة الدراسة ؟

٢ – ما هي أبرز الصراعات في منطقة الشرق الأوسط ؟ وما هو عدد القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن والمتعلقة بهذه الصراعات ؟

٣- ما هو عدد القرارات التي عطلت باستخدام حق النقض (الفيتو) ؟

٤. ما هو شكل الهيمنة على مجلس الأمن الدولي؛ هل هي هيمنة لدولة واحدة أم لدولتين أم لعدة دول؟

٥- هل تعطي الإجابات على جميع هذه التساؤلات تفاؤلا عاماً حول جدوى وجود الأمم المتحدة ؟

وتتوقع الدراسة وجود علاقة قوية بين هيمنة الدول العظمى على القرارات الدولية والاستقرار الدولي، كما تتوقع الدراسة أن هيمنة الدول العظمى على القرارات الدولية ستستمر ما لم تنشأ قوى عظمى جديدة أو تحالفات دولية جديدة من تلك الدول التي لا تتمتع بمقعد دائم أو حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن . ولن يكون هناك حل لهذه الهيمنة بزيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بل سيكون الحل بنزع صفة الديمومة أو حق النقض (الفيتو) نزولاً عن رغبة الدول العظمى الناشئة خارج هذا الإطار.

أهمية الدراسة:

الأهمية العملية: تقدم الدراسة رؤية تحليلية لأثر هيمنة الدول العظمى على القرارات الدولية المتعلقة بالاستقرار الدولي خلال الفترة (١٩٤٦ -٢٠٠٩) ؛ حيث ستبين مدى صحة مقولة: "إن عدد القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن فيما يخص الصراعات أو الحروب الدولية لا تطبق إلا عندما تتعلق بدولة ضعيفة أو أمة ضعيفة، وبالتالي فهي تلك القرارات التي تخدم مصالح الدول العظمى". كما تحاول الدراسة التحقق مما يدعيه الباحثون حول فعالية الأمم المتحدة، (١٩٦٤، Hassel ، Maynes,1976 ، Russett and Sutterlin, 1991).

الأهمية العلمية: تحليل توزيع القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن منذ نشأته والمتعلقة بالاستقرار الدولي أو الصراعات و الحروب في العالم وتحليل استخدام الدول دائمة العضوية لحق النقض، وذلك تماشيا مع المصلحة العليا للدول المهيمنة على هذه المنظمة أو مجلس الأمن .

وبهذا تحاول الدراسة إيجاد علاقة ارتباط ما بين هيمنة الدول العظمى على القرارات الصادرة، وبين مؤشرات الاستقرار الدولي التي تتباين على امتداد الفترة الزمنية للدراسة ؛ حيث تحاول الدراسة اختبار العلاقة بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والمتمتعة بحق النقض الفيتو والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن، والقرارات التي تم تعطيلها المتعلقة بالاستقرار. مما يتيح لباحثي العلاقات الدولية والصراع والسلام بيانات تساهم في رفد فرع العلاقات الدولية ، والمساهمة بالتالي في تخفيف حدة الجدل الدائر حول فعالية منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم العالمي. (١٩٦٤،Hassel ، Maynes,1976 ، Waldeheim-1984).

الدراسات السابقة:

لقد تتناولت الدراسات السابقة، هيمنة الدول العظمى في مجلس الأمن كعامل مستقل؛ ونستطيع أن نستنتج هذه الهيمنة من خلال ما تشير فيه الدراسات إلى طبيعة النظام الدولي، وتلك الدراسات التي تتناول ميزان القوى، أو تلك التي تشير إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. أما الاستقرار الدولي كعامل تابع فركزت الدراسات حوله على طرح المنظور الفكري وتوجهات الباحثين لتحديد مفهوم الاستقرار الدولي. ولتوضيح الصورة كاملة سيتم تناول هذه الدراسات على اختلاف توجهات الباحثين.

أولاً : دراسات العامل المستقل (هيمنة الدول العظمى في مجلس الأمن):

ركزت الدراسات السابقة على توزيع القوة بين الفاعلين الرئيسين مع اختلاف الباحثين في تفسيرهم لهذه الهيمنة، والمنظور الفكري لرؤيتهم وتحليلهم للهيمنة.

منذ بداية ما يسمى بـــ (الحرب الباردة) شهدت العلاقات الأمريكية السوفييتية تنافسا حادا في جميع المجالات، ومن ضمن هذه المجالات مواقف الدولتين في مجلس الأمن الدولي حول تلك القضايا المطروحة للنقاش. وحول دور الأمم المتحدة في حل قضايا العالم يرى Cleveland أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وخلافاً لسياسة الاتحاد السوفيتي؛ تثق في الدور الذي تلعبه في الأمم المتحدة في تحقيق السلام العالمي (Cleveland,1961) . في حين يرى Hassel أن إساءة استخدام حق النقض الفيتو من قبل الاتحاد السوفييتي في مجلس الأمن خلال المرحلة ١٩٤٦-١٩٦٤ أدى إلى غياب أي مفهوم للأمن الجماعي، مما دعا الدول إلى إتباع وسائل الدفاع عن النفس بصورة فردية، وشجع قيام الأحلاف العسكرية الإقليمية مثل حلف شمال الأطلسي الذي استطاع المحافظة على السلام والأمن في أوروبا وتمكن من إنشاء صلات وثيقة مع باقي دول العالم

الأخرى. (Hassel، ١٩٦٤)، من ناحية أخرى يرى Maynes أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تنجح في وضع إستراتيجية للتعامل مع الأمم المتحدة بل تعاملت معها كوسيلة (مطية) لتحقيق مصالحها في العالم. (Maynes,1976) يؤيد Maynes فيما ذهب اليه الباحث Lefever ويرى أن الأمم المتحدة ليست سوى أداة تستخدمها الدول العظمى حيث تكون مفيدة لحل أزمات معينة، وبهذه الطريقة المتعجلة وبهذا التعامل غير اللائق تظهر مخاطر تدويل الصراعات المحلية وإطالة أمدها، وإن مجلس الأمن لن يكون بديلا عن التحالفات بخاصة تحالفات القوى العظمى أو عمل الولايات المتحدة منفردة في الشؤون التي تهم مصالحها القومية. قد تكون الأمم المتحدة مفيدة في بعض الأحيان لخدمة مصالح موازية للولايات المتحدة أو غيرها من القوى الكبرى في التصدي لأزمات محددة (Lefever-1993). بينما يرى تشومسكني حول الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية أن الحقيقة تعبر عنها الرسالة الإخبارية للجمعية الأمريكية للقانون الدولي حيث قالت في آذار ٩٩ إن"القانون الدولي هو اليوم على الأرجح أقل احتراما في بلادنا أكثر من أي وقت مضى في هذا القرن". ويرى أنه لا تمتلك أي دولة سلطة لتتخذ قراراتها الخاصة حول استخدام القوة في حماية مصالحها، والتصرف كما تختار، ويشير إلى أن وزيرة الخارجية مادلين البرايت، أبلغت مجلس الأمن الدولي أثناء مواجهة أمريكية سابقة مع العراق بأن الولايات المتحدة ستعمل بشكل مشترك عندما تستطيع، وأحاديا كما ينبغي أن نعمل " لأننا نقر أن هذه المنطقة حيوية للمصالح القومية الأمريكية" وبالتالي لا نقبل أية قيود خارجية" (تشومسكي، ٢٠٠٤).

وحول جدوى وجود الأمم المتحدة يرى Waldeheim أن مستوى قدرة هذه المنظمة تدني في مواجهة مختلف النزاعات في العالم ولم تستطع الوصول إلى مرحلة تتجاوز فيها العادات والمواقف السياسية لبعض الدول لتقوم بالدور اللازم وترقى إلى مستوى تحديات العصر بطريقة

حاسمة وفعالة، ولكن الأمين العام السابق فالدهايم يؤكد أن أعراض الحرب لا مفر منها كثمرة حتمية لمبدأ سيادة الدولة، وفي هذه الحالة فإن أي قوة أو هيئة عالمية لا تستطيع ضمان السلام العالمي؛ ويرى أن السؤال الحقيقي الذي يُطرح حول الأمم المتحدة ليس هل تعمل بشكل تام وكامل أو حتى بشكل مميز؟ ولكن هل البشرية ككل أفضل بوجودها أم بدونها؟ (Waldeheim-1984).

لقد اختلف نهج الدراسات السابقة بعد ولادة النظام العالمي أحادي القطبية واندثار زمن التنافس بين القوتين العظمى في العالم بعد عام ١٩٨٩؛ فقد جاءت الدراسات بعد التحول في النظام العالمي لتعبر عن الواقعية في العلاقات الدولية فيما يخص العامل المستقل، حيث بدأ الباحثون في طرح فكرة حاجة الأمم المتحدة لذراع القوة العسكرية خاصة بعد غزو العراق للكويت، وإن عدم وجود قوة دائمة تحت إمرة الأمم المتحدة سيعطل التدخل العسكري السريع في مثل هذه الصراعات على الساحة الدولية، وسيؤثر ذلك في كيفية تأمين السلام العالمي، ويتيح للدول العظمى التي ترى مصالحها متأثرة من النزاعات الدولية التدخل العسكري لحماية هذه المصالح. إشارة إلى: سرعة تدخل الولايات المتحدة عندما هُددت مصالحها في منطقة الشرق الأوسط باحتلال العراق للكويت، حيث يرى Russett and Sutterlin أن البديل لتدخلات القوى العظمى في الصراعات الدولية للدفاع عن مصالحها يكون بإنشاء قوة خاصة عسكرية تأتمر بإمرة الأمم المتحدة ينظمها ميثاق الأمم المتحدة بما فيها إنشاء قيادة للعمليات المشتركة (Russett and Sutterlin, 1991).

أيضاً منذ نهاية الحرب الباردة يرى الباحث Betts أن الأمم المتحدة والولايات المتحدة أطلقت لنفسها العنان في التدخل في الصراعات الأهلية في جميع أنحاء العالم وعلى مبدأ "لا ضرر ولا ضرار" لا للولايات المتحدة ولا للأمم المتحدة كذلك. وقد حققت هذه السياسة بعض النجاح المعقول في بعض الحالات، وفي البعض الآخر وعن غير قصد فقد تسببت في معاناة طويلة لهذه

المنطقة أو تلك؛ في الوقت الذي يفترض أن تكون مهمة الأمم المتحدة تخفيض حدة الصراع في العالم (Betts, 1994) .

بينما يرى Butler أنه ومنذ نهاية الحرب الباردة فقد تحسن أداء مجلس الأمن من حيث: أولاً مقارنة استخدام حق النقض بين فترتين قبل عام ١٩٩٠ وبعده ، ثانيا عدد المهام منذ عام ١٩٩٠_١٩٩٩ هناك عشرون مهمة سلام للأمم المتحدة وهذا الرقم أكثر من العدد الكلي لمهام حفظ السلام للفترة من ١٩٤٥- ١٩٩٠. ولكن خلال الفترة من نهاية عام ١٩٩٨ وحتى نهاية ١٩٩٩ تقريبا عاد مجلس الأمن ليعاني من التجاذب، ومثالاً على هذا استخدام القوة من قبل الناتو رغم معارضة مجلس الأمن في كوسوفو. وتحدي صدام حسين لقرارات مجلس الأمن من خلال أصدقاء نافذين في هذا المجلس، مع وجود سكرتير عام متعاطف معه (Butler-١٩٩٩).

وحول هيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي أحادي القطب يرى الباحث هياجنة إن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة من الصنف الأول، والدول العظمى هي من الصنف الثاني، ولأن الولايات المتحدة الأمريكية هي المهيمنة على النظام فقد حددت طبيعة السياسة الخارجية للدول العظمى الأخرى. وإن هناك تناغمٌ بين ما تسلكه الولايات المتحدة وما تسلكه الدول العظمى الأخرى خارجيا. وفيما يتعلق بالنظام الدولي الجديد وأشكال الاتصال الدولي هو نظام عسكري. وأشكال الاتصال الدولي كانت نسبيا عسكرية، وهذا بحد ذاته يتنافى مع قول المتفائلين بأن النظام الدولي الجديد سيؤدي إلى قيام القرية العالمية. وما زالت الولايات المتحدة تتدخل عسكريا من أجل مصالحها الاقتصادية والأمنية. ولم تفعل الكثير بالنسبة إلى تحقيق الأهداف الإنسانية وخاصة فيما يتعلق بالديمقراطية. وهذا يَنفي القول بأن السياسة الخارجية الأمريكية تَتبع كاميرات التلفزيون، بل الأصح أن كاميرات التلفزيون تتبع المصالح الأمريكية التي تريد الولايات المتحدة تحقيقها. وعلى

الرغم من الحديث عن الدول العظمى الأخرى فإن أفعالها فيما يتعلق بالقرية العالمية والأمن الجديد بقيت منصبة على الأفعال الرمزية دون المادية؛ والآخر هو وجود النظام الدولي الراهن الذي لن يتغير إلا إذا تغيرت قدرات الدول العظمى (هياجنة، ١٩٩٩). ويرى هياجنة إن النظام الدولي هو نظام أمريكي تبلور بشكل واضح في هيمنة مطلقة على شؤون العالم قبل وبعد الحرب على العراق أمنيا وعسكريا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا (هياجنة، ٢٠٠٦).

وفي ذلك يرى الباحث سالم أن فشل الولايات المتحدة في احتلالها للعراق لم يؤد إلى تغيير سلوكها وفقا لمعايير الشرعية الدولية، بل أنها مضت في طريق الحرب حتى النهاية. أما القوى الكبرى التي عارضت الحرب، فكان سلوكها في بداية الأزمة مبنيا على تصور أن النظام الدولي متعدد الأقطاب، فحاولت فرنسا وألمانيا وروسيا بناء تحالف يوازن قوة الولايات المتحدة ولكنها فشلت، وعندما بدأت الحرب استسلمت هذه الدول لإرادة القوة الأمريكية المهيمنة وأيدتها متمنية لها النصر السريع، ولم ترتفع أصوات هذه الدول بمعارضة الحرب ثانية إلا بعد أن اتضح فشل أمريكا في تحقيق أهدافها الظاهرة من احتلال العراق (سالم، ٢٠٠٧). وحول أزمة الملف النووي الإيراني وسيناريوهات الموقف الأمريكي المحتمل في التعامل مع الملف النووي الإيراني يرى الباحث هياجنة أن هذا الملف أصبح مسألة تسيطر على اجتماعات الدول الكبرى، خاصة مستقبل الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط. حيث تعتبر هذه المنطقة من أكثر المواقع العالمية في التركيز السياسي والإعلامي نظرا للتطورات التي تحدث فيها حاليا والمتوقع حصولها في المستقبل. فالحرب الأميركية على العراق التي أدت إلى احتلال أمريكا للعراق وتوقف عملية السلام بما فيها من حصار على الشعب الفلسطيني المستمر أمام أنظار العالم، يُبقي الضغوط على المنطقة من جميع الأطراف الدولية، وكأن العالم حل جميع مشكلاته ولم يبق إلا مشكلات هذه المنطقة، التي اخترقت كل الأنظمة الأمنية لدول

العالم الكبرى فيما يسمى بالحرب على الإرهاب!!!. وحول " تطبيق النموذج العراقي في الضربة العسكرية المحتملة لإيران "، لابد من النظر إلى أن الحرب الأمريكية على العراق لم تحتج إلى مبررات كما ادعت الإدارة الأمريكية لا من حيث ربط النظام العراقي بالإرهاب ولا من حيث وجود أدلة على تطوير أسلحة دمار شامل. ولذلك قامت الاستراتيجية الأمريكية بخطوات مدروسة عبر فترة زمنية انتهت بالحرب واحتلال العراق، وتتضمن هذه الخطوات _ التي نرى فيها بعض التشابه مع الحالة العراقية _ ما يلي:

- قائمة اتهام لإيران بدعم الإرهاب، وهي جاهزة وعليها إجماع دولي.
- قائمة اتهام لإيران بدعم الحرب الأهلية في العراق، وهنالك إجماع دولي وشعبي عراقي على ذلك.
- قائمة اتهام لإيران بأنها تقتل جنود أمريكيين في العراق. وقد تم تكثيف ذلك خلال بداية العام الحالي.
- زيادة العقوبات الاقتصادية ضد إيران، وهي قيد العمل بشرعية مجلس الأمن.
- تهديد أمريكي بضربات عسكرية إذا لم توقف إيران برنامجها النووي، وتسمح للمفتشين الدوليين بالتأكد من ذلك.
- ضربة عسكرية تجريبية إسرائيلية، مشابهة للمفاعل النووي العراقي.
- ضربة عسكرية أمريكية مشابهة لتحرير الكويت.
- حظر الطيران الإيراني.
- الاحتلال الأمريكي لإيران.

ويمكن القول:إن سياسة أمريكا في ظل ادارة بوش لا تقوم على السياسة العقلانية حيث إن المنهج الذي استخدم في العراق لم يكن ناجحا، لأن سياسة المُتشدد هو من يغامر حتى لو كانت نسـبة نجاحه ١% مقابل خسارة نسبتها ٩٩%، وهذا ما يفسر سلوك الرئيس الأمريكي جـــورج بوش (هياجنة، ٢٠٠٨).

وحول تطبيق نظرية " الالتفاف حول العلم " في العلاقات الدولية، اختبرت دراسة مبدأ ونموذج الفرضية القائلة بأن الاقتراحات باستخدام القوة تجد دعم مجلس الأمن في الأمم المتحدة وأن التسابق لدعم الرئيس الأمريكي تتزايد بشكل كبير، وهذا التحليل يلاءم جميع التدخلات العسكرية في الدول منذ عام ١٩٤٥-٢٠٠١ ؛ وقد أظهرت النتائج أن مجلس الأمن الدولي دعم هذه القرارات بنسبة ١:٩وحتى بعد إضافة جملة من المتغيرات للتحكم، وبهذا يكون مجلس الأمن الدولي فريداً من نوعه. بين المؤسسات الدولية؛ لأن باقي مهام الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية لا تلاقي هذا التسابق لدعم أمريكا وبهذا تثبت الدراسة أن المنظمات الدولية تتأثر وتؤثر في السياسات الخارجية للدول بالتأثير على الرأي العام العالمي (Chapman and Reiter, 2004).

وحول مستقبل العلاقات الأوروبية الأمريكية وأثرها في العالم الإسلامي. حيث تشكل الحكومات الأوروبية الصديقة لأمريكا الأغلبية العظمى للدول المسيطرة على النظام الدولي، وتتفق هذه العواصم الأوروبية مع الولايات المتحدة الأمريكية في تشخيص القضايا الدولية الهامة؛ خاصة القضايا المرتبطة في العالم الإسلامي، مثلما أطلقوا عليه " الحرب على الإرهاب "، لكن يلاحظ الاختلاف في المنهج لتحقيق أهدافها؛ فاجتماع مارسيليا الذي عقد قبل إعلان نتائج الانتخابات الأمريكية يشير إلى أهمية إعادة صياغة العلاقات الأوروبية_ الأمريكية، خاصة الملفات الدولية الساخنة، وعلى رأسها الملف المالي، بعد الأزمة المالية التي تعصف بالاقتصاديات الرأسمالية.

وحول محددات هذه العلاقة فإن هيمنة الأمن على سياسات أمريكا المدعومة أوروبيا فشلت ولابد من أن تتغير، ويمكن القول: إن دور أوروبا وحتى الصين، وروسيا، واليابان أخذ المنحنى الأمريكي من حيث الموافقة الحتمية (المكرهة) للدور الأمريكي، الذي ذهب إلى منطقة الشرق الأوسط بأحادية أمريكية دون موافقتها أو الموافقة الأوروبية، ما عدا (بريطانيا) التي تتمسك بعلاقات ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية بدأت بالتراجع منذ أصبحت (بريطانيا) تحضر اجتماعات (الإتحاد الأوروبي)، كما أن مواقف الدول الغربية والدول العظمى تجاه المشروع الأمريكي في المنطقة_ وإن اتفقت في الهدف الإستراتيجي_ لا تتفق من حيث الوسائل، كما أن الموقف الأوروبي والروسي جاء بعد بدء المشروع الأمريكي، ولم يستمر هذا الدعم لوقت طويل، بما في ذلك (بريطاني)؛ حيث قامت كل الدول بالانسحاب من المشروع الأمريكي في العراق. إن الخارطة السياسية في المنطقة التي تشمل نتائج السياسات الأمريكية قد أبقت أوروبا في دور الشاهد غير الفاعل؛ لذا فإنه يمكن القول: إن العلاقات الأوروبية_ الأمريكية ستبقى محكومة بالتبعية الأوروبية للسياسات الأمريكية في المنطقة. ومستقبل العلاقات الأوروبية_الأمريكية، سيرتبط بالمنهج الذي ستتخذه الإدارة الجديدة، فرغم أن أوروبا تنتقد المنهج الأمريكي، لكنها لا تمتلك البديل في منهج التعامل بالعلاقات الدولية. والمنهج الذي ستستخدمه الإدارة الجديدة سيحدد طبيعة العلاقات الأوروبية_الأمريكية، وإذا ما اختارت إدارة (باراك اوباما) المنهج ألأممي؛ فإن ذلك سيؤدي إلى تقارب أوروبي_أمريكي يصلح كثيرا من التشوهات التي شابت العلاقات الأوروبية_الأمريكية في فترة إدارة (بوش) (هياجنة، ٢٠٠٩). أما بالنسبة للموقف الأوروبي فيرى الباحث الشلبي إن أوروبا تتفهم بشكل عقلاني وواقعي بأن العلاقات الدولية قائمة – وتقوم دائما – على القوة بأشكالها المختلفة (الشلبي، ٢٠٠٠).

ثانياً : دراسات العامل التابع (الاستقرار الدولي):

ركزت الدراسات التي تتناول العامل التابع على طرح المنظور الفكري وتوجهات الباحثين لتحديد مفهوم الاستقرار الدولي. ومنذ منتصف ستينيات القرن الماضي يرى الباحثين أن هناك أزمة حقيقية وشلل في نظام عمل مجلس الأمن الدولي وحتى الجمعية العامة لعدم التدخل في قضية فيتنام. السؤال الذي يطرح نفسه لماذا أُسس مجلس الأمن؟ وإذا شُل عمل المجلس بإعطاء حق النقض الفيتو لبعض الأعضاء فلماذا لا تقوم الجمعية العامة بواجباتها تجاه فيتنام؟ التاريخ والقيود المفروضة على الأمم المتحدة ليست دائماً مفهومة جيداً حيث تنسى الولايات المتحدة أنها تعاونت مع الاتحاد السوفييتي في كتابة ميثاق الأمم المتحدة وفي فرض القيود على صلاحيات مجلس الأمن وأن على أمريكا الالتزام مع شركائها في أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية. والتخوف الجديد يُعبر عنه بمصطلح (الالتفاف) من خلال الدول الإفريقية والأسيوية التي تشكل الأغلبية في الجمعية العامة وبالتالي الانجراف نحو مغامرات لتحقيق مصالحها. مُنذ إنشاء الأمم المتحدة يُنظر لمجلس الأمن على أنه أداة من أدوات الأمم المتحدة لحفظ الأمن. فمثلاً القوى العظمى الخمسة يجب أن تعمل بشكل جماعي ضمن إطار يناقش فيه انشقاق أحد هذه الأطراف، وفي نفس الوقت يُنظر للجمعية العامة على إنها ليست هيئة تشريعية تُشرع الموت للعالم ولكن بوصفها أداة للدبلوماسية البرلمانية أو متعددة الأطراف، بحيث تكون قادرة على أن توصي بما يمكن التفاوض بشأنه من خلال الأغلبية المطلوبة ولكنها غير قادرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها، إن التصويت في الجمعية العامة لصالح دولة بالتدخل في نزاع بين دولتين وليس فقط التدخل ولكن بإرسال قوات والعمل على أراضي دولة ذات سيادة هو عمل منافي لما وجدت لأجله هذه الجمعية وإن ما قامت به أبان عدوان السويس ومحاولاتها للحد من التسلح في العالم هو هذا دورها المطلوب. (66) Yost.

وحول إمكانية تفعيل أو إنعاش الأمم المتحدة لتقوم بدورها الذي وجدت من أجله؛ يرى الباحث Gardner أنه يمكن إنعاش الأمم المتحدة، لأنها تعاني من " أزمة ثقة " بسبب انخفاض مصداقيتها والتهميش المتزايد الذي تتعرض له. ولا يمكن لأحد أن يجادل في أن الأمم المتحدة لم تف حتى بعدد قليل من طموحاتها إلا أنها قد أنجزت بعض الإنجازات في الوضع الدولي مثل مساعدتها على احتواء العنف في قبرص وفي الشرق الأوسط وفي الكونغو وكشمير وغيرها من بؤر التوتر من خلال بعثات حفظ السلام، وصنع السلام، وأبدت جهداً غير مسبوق في رفع مستوى المعيشة في البلدان الأقل نمواً من خلال شبكة من الوكالات المتخصصة والبرامج المتخصصة. وقد سرعت عمليات إنهاء الاستعمار وساعدت في استقلال العديد من الدول، وليس فقط حقوق الإنسان؛ بل في مجال الفضاء الخارجي والمحيطات. وقبل أن نحكم على عدم فعالية الأمم المتحدة ربما علينا أن نسأل أنفسنا ما هو الحال الذي يجب أن يكون عليه العالم خلال السنوات ٢٥ الماضية ولم يكتمل. (Gardner, 1970).

وعلى الرغم من المبادئ التقدمية التي تم تثبيتها في ميثاق الأمم المتحدة، وصدور عدة قرارات تتضمن مكافحة الاستعمار وتمكين الدول الصغرى من نيل استقلالها وسيادتها بموجب مبدأ حق تقرير المصير، وقرارات تدين العنصرية، وأخرى تندد باستخدام القوة في العلاقات الدولية، وغير ذلك من القرارات التي تحظى بتأييد واسع، والتي من المفروض أن تساهم في معالجة المشاكل الدولية، إلا أن كثيرا من هذه المبادئ و القرارات لم تترجم إلى الواقع العلمي، وفشلت منظمة الأمم المتحدة في أداء دورها المنبثق من أهداف ومبادئ هذه المنظمة، والدليل على ذلك اندلاع الحروب المحدودة، وعدم إيجاد الحلول العادلة لكثير من المشاكل الدولية الهامة، كمشكلة الشرق الأوسط؛ حيث تتمادى إسرائيل في انتهاك كل القيم والأعراف الدولية بعدوانها على الشعب

الفلسطيني واحتلالها لأراضي بلدان عربية. كذلك استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام سياسة القوة في علاقاتها الدولية وانتهاكها مرات عديدة سيادة بلدان مستقلة في بقاع كثيرة من العالم، دون أي رادع أو إدانة من قبل هيئة الأمم المتحدة. إن هذه الأمثلة وغيرها من الانتهاكات التي تمارسها الدول الكبيرة ذات النزعة الاستعمارية ومن يدور بفلكها، والتي لم تعالج بجدية من قبل هذه المنظمة الدولية، قد أضعفت الثقة بجدوى هذه الهيئة وأصابتها بالشلل، مما أدى إلى إضعاف دورها في معالجة المشاكل الدولية، وتنامي الشعور بعدم فائدة هذه المنظمة إذا استمرت على ما هي عليه الآن. أن السبب الرئيسي لضعف هذه المنظمة هو حدة الخلافات التي ظهرت وما زالت تظهر بين الدول الكبرى، خاصة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، حيث إن امتياز حق النقض قد مكن الدول الامبريالية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من تعطيل كثير من القرارات الهامة المتخذة لصالح الشعوب، وذلك بدوافع ومخططات استعمارية. وعلى هذا؛ فقد فشل مجلس الأمن لمرات عديدة في اتخاذ قرارات تتلاءم ومصالح الشعوب، وتساهم في وضع معالجات جدية للمشاكل الدولية القائمة، وأهم مثال على ذلك استخدام أمريكا لمرات عديدة حق النقض ضد أي مشروع قرار لإدانة إسرائيل. (الدوري، ١٩٩٧).

تواجه الأمم المتحدة تحديات خطيرة في مجال بناء السلام، لأن من المعضلات الناجمة عن هذا الدور التوترات العميقة خلال مهام الأمم المتحدة لبناء السلام طويلة الأمد: مبدأ السيادة، والحياد، وتأمين السلام والديمقراطية . وحتى لو وجدت الحلول لهذه المعضلات فإن الأمم المتحدة تواجه ثلاثة من القيود التي تحد من قدرتها على بناء السلام: أولا الإرادة السياسية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ثانيا إرادة وقدرة الجهات الفاعلة المحلية، وثالثا قدرة المؤسسات المحلية. ونجاح الأمم المتحدة على المدى الطويل في مهامها لبناء السلام يعتمد في جزء منه على استخلاص

وتطبيق الدروس المستفادة من تلك المهام التي قامت بها هذه المنظمة خلال أول خمس سنوات من إنشائها للتصدي لتلك الصراعات . مثل الصراع العربي الإسرائيلي، والقضية القبرصية اليونانية ، والصراع بين الهند وباكستان.(Bartram, 1995).

إن العالم بحاجة إلى نظام دولي للأمن بمختلف أنواعه؛ لكن الأمم المتحدة اليوم في وضع غير مستقر مالياً، بالإضافة إلى البعثات الكثيرة التي أنهكت قدراتها، وبشكل عام أصبحت متطلباتها تفوق قدرتها على التعامل مع الطلب المتزايد على خدماتها. إن الإصلاح ضروري لهذه المنظمة والتي تعتبر في وسط العمر وتعتبر الحساسية حول السيادة في الدول والمجموعات ذات المصالح تؤثر في هذه المنظمة، وعلى الدول والمجموعات ترك خلافاتها والعمل على وضع خطة لإعادة تنشيط هذه الهيئة العالمية، ويمكن أن يخصص لها مصدر مستقل من الدخل، بالإضافة إلى بعض القوات الأممية التي تكون جاهزة لتنفيذ المهام. ويقع على عاتقها القدر الأكبر من العدالة والأمن والرخاء لجميع البشر وليس لمجرد أقلية مميزة. (Russett and Kennedy, 1995).

لقد ناقشت الدراسة أهم الدراسات السابقة التي تخص عامليها (العامل المستقل وهو: هيمنة الدول العظمى في مجلس الأمن الدولي. والعامل التابع وهو: الاستقرار الدولي) بطريقة البحث والتمحيص وأخذ المختصر والمفيد من هذه الدراسات؛ يلاحظ أن معظم الدراسات السابقة تناولت الموضوع بطريقة المنهج العلمي الوصفي إلا ما ندر منها جاء بأسلوب المنهج الأمبريقي وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في تناولها لهذا الموضوع بحيث تشمل جميع المؤشرات ذات العلاقة بهيمنة الدول العظمى على قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالاستقرار الدولي من حيث:

– تغطي الفترة الزمنية للدراسة مدة أطول لتشمل جميع القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن أو تلك القرارات التي تم تعطيلها والمتعلقة بأسئلة الدراسة منذ إنشاء مجلس الأمن وحتى عام

٢٠٠٩، وتتحقق من عدالة هذه القرارات من حيث: التنفيذ، التعطيل. ودور المصالح العليا للدول العظمى في ذلك.

– تتناول الدراسة جميع أوجه الاستقرار الدولي تقريبا، فهي تشمل: الصراعات الدولية، الحروب الأهلية، الصراعات العرقية، مع الإشارة إلى بعض الصراعات المستمرة.

– تحقق الدراسة في إيجاد حل لمعضلة هيمنة الدول ذات المقعد الدائم في مجلس الأمن على قرارات هذا المجلس.

فرضيات الدراسة:

وتقوم الدراسة على الفرضية العلمية الآتية: هناك علاقة بين هيمنة الدول العظمى في مجلس الأمن والاستقرار في العالم.

الفرضية العملية :

- كلما زاد عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن تقلصت هيمنة الدول العظمى وزاد مستوى الاستقرار الدولي؛ أن القرارات الصادرة عن مجلس الأمن تتناسب تناسباً عكسي مع عدد الصراعات في العالم بجميع أشكالها: دولية، داخلية أو عرقية.
- كلما زاد عدد مرات استخدام الفيتو تزايدت نسبة هيمنة الدول العظمى وقل مستوى الاستقرار الدولي، لأن عدد مرات استخدام (الفيتو) في مجلس الأمن تتناسب تناسباً طردياً مع عدد الصراعات في العالم بجميع أشكالها: دولية، داخلية أو عرقية.
- كلما هيمنت دولتان في مجلس الأمن قل مستوى الاستقرار الدولي؛ أي أن تنازع الهيمنة بينهما كدول دائمة العضوية وصاحبة حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، يؤدي إلى

عدم التوافق بينها فيما يخص إصدار القرارات، وبالتالي يؤدي إلى زيادة عدد الصراعات في العالم وبجميع أشكالها دولية، داخلية، أو عرقية.

مفاهيم الدراسة :

هيمنة الدول العظمى في مجلس الأمن الدولي :

يتفق جميع الباحثين ومنظري العلوم السياسية على مرحلتين زمنيتين مر بهما مجلس الأمن الدولي وترتبط هذه المراحل بالتغيرات التي طرأت على النظام الدولي وهما: مرحلة نظام القطبين ١٩٤٦- ١٩٨٩، ومرحلة الهيمنة أو القطب الواحد بعد عام ١٩٩٠. فقبل انتهاء الحرب الباردة هناك دولتان تتنازعان السيطرة على قرارات مجلس الأمن الدولي هما: الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وخلال المرحلة الثانية بعد عام ١٩٩٠؛ ظهرت الهيمنة الأمريكية المطلقة. حيث يرى Nye أن الواقعيين ، أمثال ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر، والذين ينظرون إلى القوة كأساس لتحقيق التوازن في العلاقات الدولية بين الدول ذات السيادة أن النظام العالمي هو نتاج لتوزيع مستقر للقوة بين الدول (Nye, 1992).

إن النظام الدولي هو نظام أمريكي تبلور بشكل واضح في هيمنة مطلقة على شؤون العالم أمنياً قبل الحرب على العراق وبعده عسكريا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا (هياجنة، ٢٠٠٦). وبتفاعل المثل العليا ، والمصالح ، والقوة، تفوقت الولايات المتحدة ما بعد الحرب العالمية الثانية ووفرت فرصة استثنائية لصياغة النظام العالمي وفقا للمثل الليبرالية وتقاليدها. لكن ضعف أوروبا وتنازعها مع الاتحاد السوفيتي اضطرها إلى تقديم تنازلات أدت إلى هيمنة الولايات المتحدة في قيادة النظام الدولي؛ التي نجحت في التعايش مع الحرب الباردة والقطبية الثنائية (Stewart, 2008).

وعليه تعرّف هذه الدراسة مفهوم هيمنة الدول العظمى في مجلس الأمن الدولي بأنه " تنازع الدول صاحبة العضوية الدائمة وحق النقض حول صدور أو تعطيل صدور قرارات مجلس الأمن، ومتابعة تنفيذ هذه القرار أو ذاك طبقا للمصالح العليا لهذه الدول، التي تتوفر لديها إمكانية استخدام القوة لتنفيذ القرارات الصادرة أو استخدام القوة لتحقيق مصالحها رغم معارضة مجلس الأمن لاستخدام هذه القوة".

التعريف الإجرائي لهيمنة الدول العظمى في مجلس الأمن الدولي :

ذهب معظم الباحثين إلى اعتماد مختلف المؤشرات لقياس الهيمنة من خلال دراساتهم حول طبيعة النظام الدولي. فمنهم من اعتمد المؤشرات الاقتصادية، وآخرون اعتمدوا المؤشرات العسكرية والإنفاق الحربي، ومنهم من اعتمد مؤشرات أخرى مثل القرارات الدولية كمؤشر لتحديد طبيعة النظام الدولي وتعتمد الدراسة على المؤشرات التالية لقياس هيمنة الدول العظمى في مجلس الأمن الدولي:

- القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي .
- القرارات التي استخدم فيها حق النقض ولم تصدر.
- الدولة / الدول المهيمنة على مجلس الأمن؛ حسب استخدام هذه الدولة أو تلك لحق النقض.

الاستقرار الدولي :

تتباين آراء الباحثين والمفكرين حول مفهوم الاستقرار الدولي، فبينما يجد بعض الباحثين أن النظام ثنائي القطبية يحقق الأمن والاستقرار في العالم، يجد آخرون أن النظام أحادي القطبية (الهيمنة) يحقق الأمن ولاستقرار في العالم. وفي حقل دراسة العلاقات الدولية يمكن القياس الامبريقي للفوضى و العنف من جانب والاستقرار من جانب آخر، بعدد الأزمات والحروب

والصراعات الدولية، كما أنه يمكن قياس كثافتها وحدتها عن طريق التعرف على عدد الفاعلين المشاركين فيها، وعما إذا كانت هذه القوى الدولية قوى عظمى أم لا (سعيد ١٩٩٤). بينما يرى ري أنه قد تصبح الحرب الدولية شيئا من الماضي بسبب آثار النمو الاقتصادي أو الاعتماد المتبادل أو الأسلحة النووية أو (التقدم الأخلاقي) أو وجود اتجاه عالمي نحو الديمقراطية. ووفقا للنظرية الواردة هنا، يتمتع الاتجاه العالمي نحو الديمقراطية بأكبر إمكانية لتوطيد السلم من جميع هذه العوامل (ري ١٩٩٥). فيما يرى كل من (Deutsch and Signer) أن الاستقرار يفسر بالتأكيد من وجهتي نظر مختلفتين : على مستوى النظام، ومستوى الدولة القطرية. ويرى الباحثان أن الاستقرار على مستوى النظام هو: احتمالية احتفاظ النظام بجميع خصائصه الأساسية. بحيث لا تكون هناك أمة مهيمنة _ والبقاء لجميع الأعضاء في النظام_ وعدم حدوث حرب على نطاق واسع (Deutsch and Signer, 1964) . أما هذه الدراسة فتعرف مفهوم الاستقرار الدولي على أنها " تلك الحالة التي يسود العالم فيها الأمن، ويعم فيها السلام جميع بقاع العالم دون استثناء، مع المحافظة على السيادة الوطنية لجميع دول العالم.

التعريف الإجرائي للاستقرار الدولي :

اعتمد الباحثون على مؤشرات مختلفة للاستقرار الدولي، منهم من اعتمد عدد الصراعات الدولية، وآخر اعتمد عدد الحروب الأهلية، وغيرهم اعتمد على الحوادث الإرهابية، ومنهم من اعتمد الاستقرار السياسي. وبناء على ما سبق تعتمد الدراسة التعريف الاسمي لمفهوم الاستقرار الدولي التالي هو: " تلك الحالة التي يسود العالم فيها الأمن، ويعم فيها السلام جميع بقاع العالم دون استثناء، مع المحافظة على السيادة الوطنية لجميع دول العالم "؛ وتعتمد الدراسة المؤشرات التالية ألتي تدل على مستوى الاستقرار الدولي، وهي:

- عدد الصراعات الدولية في العالم خلال فترة الدراسة .
- عدد الصراعات الداخلية خلال فترة الدراسة.
- عدد الصراعات العرقية خلال فترة الدراسة.

الفترة الزمنية:

تغطي الدراسة الفترة الزمنية ١٩٤٦ – ٢٠٠٩، حيث تمثل هذه الفترة مرحلتين من مراحل تحول النظام الدولي: مرحلة نظام القطبين ومرحلة الهيمنة الأمريكية على العالم. ونظراً لطول هذه الفترة فقد تم تقسيمها إلى فترات زمنية تبلغ خمس سنوات لكل فترة.

مصادر البيانات :

اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات من المصادر التالية:

- العامل المستقل الهيمنة في مجلس الأمن: مركز أنباء الأمم المتحدة (UN.org). وعلى أرشيف قرارات مجلس الأمن (.UN.ORG.S.C.RES).
- العامل التابع الاستقرار الدولي:

Integrated Network for Societal Conflict Research (INSCR)

وتبرر الدراسة استخدامها لهذه المصادر بما يأتي :

١. يعد الموقع الرسمي للأمم المتحدة وما يحوي من معلومات حول طبيعة عمل هذه المنظمة الدولية مصدراً موثوقاً للبيانات.
٢. يعد أرشيف القرارات الصادرة عن مجلس الأمن مصدراً موثوقاً وتستقي منه كافة الدراسات المتعلقة في طبيعة عمل المجلس بياناتها.

٣. هنالك مصادر متعددة لبيانات العامل التابع وهو الاستقرار الدولي مثل؛ البيانات الصادرة عن معهد دراسات السلام التابع لجامعة ابسالا، وغيره من المصادر ألتي لا تغطي فترة الدراسة ١٩٤٦-٢٠٠٩؛ إلا أن هذه الدراسة استخدمت (INSCR) للوصول إلى البيانات اللازمة والمطلوبة والتي تغطي فترة الدراسة.

كيفية اختبار العلاقات:

سيتم اختبار العلاقات بين مؤشرات العامل المستقل (هيمنة الدول العظمى في مجلس الأمن)، ومؤشرات العامل التابع (الاستقرار الدولي) من خلال التالي:

- مقارنة نسبة التغير المئوي لكل من مؤشرات العامل المستقل والتابع.
- تصنيف معامل الارتباط الموجب (س) بين مؤشرات العامل المستقل ومؤشرات العامل التابع باعتبار: إذا بلغ معامل الارتباط (س) = (٠-٥٠%) تعتبر العلاقة طردية ضعيفة، وإذا كانت (س) تساوي (٥١-٩٩) تعتبر العلاقة طردية قوية، أما العلاقة التي كانت (س) = واحد صحيح فتعتبر العلاقة طردية تامة.

تصنيف معامل الارتباط السالب (س) بين مؤشرات العامل المستقل ومؤشرات العامل التابع باعتبار: إذا بلغ معامل الارتباط (س) = (٠الى -٥٠%) تعتبر العلاقة عكسية ضعيفة، وإذا كانت (س) تساوي (-٥١الى -٩٩) تعتبر العلاقة عكسية قوية، أما العلاقة التي كانت (س) = (سالب)واحد صحيح فتعتبر العلاقة عكسية تامة.

تقسيم الدراسة :

تشتمل الدراسة على أربعة فصول حيث يناقش :

الفصل الأول: سيتم فيه عرض تصميم البحث الذي يشمل مقدمة عامة وتحديد مشكلة الدراسة والأسئلة والأهمية من وراء الدراسة، وكذلك الدراسات السابقة والفرضيات التي تقوم عليها الدراسة، والمفاهيم فيها وكذلك بيان الفترة الزمنية ومصادر جمع البيانات.

الفصل الثاني: هيمنة الدول العظمى في مجلس الأمن. سيتم فيه مناقشة العامل المستقل (الهيمنة في مجلس الأمن) للفترة ١٩٤٦ – ٢٠٠٩؛ من خلال عرض القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن التي تخص أبرز الصراعات في منطقة الشرق الأوسط، كذلك عدد القرارات التي استخدم فيها حق النقض ولم تصدر، والدولة أو الدول المهيمنة على مجلس الأمن حسب استخدام الدول دائمة العضوية لحق النقض (الفيتو).

الفصل الثالث: الاستقرار الدولي: سيبحث هذا الفصل في العامل التابع (الاستقرار الدولي) من خلال عرض الصراعات الدولية، والصراعات الأهلية، والصراعات العرقية في العالم للفترة ١٩٤٦ – ٢٠٠٩.

الفصل الرابع: اختبار العلاقات وتحليل النتائج ومن خلال هذا الفصل سيتم اختبار العلاقات بين المتغيرات في الدراسة ، وكذلك اختبار الفرضيات والتوصل إلى علاقة تربط بين طبيعة هيمنة الدول العظمى في مجلس الأمن والاستقرار الدولي، وبذلك التوصل إلى النتائج ومناقشتها ثم بيان أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة والخلاصة وصولاً إلى التنبؤ بمستقبل دور مجلس الأمن الدولي في الاستقرار الدولي .

الفصل الثاني: هيمنة الدول العظمى في مجلس الأمن الدولي

مقدمة:

يعتبر مجلس الأمن الأداة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة لفض النزاعات كونه الجهاز المسؤول أساسًا عن صيانة السلم والأمن الدوليين، وتمكينًا للمجلس من القيام بأعبائه الهامة فقد أعطى الميثاق بموجب المادة (25) القوة الإلزامية لقراراته. ففي المادة 25 يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق، وبموجب المادة 24 من الميثاق فإن لمجلس الأمن مسؤولية أساسية في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وانطلاقًا من هذا الاعتبار فإن من صلاحياته أن يفرض على الدول التزامًا صريحًا بالرضوخ، إذا أصدر قراراً أو أمراً، وبموجب الفصل السابع وبإمكانه أيضا لتحقيق هذه الغاية أن يطلب التنفيذ بالقوة (بطرس ، ١٩٩٩).

ويتناول هذا الفصل عرض وتحليل تفاعل الدول صاحبة المقعد الدائم وحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ، من خلال القرارات الصادرة عنه، وتلك القرارات التي استخدم فيها حق النقض (الفيتو) ولم تصدر، ثم تحديد شكل الهيمنة على مجلس الأمن من خلال استخدام الدول العظمى (للفيتو)، مع التعرض للقرارات الخاصة في أبرز صراعات منطقة الشرق الأوسط.

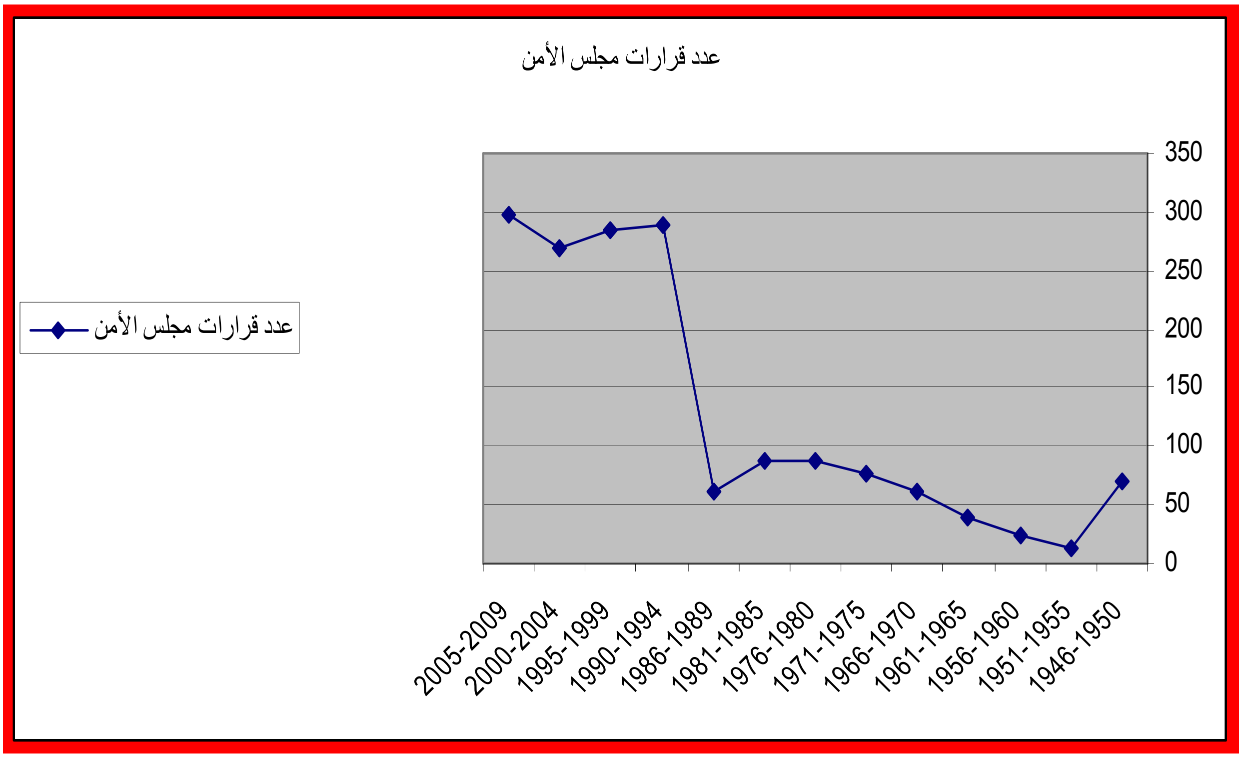
القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ١٩٤٦– ٢٠٠٩

يتناول هذا الجزء مناقشة المؤشر الأول من مؤشرات العامل المستقل المتمثل في عدد القرارات الصادرة عن المجلس ١٩٤٦ – ٢٠٠٩ ، وتلك القرارات الخاصة بقضايا منطقة الشرق الأوسط والصادرة عن هذا المجلس ، حيث تعتبر هذه القرارات مؤشراً له ودلالة على فاعلية الأمم المتحدة وعلى مدى التوافق أو عدمه بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن .

جدول (١)عدد قرارات مجلس الأمن : ١٩٤٦– ٢٠٠٩

الفترة الزمنية	عدد القرارات	النسبة المئوية	نسبة التغير المئوية
١٩٥٠-١٩٤٦	٧٠	%٤	–
١٩٥٥-١٩٥١	١٤	%١	%٨٠-
١٩٦٠-١٩٥٦	٢٣	%١	%٦٤
١٩٦٥-١٩٦١	٣٩	%٢	%٧٠
١٩٧٠-١٩٦٦	٦١	%٣	%٥٦
١٩٧٥-١٩٧١	٧٦	%٥	%٢٥
١٩٨٠-١٩٧٦	٨٧	%٥	%١٤
١٩٨٥-١٩٨١	٨٨	%٥	%١
١٩٨٩-١٩٨٦	٦١	%٣	%٣١-
المجموع	**٥١٩**	**%٣٤**	
١٩٩٤-١٩٩٠	٢٨٨	%١٧	%٣٧٢
١٩٩٩-١٩٩٥	٢٨٥	%١٧	%١-
٢٠٠٤-٢٠٠٠	٢٧٠	%١٦	%٥-
٢٠٠٩-٢٠٠٥	٢٩٧	%١٦	%١٠
المجموع	**١١٤٠**	**%٦٦**	
المجموع العام	**١٦٥٩**	**%١٠٠**	

Source : ww.un.org/Depts/dhl/dhlara/resguida/scact.htm



المصدر: الجدول (١)

شكل (١) منحنى قرارات مجلس الأمن ١٩٤٦ – ٢٠٠٩

تشير البيانات الواردة في جدول (١) إلى أن مجموع عدد القرارات خلال مرحلة الحرب الباردة من عمر مجلس الأمن هي (٥١٩) قرار صدرت عن المجلس خلال (٤٣) عاماً، تشكل ما نسبته (٣٤%) من مجموع القرارات البالغة (١٦٥٩) قراراً. وأن مجموع عدد القرارات خلال المرحلة ما بعد الحرب الباردة من عمر مجلس الأمن هي (١١٤٠) قراراً صدرت عن المجلس خلال (٢٠) عاماً، وتشكل ما نسبته (٦٦%) من مجموع القرارات البالغة (١٦٥٩) قراراً. ويلاحظ

تضاعف عدد القرارات الصادرة خلال الفترة الزمنية المحددة بخمس سنوات خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة عنه خلال نفس الفترة في مرحلة الحرب الباردة، ويمكن تفسير ذلك بـــ:

١. مدى تحرر مجلس الأمن من القيود التي فرضت عليه خلال مرحلة الحرب الباردة نتيجة للتجاذب والتنافس الذي حدث خلال هذه المرحلة بين الدول العظمى في المجلس وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

٢. فاعلية مجلس الأمن الدولي في اتخاذ القرارات ذات الصلة بالسلم والأمن الدولي الناتجة عن تغير في النظام الدولي وهيمنة القطب الواحد (الولايات المتحدة) عليه .

٣. ازدياد عدد الصراعات والنزاعات في العالم وهذا ما سيتم مناقشته في الفصل الثالث من الدراسة. إن العبرة ليست في عدد القرارات الصادرة وإنما في مدى تطبيق هذه القرارات. الأمر الذي يرى فيه بليجر أننا بحاجة إلى إدراك المعايير المزدوجة القاتلة: وهي أن القانون الدولي والمجتمع الدولي غالبا ما يكونان مجرد محميتين للقوة العظمى، ولا يعبران عن الأغلبية. فأمريكا تستطيع تشكيل تحالف قوي مع بريطانيا ودولة أخرى (مرتشية)، أو اثنتين وتسميته "ائتلافا" من أجل شن هجمات قرصنة على البلدان الأخرى، في حين أن أكثر من (٤٠٠) قراراً للأمم المتحدة تدعو إلى العدالة في فلسطين لا تساوي حتى قيمة الورق الذي كتبت عليه. (بليجر، ٢٠٠٣) . لذلك ستقوم الدراسة بعرض القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي فيما يخص أبرز الصراعات في منطقة الشرق الأوسط من خلال الجدول رقم (٢).

قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة في أبرز صراعات منطقة الشرق الأوسط :

عند تناول قرارات مجلس الأمن فلا بد للدراسة من مناقشة بعض القضايا أو الصراعات العالمية؛ ومن " حسن الطالع أو من سوئه " أن تكون منطقة الشرق الأوسط هي المرشحة لدراسة

أبرز صراعاتها؛ كونها تحتوي على مختلف الصراعات الدولية، التي تنوعت من حيث طول فترات الصراع وتعدد أشكاله من ناحية؛ ومن ناحية ثانية تدخل مجلس الأمن الدولي في هذه الصراعات و يناقش تحت هذا الجزء القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ذات الصلة في أبرز صراعات منطقة الشرق الأوسط ، التي تعطي مؤشراً واضحاً على كيفية تعامل أو تعاطي مجلس الأمن الدولي بشأن هذه القضايا .

تشير البيانات الواردة في جدول (٢) إلى أن مجموع القرارات المتعلقة في هذه الصراعات بلغ (٥١٥) قراراً من مجموع قرارات مجلس الأمن الصادرة خلال الفترة ١٩٤٦-٢٠٠٩ والبالغة (١٦٥٩) قراراً أي أن نصيب منطقة الشرق الأوسط أو نصيب سبعة صراعات فيها بلغ ما نسبته (٣١%) من القرارات الصادرة أي ما يعادل الثلث؛ مع العلم أن خمسة صراعات منها ما زالت قائمة، والاثنان المنتهيان (الصراع العراقي الإيراني، والعراقي الكويتي) ما زالت آثارهما واضحة حتى الآن وما زال مجلس الأمن يعالج آثار هذه الصراعات.

على الرغم من طول أمد الصراع بين الهند وباكستان إلا أن مجلس الأمن لم يصدر سوى (١٤) قراراً ذات صلة بهذا الصراع؛ بالمقارنة بـــ (١٢٤) قرار يخص قضية قبرص و (٧٠) قرار يخص الصراع العراقي الكويتي على مدار (١٥) عاماً و(٣٤) قراراً يخص أفغانستان منها (٢٨) قراراً خلال (٩) سنوات من ٢٠٠٠-٢٠٠٩.

جدول (٢) قرارات مجلس الأمن بشأن أبرز قضايا الشرق الأوسط ١٩٤٦-٢٠٠٩

الفترة الزمنية	الهند وباكستان	القضية الفلسطينية	قبرص	العراق وايران	العراق والكويت	أفغانستان	العراق
١٩٤٦-١٩٥٠	٥	١٩	٠	٠	٠	٠	٠
١٩٥١-١٩٥٥	٣	٩	٠	٠	٠	٠	٠
١٩٥٦-١٩٦٠	٠	١٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٩٦١-١٩٦٥	٥	٧	١٠	٠	٠	٠	٠
١٩٦٦-١٩٧٠	٠	٢٣	١١	٠	٠	٠	٠
١٩٧١-١٩٧٥	١	٢١	١٩	١	٠	٠	٠
١٩٧٦-١٩٨٠	٠	٣٣	١٢	١	٠	٠	٠
١٩٨١-١٩٨٥	٠	١٠	١٢	٣	٠	٠	٠
١٩٨٦-١٩٨٩	٠	٧	٨	١٠	٠	١	٠
المجموع	١٤	١٣٩	٧٢	١٥	٠	١	٠
١٩٩٠-١٩٩٤	٠	٢٦	٢١	٤	٢٨	١	٣
١٩٩٥-١٩٩٩	٠	٢٢	١١	٠	٢٢	٤	٠
٢٠٠٠-٢٠٠٤	٠	٢٧	١٠	٠	٢٠	١٦	٢
٢٠٠٥-٢٠٠٩	٠	٢٧	١٠	٠	٠	١٢	٩
المجموع		١٠٢		٤	٧٠	٣٣	١٤
المجموع العام	١٤	٢٤١	١٢٤	١٩	٧٠	٣٤	١٤

المصدر: القرارات الصادرة عن مجلس الأمن www.un.org/Depts/dhl/dhlara/resguida/scact.htm

ولم يصدر أي قرار بشأن الصراع الهندي الباكستاني منذ عام ١٩٧٢ على الرغم من تواجد بعثة المراقبة الأممية في تلك المنطقة والتي تم " إنشاؤها عام ١٩٤٩ ونشرها في كانون الثاني/يناير من ذلك العام للإشراف على وقف إطلاق النار الذي اتفقت عليه الهند وباكستان في ولاية جامو وكشمير. ومنذ تجدد عمليات القتال في ١٩٧١، يراقب فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في

الهند وباكستان وقف إطلاق النار الذي طالب به مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ؛ (موقع الأمم :عمليات الأمم المتحدة في آسيا). ويمكن تفسير ظاهرة العدد القليل من القرارات التي تهم هذا الصراع إلى اكتفاء مجلس الأمن الدولي باتفاقية وقف إطلاق النار الموقعة بين الطرفين عام ١٩٤٩، أو أن هذا الصراع لا يهدد الأمن والسلم الدوليين على الرغم من أن أطراف الصراع فيه يمتلكان الأسلحة النووية، أو أن هناك تفسيراً آخر لهذا التجاهل .

احتلت قضية الشرق الأوسط (القضية الفلسطينية) الصدارة من حيث عدد القرارات التي أصدرها مجلس الأمن بهذا الخصوص حيث بلغت (٢٤١) قراراً؛ أي ما نسبته (١٤,٥٢%) من مجمل قرارات مجلس الأمن المشار إليها في الجدول (١)، وما نسبته (٤٦,٧٠%) من مجمل القرارات المشار إليها في الجدول (٢). وبلغت عدد القرارات المتعلقة بهذه القضية خلال مرحلة الحرب الباردة (١٣٩) قراراً خلال (٤٣) عاماً و (١٠٢) قراراً خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة أي خلال (٢٠) عام من عمر المجلس. وعلى الرغم من هذا العدد الكبير من القرارات إلا أن هذه القضية تزداد تعقيداً ولم تجد الحل حتى هذه اللحظة ولعدة أسباب يأتي على رأسها عدم امتثال إسرائيل المتكرر لقرارات مجلس الأمن ووقوف غالبية الدول العظمى في مجلس الأمن معها في هذا التوجه.

احتلت القضية القبرصية المرتبة الثانية بعد القضية الفلسطينية من حيث عدد القرارات الصادرة ذات الصلة حيث بلغ عدد القرارات (١٢٤) قراراً؛ أي ما نسبته (٧,٤٧%) من مجمل قرارات مجلس الأمن المشار إليها في الجدول (١)، وما نسبته (٢٤,٠٣%) من مجمل القرارات في الجدول (٢). ويبقى سر هذا الاهتمام مبهماً ويحتاج للبحث إذا ما قورن هذا العدد من القرارات بعدد القرارات ذات الصلة بالصراع الهندي الباكستاني.

أصدر مجلس الأمن الدولي (٧٠) قراراً بشأن الصراع العراقي الكويتي خلال (١٥) عاماً منذ عام ١٩٩٠- ٢٠٠٤، وهذا الرقم يأتي مشابهاً تقريباً لعدد القرارات التي تخص القضية الفلسطينية المعقدة حيث بلغت لنفس الفترة (٧٣) قراراً، وتفوقت في عددها على سائر القضايا المشار إليها في نفس الجدول. ويمكن تفسير هذا الاهتمام بـــ:

١. يعد احتلال العراق لدولة الكويت عام ١٩٩٠ (دولة نامية تحتل دولة نامية) احتلال دولة لدولة ذات سيادة أخرى ، خرقاً للقانون الدولي والإنساني، وتهديداً خطيراً للسلم والأمن الدولي؛ بينما لم يصدر مجلس الأمن الدولي أي قرار يخص احتلال الاتحاد السوفييتي لدولة أفغانستان النامية وذات السيادة الذي استمر منذ عام ١٩٧٩-١٩٨٩ تقريباً، والسبب واضح وهو لأن الاتحاد السوفييتي آنذاك يعد دولة عظمى وأحدى الدول صاحبة المقعد الدائم وحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، ولم يصدر مجلس الأمن هذا العدد من القرارات نتيجة لاحتلال الولايات المتحدة للعراق منذ عام ٢٠٠٣-٢٠٠٩ والسبب واضح أيضاً لأن أمريكا صاحبة مقعد دائم وتمتلك حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن.

٢. اهتمام الدول العظمى في مجلس الأمن بمصالحها القومية المتمثلة بسلامة مصادر الطاقة (النفط) المتدفقة إليها من المنطقة وأمنها.

٣. وقد يفسر السبب بزيادة فعالية الأمم المتحدة ومجلس الأمن خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

يلاحظ أيضاً من الجدول زيادة عدد القرارات ذات الصلة بأفغانستان حيث أصدر المجلس (٢٨) قراراً بشأن أفغانستان لا تتعلق هذه القرارات بانسحاب القوات الأجنبية منها بل تتعلق بالوضع الراهن فيها وبالعمليات الإرهابية (١١/سبتمبر) ٢٠٠١، وتصب جميع هذه القرارات في

صالح الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتحالفة معها في ما يسمى الحرب على الإرهاب؛ وهذا يفسر اهتمام مجلس الأمن بهذه القضية كون أحد أعضائه الدائمين طرفاً في هذا الصراع وقد استخدم هذا العضو الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في إصدار وتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

أصدر مجلس الأمن ومنذ عام ٢٠٠٣– ٢٠٠٩ (١١) قراراً بشأن العراق؛ وكما هي الحالة بشأن أفغانستان فقد خلت هذه القرارات إلى ما يشير إلى انسحاب القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها من دولة العراق النامية وذات السيادة والمحتلة من قبل الولايات المتحدة الدولة العظمى وذات المقعد الدائم وحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن؛ حتى أن أول قرار صدر عن مجلس الأمن بعد ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٣ لم يشير إلى قضية الاحتلال الأجنبي للعراق إلا بطريقة " خجولة " في مقدمة هذا القرار، ووجدت الدراسة من اللازم والمفيد إدراج هذا النص الخجول كما ورد في القرار وكما يلي:

" القرار رقم (٢٠٠٣/١٤٧٢) الذي اعتمده مجلس الأمن في جلسته المعقودة في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ ؛ إن مجلس الأمن : إذ يشير إلى أنه بموجب أحكام المادة (٥٥) من اتفاقية جنيف الرابعة (اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩)، يجب على الدولة القائمة بالاحتلال، أن تقوم، إلى أقصى حد تسمح به الموارد المتاحة لها، بكفالة الأغذية واللوازم الطبية للسكان، وعليها، بوجه خاص، جلب المواد الغذائية والمخزونات الطبية والموارد الأخرى، اللازمة إذا كانت موارد الدولة المحتلة غير كافية"، وتناولت جميع بنود هذا القرار الوضع والحالة الإنسانية للشعب العراقي ولم يدن هذا القرار الغزو الأمريكي للعراق بأي كلمة تذكر عدا

الإشارة إلى الدولة المحتلة الذي ورد ذكرها سابقاً. (وثائق الأمم المتحدة : قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٠٣/١٤٧٢).

أما القرار الأول الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي عقب الغزو العراقي للكويت؛ هذه الحالة المشابه إلى حد بعيد حالة الغزو الأمريكي للعراق فقد كان مختلفاً تماماً حيث نص على:

" القرار رقم ١٩٩٠/٦٦٠ المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠: إن مجلس الأمن، **إذ يثير جزعه** غزو القوات العسكرية العراقية للكويت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، **وإذ يقرر أنه يوجد خرق للسلم والأمن الدوليين** فيما يتعلق بالغزو العراقي للكويت، وإذ يتصرف بموجب المادتين ٣٩، و٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة؛ واحد: يدين الغزو العراقي للكويت. اثنان: يطالب بأن يسحب العراق جميع قواته فوراً ودون قيد أو شرط إلى المواقع التي كانت عليها قبل ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ". (وثائق الأمم المتحدة : قرار مجلس الأمن رقم ١٩٩٠/٦٦٠). ويلاحظ الفرق في الصيغة واللهجة والقوة في انتقاء العبارات بين هذا القرار وسابقة!!! والسبب في ذلك أنه في هذا القرار العراق المحتلة للكويت ليست من الدول العظمى ذات المقعد الدائم وحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن بينما في القرار الذي سبقه أمريكا دولة عظمى وذات مقعد دائم وتتمتع بحق النقض (الفيتو) فيه.

إن الأمر المثير للملاحظة والمناقشة عدم صدور مثل هذه القرارات سواء بصيغها (المنمقة والمخففة والخجولة) أو بصيغة (القوة والعنف) بحق الاتحاد الروسي بعد احتلاله لأفغانستان خلال مرحلة الحرب الباردة. فهل السبب أن هيمنة الاتحاد السوفييتي على مجلس الأمن وقراراته آنذاك أقوى من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مجلس الأمن وقراراته خلال المرحلة ما بعد الحرب الباردة؟ أم ماذا؟ وهذا سؤال تطرحه الدراسة للبحث والتمحيص مستقبلا.

استخدام الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لحق النقض (الفيتو):

يناقش هذا الجزء من الدراسة المؤشر الثاني من مؤشرات العامل المستقل من خلال تناول خلاصة استخدام الدول دائمة العضوية لحق النقض (الفيتو) ضد قرارات كانت ستصدر على شكل قرارات من مجلس الأمن لولا استخدام هذه الدول للفيتو، كما يناقش استخدام الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن للفيتو بشكل منفرد واستخدامها لهذا الحق بالتشارك بين دولتين أو أكثر؛ وذلك للوصول إلى سبيل مقبول لتحديد شكل أو حالات هيمنة الدول العظمى صاحبة المقعد الدائم وحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن.

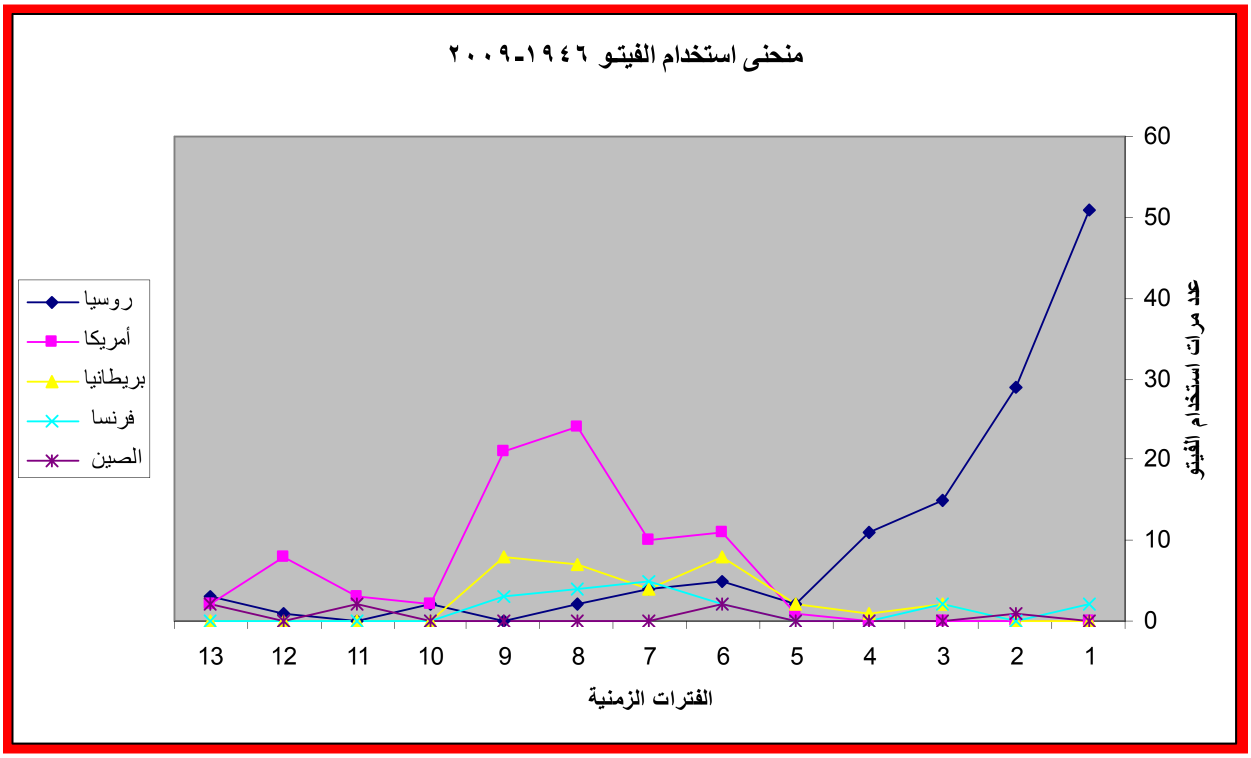
تشير البيانات الواردة في جدول (٣) إلى أن مجموع عدد مرات استخدام الفيتو في مجلس الأمن خلال فترة الدراسة بلغ (٢٦٤) مرة، استخدمت خلال مرحلتين حيث استخدمت خلال مرحلة١: مرحلة الحرب الباردة (النظام ثنائي القطبية) (٢٣٩) مرة، وخلال المرحلة٢: مرحلة الهيمنة الأمريكية (النظام أحادي القطبية) (٢٥) مرة؛ ويمكن توضيح البيانات الواردة في الجدول رقم (٣) في ما يلي:

١. أن معدل استخدام الدول دائمة العضوية لحق النقض (الفيتو) خلال مرحلة الحرب الباردة وبشكل منفرد منذ عام ١٩٤٦– ١٩٨٩ أي خلال ٤٣ عام هو (٥، ٥) مرة سنوياً، بينما بلغ هذا المعدل خلال المرحلة ما بعد الحرب الباردة منذ عام ١٩٩٠–٢٠٠٩ أي خلال ٢٠ عام (١،٢٥)مرة واحدة سنوياً. ويعتبر ذلك مؤشراً على مدى الاختلاف والتناقض بين مواقف هذه الدول تجاه القضايا التي تهم السلم والأمن الدولي خلال مرحلة الحرب الباردة، بينما يدل تناقص معدل استخدام الفيتو من قبل هذه الدول إلى انسجام وتوافق مواقف هذه الدول خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة تجاه هذه القضايا.

جدول (٣) استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ١٩٤٦-٢٠٠٩

الدولة منفردة	عدد المرات		الدولة بالاشتراك مع دول أخرى	عدد المرات		المجموع		
	بعد الحرب الباردة	خلال الحرب الباردة		بعد الحرب الباردة	خلال الحرب الباردة	منفردة	بالتشارك	مجموع
روسيا	٤	١١٧	روسيا والصين	٢		١٢١	٢	
			الاتحاد السوفييتي والصين		١		١	
			الاتحاد السوفييتي وفرنسا		١		١	
					المجموع	**١٢١**	**٤**	**١٢٥**
أمريكا	١٥	٤٤	أمريكا وفرنسا وبريطانيا		١٣	٥٩	١٣	
			أمريكا وبريطانيا		١٠		١٠	
					المجموع	**٥٩**	**٢٣**	**٨٢**
بريطانيا		٧	بريطانيا وأمريكا		١٠	٧	١٠	
			بريطانيا وأمريكا وفرنسا		١٣		١٣	
			بريطانيا وفرنسا		٢		٢	
					المجموع	**٧**	**٢٥**	**٣٢**
فرنسا		٢	فرنسا والاتحاد السوفييتي		١	٢	١	
			فرنسا وأمريكا وبريطانيا		١٣		١٣	
			فرنسا وبريطانيا		٢		٢	
					المجموع	**٢**	**١٦**	**١٨**
الصين	٢	٢	الصين وروسيا	٢		٤	٢	
			الصين والاتحاد السوفييتي		١		١	
					المجموع	**٤**	**٣**	**٧**
المجموع	**٢١**	**١٧٢**		**٤**	**٦٧**	**١٩٣**	**٧١**	**٢٦٤**

المصدر: الموقع الرسمي للأمم المتحدة. استخدام الفيتو في مجلس الأمن.



المصدر: الجدول رقم (٦)

الشكل (٢) استخدام الفيتو من قبل الدول الدائمة في مجلس الأمن ١٩٤٦-٢٠٠٩

أن الاتحاد السوفييتي سابقاً روسيا حالياً تصدرت قائمة استخدام حق النقض (الفيتو) بشكل منفرد بنسبة (٦٨%) تقريباً تلتها الولايات المتحدة بنسبة (٢٥,٥%) تقريباً ثم بريطانيا بنسبة (٤%) ومن ثم فرنسا والصين بنسبة (١%) لكل منهما تقريباً. بينما تصدرت الولايات المتحدة هذه القائمة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بنسبة (٧١,٥%) تلتها روسيا بنسبة (١٩%) ثم الصين بنسبة (٩,٥%) ولم تستخدم كل من بريطانيا وفرنسا هذا الحق بشكل منفرد خلال هذه المرحلة. وهذا يدل على مدى التغير الذي طرأ على النظام الدولي بهيمنة الولايات المتحدة على القرار الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

أن معدل استخدام الدول دائمة العضوية لحق النقض (الفيتو) خلال مرحلة الحرب الباردة بالاشتراك مع دولة أو دول أخرى منذ عام ١٩٤٦- ١٩٨٩ أي خلال ٤٣ عام هو (١,٥) مرة سنوياً، بينما بلغ هذا المعدل خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة منذ عام ١٩٩٠-٢٠٠٩ أي خلال ٢٠ عام مرة (٠،٢) مرة سنوياً أي بمعدل مرة واحدة كل خمس سنوات. ويعد ذلك مؤشراً على مدى انسجام مواقف بعض الدول فيما بينها تجاه القضايا التي تهم السلم والأمن الدولي خلال مرحلة الحرب الباردة وحالة الاتحاد التي فرضتها هذه المرحلة على هذه الدولة أو تلك، بينما يدل تناقص معدل استخدام الفيتو من قبل هذه الدول على عدم انسجام وتوافق مواقف هذه الدول مع بعضها البعض خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة تجاه هذه القضايا أو استغناء بعض الدول عن تحالفاتها التي كانت مضطرة لها خلال مرحلة الحرب الباردة. وقد تصدرت بريطانيا قائمة استخدام حق النقض (الفيتو) بالاشتراك مع دولة أو دول أخرى خلال مرحلة الحرب الباردة بنسبة (٣٧%) تلتها الولايات المتحدة بنسبة (٣٤,٥%) ثم فرنسا بنسبة (٢٤%) ثم الاتحاد السوفييتي بنسبة (٣%) ثم الصين بنسبة (١,٥%) الأمر الذي يدل على مدى تحالف هذه الدول فيما بينها تجاه القضايا التي تهم السلم والأمن الدولي. بينما تقاسمت كل من الصين وروسيا هذه القائمة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بنسبة (٥٠%) لكل منهما ولم تستخدم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا حق الفيتو بالاشتراك مع دولة أو دول أخرى خلال هذه المرحلة الأمر الذي يدل على استغناء بعض الدول عن التحالف مع دولة أو دول أخرى تجاه القضايا التي تهم السلم والأمن الدولي خلال هذه المرحلة.

يلاحظ أن هناك حالة من الانسجام والتوافق أو نوع من التوحد في مواقف الدول الغربية أمريكا وبريطانيا وفرنسا خلال مرحلة الحرب الباردة تجاه القضايا العالمية، وأن هناك عدم انسجام وعدم توافق بين هذه الدول وكل من الاتحاد السوفييتي والصين خلال نفس المرحلة تجاه هذه

القضايا. بينما تدل هذه البيانات على أن الاتفاق أو الانسجام بين الدول الغربية قد انتهى في المرحلة ما بعد الحرب الباردة أو مرحلة النظام الدولي أحادي القطبية وان حالة الانسجام والتقارب كانت سائدة في مواقف كل من روسيا والصين خلال هذه المرحلة والجدول (٤) يبين ذلك. كذلك لم تشترك كل من أمريكا وبريطانيا وفرنسا وكل من الاتحاد السوفييتي سابقاً روسيا حالياً والصين في استخدام حق النقض (الفيتو) خلال فترة الدراسة بإستثنا تشارك فرنسا والاتحاد السوفييتي ولمرة واحدة عام ١٩٤٦ بشأن القضية الاسبانية؛ وهذا يدل على هوة الخلاف أو التناقض بين مواقف هذه الدول تجاه القضايا الدولية على اختلاف أشكالها والجدول (٤) يبين ذلك.

استخدام الفيتو بشكل منفرد وبشكل مشترك من قبل الدول الدائمة العضوية ١٩٤٦-٢٠٠٩:

تشير البيانات الواردة في الجدول (٤) إلى أن هيمنة الاتحاد السوفييتي على استخدام الفيتو بشكل منفرد ضد قرارات مجلس الأمن التي تهم قضايا السلم والأمن الدولي في المجلس منذ عام ١٩٤٦ وحتى عام ١٩٧٠ بينما هيمنة الولايات المتحدة على ذلك منذ عام ١٩٧١ وحتى عام ٢٠٠٩، باستثناء تساوي هاتين الدولتين في عدد مرات استخدام (الفيتو) خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤ بعدد مرتين لكل منهما، والشكل (٢) يوضح ذلك. وتجدر الإشارة إلى أن أول دولة دائمة العضوية استخدمت حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن هي الاتحاد السوفييتي في ١٦ شباط/فبراير عام ١٩٤٦وكان ذلك بشأن قضية سوريا ولبنان، ثم فرنسا بتاريخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٤٧ بشأن أندونيسيا، ثم الصين بتاريخ ١٣ كانون الأول/ نوفمبر عام ١٩٥٥ بشأن طلب منغوليا، ثم بريطانيا بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٣ بشأن الوضع في روديسيا الجنوبية (زمبابوي)، بينما استخدمت الولايات المتحدة هذا الحق لأول مرة بتاريخ ١٠ أيلول/سبتمبر عام ١٩٧٢ بشأن الحالة في الشرق الأوسط (انتهاك وقف إطلاق النار الموقع عام ١٩٦٧).

جدول (٤) استخدام الفيتو بشكل منفرد من قبل الدول الدائمة العضوية ١٩٤٦-٢٠٠٩

الفترة الزمنية	روسيا	أمريكا	بريطانيا	فرنسا	الصين	المجموع
١٩٤٦ - ١٩٥٠	٥٠	٠	٠	١	٠	**٥١**
١٩٥١ - ١٩٥٥	٢٩	٠	٠	٠	١	**٣٠**
١٩٥٦ - ١٩٦٠	١٥	٠	٠	٠	٠	**١٥**
١٩٦١ - ١٩٦٥	١١	٠	١	٠	٠	**١٢**
١٩٦٦ - ١٩٧٠	٢	٠	١	٠	٠	**٣**
١٩٧١ - ١٩٧٥	٤	٨	٥	٠	١	**١٨**
١٩٧٦ - ١٩٨٠	٤	٦	٠	١	٠	**١١**
١٩٨١ - ١٩٨٥	٢	١٧	٠	٠	٠	**١٩**
١٩٨٦ - ١٩٨٩	٠	١٣	٠	٠	٠	**١٣**
مجموع	١١٧	٤٤	٧	٢	٢	**١٧٢**
١٩٩٠ - ١٩٩٤	٢	٢	٠	٠	٠	**٤**
١٩٩٥ - ١٩٩٩	٠	٣	٠	٠	٢	**٥**
٢٠٠٠ - ٢٠٠٤	١	٨	٠	٠	٠	**٩**
٢٠٠٥ - ٢٠٠٩	١	٢	٠	٠	٠	**٣**
مجموع	٤	١٥	٠	٠	٢	**٢١**
المجموع العام	١٢١	٥٩	٧	٢	٤	**١٩٣**

المصدر: الموقع الرسمي للأمم المتحدة. استخدام الفيتو في مجلس الأمن

لقد استخدم الاتحاد السوفييتي حق النقض (الفيتو) خلال الفترة الأولى من ١٩٤٦- ١٩٥٠ بنسبة (٤١,٣٢%) من مجموع عدد مرات استخدامه لهذا الحق، وقد استخدمه بنسبة (٤٥,٤٥%) من مجموع عدد مرات استخدامه للفيتو خلال الفترة من عام ١٩٥١- ١٩٦٥، أي أن الاتحاد السوفييتي استخدم الفيتو بنسبة (٨٦,٧٧%) من مجموع عدد مرات استخدامه له قبل عام

١٩٦٦. وهذا يدل على هيمنة الاتحاد السوفييتي على قرارات مجلس الأمن الدولي تجاه القضايا المختلفة التي طرحت على المجلس خلال الفترة من ١٩٤٦-١٩٦٥، وكذلك يدل على شدت التناحر أو التنافس بينها وبين باقي الدول الدائمة بشكل عام وأمريكا بشكل خاص في السيطرة على القرار الدولي. وأن الاتحاد السوفييتي قد استخدم حق النقض (الفيتو) بشكل منفرد (٥١) مرة ضد طلبات دول مختلفة للإنضمام للأمم المتحدة أي بنسبة (٤١%) من مجموع عدد استخدامها هذا الحق البالغ (١٢١) مرة ولم تستخدمه بهذا الشأن بعد عام ١٩٦١، واستخدمت الولايات المتحدة هذا الحق (٦) مرات بهذا الشأن حيث استخدمت الفيتو ضد انضمام فيتنام الجنوبية للأمم المتحدة فقط، بينما استخدمته الصين مرتين فقط ضد انضمام بنغلاديش عام ١٩٧٢ وضد انضمام منغوليا عام ١٩٥٥، ولم تستخدم كل من بريطانيا وفرنسا الفيتو بهذا الشأن أبداً. وقد استخدمت بريطانيا (الفيتو) بشكل منفرد بشأن قضية واحدة وهي الوضع في روديسيا الجنوبية (زمبابوي).

بينما استخدامت الولايات المتحدة لحق النقض (الفيتو) لصالح إسرائيل بشأن القضية الفلسطينية (٣٨) مرة من (٤٤) مرة مجمل عدد مرات استخدامها لهذا الحق أي بنسبة (٨٦,٣٦%) خلال مرحلة الحرب الباردة، واستخدمت الفيتو لصالح إسرائيل (١٣) مرة من (١٥) مرة مجمل عدد مرات استخدامها لهذا الحق أي بنسبة (٨٦,٦٦%)؛ الأمر الذي يدل على قوة العلاقة التي ترتبط بها أمريكيا وإسرائيل والدعم الأمريكي المطلق والمعلن لها وفي نفس الوقت يدلل هذا على سطحية الدعم الذي تتلقاه القضية الفلسطينية بشكل خاص والقضايا العربية بشكل عام من قبل أمريكا.

جدول (٥) استخدام الفيتو بشكل مشترك بين دولتين أو أكثر ١٩٤٦-٢٠٠٩

القترة الزمنية	روسيا	أمريكا	بريطانيا	فرنسا	الصين	المجموع
١٩٤٦ – ١٩٥٠	١	٠	٠	١	٠	**٢**
١٩٥١ – ١٩٥٥	٠	٠	٠	٠	٠	**٠**
١٩٥٦ – ١٩٦٠	٠	٠	٢	٢	٠	**٤**
١٩٦١ – ١٩٦٥	٠	٠	٠	٠	٠	**٠**
١٩٦٦ – ١٩٧٠	٠	١	١	٠	٠	**٢**
١٩٧١ – ١٩٧٥	١	٣	٣	٢	١	**١٠**
١٩٧٦ – ١٩٨٠	٠	٤	٤	٤	٠	**١٢**
١٩٨١ – ١٩٨٥	٠	٧	٧	٤	٠	**١٨**
١٩٨٦ – ١٩٨٩	٠	٨	٨	٣	٠	**١٩**
مجموع	**٢**	**٢٣**	**٢٥**	**١٦**	**١**	**٦٧**
١٩٩٠ – ١٩٩٤	٠	٠	٠	٠	٠	**٠**
١٩٩٥ – ١٩٩٩	٠	٠	٠	٠	٠	**٠**
٢٠٠٠ – ٢٠٠٤	٠	٠	٠	٠	٠	**٠**
٢٠٠٥ – ٢٠٠٩	٢	٠	٠	٠	٢	**٤**
مجموع	**٢**	**٠**	**٠**	**٠**	**٢**	**٤**
المجموع العام	**٤**	**٢٣**	**٢٥**	**١٦**	**٣**	**٧١**

المصدر: الموقع الرسمي للأمم المتحدة؛ استخدام الفيتو

تشير البيانات الواردة في الجدول (٥) إلى أنه بلغ مجموع عدد مرات استخدام حق النقض في مجلس الأمن الدولي من قبل دولتين أو أكثر (٧١) مرة، توزعت على مرحلتين: المرحلة١ من ١٩٤٦ – ١٩٨٩بلغ مجموعها (٦٧) مرة؛ والمرحلة٢ بلغ مجموعها (٤) مرات. حيث بدأ التقارب

الأمريكي مع كل من بريطانيا وفرنسا في هذا المجال منذ بداية فترة السبعينيات من القرن الماضي واستمر هذا التقارب يتعمق حتى وصل ذروته في الفترة من ١٩٨٦ – ١٩٨٩؛ وهي الفترة التي سبقت الانهيار التام للاتحاد السوفييتي؛ أي أن هذا التعاون يعكس أو يصب في الجهد المبذول من قبل دول حلف شمال الأطلسي للإطاحة بالاتحاد السوفييتي وإنهائه.

ويُلاحظ خلال المرحلة٢ انعدام تشارك الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي في استخدام حق النقض؛ باستثنا التشارك الروسي الصيني خلال الفترة الأخيرة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ باستخدام الحق لمرتين ؛ وبالعودة إلى الجدول رقم (٤) السابق الذي يشير إلى تنامي أو تصاعد عدد مرات استخدام أمريكا لحق النقض بشكل منفرد في المرحلة٢؛ فإن هذا يدل على:

١. مدى التباعد أو درجة استغناء أمريكا عن شركائها/ حلفائها الدائمين أو المعتادين.

٢. يؤكد الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن الدولي، وبالتالي يؤكد الهيمنة الأمريكية على العالم ويؤيد فكرة التحول في النظام العالمي من مرحلة النظام ثنائي القطبية إلى مرحلة النظام أحادي القطبية/ الهيمنة الأمريكية.

٣. مدى الحاجة إلى التقارب أو التشارك بين كل من روسيا والصين ضد الهيمنة الأمريكية على قرارات مجلس الأمن، وبالتالي ظهور تحالف قديم جديد بين هذه الدول للحد من هيمنة أمريكا على القرار الدولي بشكل عام.

٤. يبشر ذلك إلى بداية نشوء نظام دولي جديد في المستقبل القريب ليتحول العالم من النظام أحادي القطبية الحالي إلى نظام متعدد الأطراف تكون الصين وروسيا طرفاً رئيسياً فيه.

الهيمنة على مجلس الأمن:

يناقش هذا الجزء من الدراسة المؤشر الثالث من مؤشرات العامل المستقل من خلال تناول هيمنة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن على سلوك هذا المجلس وتعاطيه مع مختلف القضايا التي تهم الأمن والسلم العالمي. ولصعوبة تحديد الدولة أو الدول المهيمنة في مجلس الأمن خلال فترة الدراسة؛ فقد ارتأت الدراسة أن أسلم طريقة لاستخراج هذا المؤشر تكمن في استخدام الدول دائمة العضوية لحق النقض (الفيتو) ضد القرارات التي لا تنسجم مع مصالحها العليا خلال فترة الدراسة. واستندت الدراسة في الحصول على هذا المؤشر للأسباب التالية:

١. إن استخدام الدولة لحق النقض ضد قرارات كانت ستصدر عن مجلس الأمن لولا استخدام هذه الدولة للفيتو يعني تعطيل صدوره وبالتالي القدرة على تعطيل عمل المجلس؛ مما يعني قدرة هذه الدولة أو تلك في الهيمنة على مجلس الأمن ليعكس ذلك هيمنتها على القرار الدولي .

٢. إن استخدام هذا الحق يعني التعنت والإصرار على موقف هذه الدولة أو تلك وعدم قدرة الدول الدائمة الأخرى على إقناعها في العدول عن استخدام هذا الحق مؤشر آخر على هيمنتها على القرار الدولي.

٣. أن قدرة الدولة على إقناع دولة أخرى أو أكثر من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن يعد مؤشراً على قوة التأثير في الدول الأخرى لتبني مواقفها؛ ويظهر هذا من خلال التشارك في استخدام حق النقض؛ أو الضغط باتجاه صدور القرار وبالتالي يعطي مؤشراً على مدى هيمنتها على المجلس ويعكس هيمنتا على القرار الدولي.

ويمكن تشخيص حالات هيمنة الدول الدائمة العضوية على قرارات مجلس الأمن الدولي من خلال استخدام حق النقض (الفيتو) كما يلي:

١. دولة مهيمنة: ويتحدد شكل هذه الحالة على أساس وجود دولة عظمى تمتلك مصادر القوة اللازمة للسيطرة على عمل المجلس باستخدام (الفيتو)، وهذه القوة لا تتاح للدول الأخرى من الدول الدائمة العضوية، مما يتيح لتلك الدولة من التفرد بقرارات المجلس والسيطرة عليــه . وتحــسب علـــى أساس: الهيمنة = ٥٠% + ١ من عدد مرات استخدام الفيتو خلال الفترة الزمنية.

٢. هيمنة متعددة الأطراف: ويتحدد شكل هذه الحالة على أساس وجود أكثر من دولتين عظميـــين تمتلكان مصادر القوة اللازمة للسيطرة على عمل المجلس باستخدام (الفيتو)؛ أي تشاطر ثـــلاث دول أو أكثر استخدام (الفيتو) بنسب متساوية أو متباينة، ولم تستخدم دولة ما نسبته (٥١%) من عدد مرات استخدام الفيتو خلال الفترة الزمنية المحددة.

٣. هيمنة ثنائية: ويتحدد شكل هذه الحالة على أساس وجود دولتين عظميين تمتلكان مصادر القوة اللازمة للسيطرة على عمل المجلس باستخدام (الفيتو)؛ أي تشاطر دولتين استخدام (الفيتو) بنسب متساوية، مستخدمة كل منهما ما نسبته (٥٠%) من عدد مرات استخدام الفيتو خـــلال الفتـــرة الزمنية المحددة. ومن خلال ما سبق يمكن إدراج الجدول التالي:

جدول (٦) الهيمنة على مجلس الأمن باستخدام الفيتو خلال الفترة ١٩٤٦– ٢٠٠٩

الفترة الزمنية	روسيا	أمريكا	بريطانيا	فرنسا	الصين	المجموع	النسبة المئوية	الدولة المهيمنة
١٩٤٦–١٩٥٠	٥١	٠	٠	٢	٠	٥٣	٩٦%	روسيا
١٩٥١–١٩٥٥	٢٩	٠	٠	٠	١	٣٠	٩٧%	روسيا
١٩٥٦–١٩٦٠	١٥	٠	٢	٢	٠	١٩	٧٩%	روسيا
١٩٦١–١٩٦٥	١١	٠	١	٠	٠	١٢	٩٢%	روسيا
١٩٦٦–١٩٧٠	٢	٠	٢	٠	٠	٤	٥٠%/ منهما	ثنائي بريطانيا+روسيا
١٩٧١–١٩٧٥	٥	١٢	٨	٢	٢	٢٩	_	متعددة
١٩٧٦–١٩٨٠	٤	١٠	٤	٥	٠	٢٣	_	متعددة
١٩٨١–١٩٨٥	٢	٢٤	٧	٤	٠	٣٧	٦٥%	أمريكا
١٩٨٦–١٩٨٩	٠	٢١	٨	٣	٠	٣٢	٦٦%	أمريكا
١٩٩٠–١٩٩٤	٢	٢	٠	٠	٠	٤	٥٠%/ منهما	ثنائي أمريكا+روسيا
١٩٩٥–١٩٩٩	٠	٣	٠	٠	٢	٥	٦٠%	أمريكا
٢٠٠٠–٢٠٠٤	١	٨	٠	٠	٠	٩	٨٩%	أمريكا
٢٠٠٥–٢٠٠٩	٣	٢	٠	٠	٢	٧	–	متعددة
المجموع	١٢٥	٨٢	٣٢	١٨	٧	٢٦٤		

المصدر: الجدول رقم (٣)

تشير البيانات الواردة في الجدول (٦) إلى ما يلي:

شهدت الفترة بين عامي ١٩٤٦– ١٩٦٥ هيمنة مطلقة للاتحاد السوفييتي على مجلس الأمن الدولي؛ حيث استخدمت روسيا أكثر عدد مرات الفيتو وبذلك كانت نسبة هيمنتها على المجلس واضحة زادت عن (٩٠%) كمعدل نسبة هيمنه خلال هذه الفترة. بينما شهدت الفترة الخامسة بين

عامي ١٩٦٦–١٩٧٠ تحولاً تدريجياً بالنسبة لهيمنة الدول دائمة العضوية عليه حيث تقاسمت كل من بريطانيا والاتحاد السوفييتي الهيمنة بنسبة (٥٠%) لكل منهما وفد جاء هذا التحول التدريجي للهيمنة بعد عشرين عاماً من هيمنة الاتحاد السوفييتي المستمرة والمطلقة على هذا المجلس؛ ويمكن عد هذه الفترة مؤشرا على بداية النهاية بالنسبة للاتحاد السوفييتي. وتعد الفترتان السادسة والسابعة بين عامي ١٩٧١–١٩٨٠ مرحلة تحول عميق في أداء مجلس الأمن بهيمنة متعددة الأطراف حيث بدأت أمريكا السيطرة التدريجية على قرارات مجلس الأمن من خلال استخدامها (للفيتو) بنسبة (٤١%)؛ تلتها بريطانيا بنسبة (٢٨%)؛ ثم روسيا بنسبة (١٧%)؛ ثم فرنسا والصين بنسبة (٧%) لكل منهما خلال الفترة السادسة ١٩٧١–١٩٧٥. بينما كانت نسبة الهيمنة خلال الفترة السابعة ١٩٧٦–١٩٨٠ لهذه الدول: (٤٣%) أمريكا؛ (٢٢%) فرنسا؛ ثم بريطانيا وروسيا بنسبة (١٧،٥%) لكل منهما.

كذلك شهدت الفترة بين عامي ١٩٧٦–١٩٨٠ تحولاً جذرياً في مسيرة مجلس الأمن معلنة عن بداية جديدة بهيمنة الولايات المتحدة على مجلس الأمن الدولي بلغت (٦٥%)؛ أي أن أمريكا ومن خلال التدرج باستخدام الفيتو خلال الفترات السابقة للهيمنة على مجلس الأمن الدولي تحولت إلى هيمنة شبه مطلقة خلال الفترات اللاحقة حتى نهاية عام ١٩٨٩. بينما شهدت الفترة بين عامي ١٩٩٠–١٩٩٤ نوعاً جديداً من الهيمنة بتقاسم الولايات المتحدة وروسيا الهيمنة بنسبة متساوية، وكأن روسيا قد بدأت بمرحلة إثباد الذات بعد ما عانت من تفكك الاتحاد السوفييتي وانهياره خلال السنوات التي سبقت هذه الفترة مباشرة. وشهدت الفترة بين عامي ١٩٩٥–١٩٩٩ عودة الهيمنة الأمريكية شبه المطلقة والتي ما لبثت أن تحولت إلى هيمنة أمريكية مطلقة على مجلس الأمن خلال الفترة اللاحقة بين عامي ١٩٩٩–٢٠٠٤.

تعددت أطراف الهيمنة على مجلس الأمن خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ ؛ وكانت نسبة الهيمنة (٤٣%) روسيا؛ والصين وأمريكا بنسبة (٢٨،٥%) لكل منهما، وشهدت هذه الفترة إصراراً روسياً على العودة للساحة الدولية بالهيمنة على مجلس الأمن وبنسبة دون الوسط ، وكأنها تقول للعالم بشكل عام وللولايات المتحدة بشكل خاص روسيا ما زالت موجودة وستبقى. مع التكهن باستمرار هذه الهيمنة خلال السنوات القادمة. وهذا يعزز ما تشير إليه البيانات الواردة في الجدول (٥): من خلال الفقرتين (ج؛ د) من الجدول ؛ التي تشير التقارب الروسي الصيني للوقوف في وجه الهيمنة الأمريكية، والتبشير في تحول النظام الدولي من أحادي القطبية إلى متعدد الأقطاب في المستقبل القريب ليكون لكل من روسيا والصين مع بقاء أمريكا دوراً بارز فيه؛ وهذا الاستنتاج يعزز ما تنبأ به الباحث (Hass) في دراسته حول التحول في النظام الدولي التي نشرت عام ٢٠٠٨ حيث يرى أنه: بدأ في القرن العشرين بوضوح نظام الأقطاب. بعد ما يقرب من ٥٠ عاما ، وحربين عالميتين ، وصراعات كثيرة أصغر حجما ، ظهر نظام القطبين. ثم مع نهاية الحرب الباردة، وزوال الاتحاد السوفيتي والثنائية القطبية فُسح المجال أمام القطب الواحد لنظام دولي تهيمن عليه قوة واحدة ، هي الولايات المتحدة، والولايات المتحدة ما زالت قادرة على إدارة عملية الانتقال وجعل العالم مكانا أكثر أمنا. أما في القرن الحادي والعشرين، فستنتشر القوة بدلا من أن تتركز، وتأثير اللاعبين غير الحكوميين سوف يزداد. في نظام متعدد الأقطاب، ولن يكون هناك هيمنة لقوة ما على العالم، ويمكن أن يكون نظاما تعاونيا تلعب فيه بعض القوى الرئيســـــــــية دوراً بارزاً في تنظيم قواعد لعبة القوة فيما بينها، وتأديب من ينتهكها. (Hass, 2008).

لذلك تتفق هذه الدراسة مع ما تنبأ به (2008) Hass وتعزز تنبئه الذي يخالف ما تنبأ به (2009) Josef حول ديمومة الهيمنة الأمريكية على العالم إذ يرى أن: قيادة الولايات المتحدة للعالم

باقية مهما واجهت من مصاعب، وليس هنالك قوة مرشحة لتكون سيدة العالم في الوقت القريب، ومناصرو ومنظرو تحول قيادة العالم لقوة أخرى غير الولايات المتحدة هم المتفائلون، فيما يوصف المتخوفون من ذلك بالكآبة وسمتهم كلوحة من قماش رسم عليها بلوني الغبطة والكآبة. والحقيقة أن مقومات العظمة التي تمتلكها أمريكا لا تقارن بغيرها من الدول: فمن ناحية القوة الاقتصادية فهي تمتلك ثلاثة أضعاف الناتج الإجمالي لأقرب منافسيها اليابان، وان معدل دخل الفرد الأمريكي يبلغ٤٧،٠٠٠ دولار سنويا يفوق معدل دخل الفرد الصيني البالغ ٢٩٠٠ دولار بحوالي ستة عشر ضعفاً. أما من ناحية القوة العسكرية فالإنفاق الحربي للولايات المتحدة يبلغ حوالي ٦٠٧ بليون دولار أي ما يعادل نصف الإنفاق العالمي. والدول التسعة التي تلي الولايات المتحدة تنفق جميعها ٤٧٦ بليون دولار، في حين أن المتحدين الأقرب للولايات المتحدة، الصين والهند واليابان وروسيا يبلغ مجموع إنفاقها ٢١٩ بليون دولار. وتدعم القوة البحرية الأمريكية الهائلة الإمكانيات كذلك تربع أمريكا على عرش العالم. ولا يرى في المدى القريب وحتى المتوسط أي قوة أو دولة قادرة على قيادة العالم عدا الولايات المتحدة (Josef, 2009). الأمر الذي يتطلب استمرار هكذا دراسات مستقبلاُ.

يلاحظ أن فرنسا لم تقترب يوماً من الهيمنة على مجلس الأمن على عكس الصين التي لها محاولاتها للهيمنة على هذا المجلس الأولى خلال الفترة بين عامي ١٩٩٥-١٩٩٩ حيث تقاسمت استخدام الفيتو مع الولايات المتحدة بنسبة ٣:٢ وخلال الفترة الأخيرة من عمر مجلس الأمن الدولي بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٩ حيث تساوت مع الولايات المتحدة في عدد مرات استخدام الفيتو بنسبة ١:١ إلا أن روسيا هيمنت على هذه المرحلة متفوقتاً عليهما؛ وقد تعد المحاولات الصينية خجولة إلا إنها تعد مؤشراً واضحا على الطموح الصيني في الهيمنة وقد تخبئ السنوات القادمة مفاجئة

بالهيمنة الصينية على مجلس الأمن الدولي أو بتشاركها هذه الهيمنة مع دولة أخرى؛ الأمر الذي يعزز مفهوم تململ العملاق الصيني.

تأثير الهيمنة على قرارات مجلس الأمن للفترة ١٩٤٦ – ٢٠٠٩:

يناقش هذا الجزء تأثير الهيمنة على قرارات مجلس الأمن للفترة ١٩٤٦ – ٢٠٠٩؛ وذلك لتوضيح مدى هذا التأثير. و لبيان ذلك لابد من عمل جدول يحتوي على الهيمنة وعدد القرارات. تشير البيانات الواردة في الجدول (٧) إلى ما يلي:

١. بشكل عام خلال مرحلة الحرب الباردة من عام ١٩٤٦–١٩٨٩ يتضح تباين تأثير هيمنة الدول على عدد القرارات حيث إنه خلال هيمنة للاتحاد السوفييتي من ١٩٤٦– ١٩٦٥؛ قلت عدد القرارات الصادرة؛ باستثناء الفترة من ١٩٤٦–١٩٥٠ التي صدر خلالها (٧٠) قراراً؛ ويمكن تفسير هذه الزيادة إلى عدم وجود تنافس بين المعسكرين الشرقي والغربي خلال هذه الفترة أو تعد هذه الفترة فترة تمهيدية للتنافس بين المعسـكرين. بينما يلاحظ زيادة عدد القرارات خلال الفترة من١٩٦٦–١٩٨٩ حيث بدأ مرحلة التغير في شكل الهيمنة من هيمنة مطلقة لدولة واحدة إلى شكل آخر من حالات الهيمنة وهي الهيمنة الثنائية حيث تقاسمت بريطانيا والاتحاد السوفييتي الهيمنة على المجلس خلال الفترة ١٩٦٦–١٩٧٠؛ ثم ظهرت حالة الهيمنة المتعددة حيث تقاسمت أكثر من دولة الهيمنة على المجلس خلال الفترة ١٩٧١– ١٩٨٠؛ إلى أن تحولت الهيمنة إلى أمريكا خلال الفترة ١٩٨١– ١٩٨٩ ؛ وبشكل عام يمكن استنتاج أن مرحلة الحرب الباردة اتسمت بقلة عدد القرارات الصادرة، على الرغم من أن الدول العظمى تبادلت المواقع بالنسبة للهيمنة على المجلس إلا أن عدد القرارات الصادرة عن المجلس لم يتجاوز عددها (٥١٩) قراراً بمعدل (١٢) قراراً سنوياً.

جدول (٧) تأثير الهيمنة على قرارات مجلس الأمن ١٩٤٦ –٢٠٠٩

الفترة الزمنية	الهيمنة	عدد القرارات	النسبة من للمجموع	معدل القرارات السنوي
١٩٤٦ – ١٩٥٠	روسيا	٧٠	%٤	١٥
١٩٥١ – ١٩٥٥	روسيا	١٤	%١	٣
١٩٥٦ – ١٩٦٠	روسيا	٢٣	%١	٥
١٩٦١ – ١٩٦٥	روسيا	٣٩	%٢	٨
١٩٦٦ – ١٩٧٠	ثنائي بريطانيا+روسيا	٦١	%٤	١٢
١٩٧١ – ١٩٧٥	متعددة	٧٦	%٥	١٥
١٩٧٦ – ١٩٨٠	متعددة	٨٧	%٥	١٧
١٩٨١ – ١٩٨٥	أمريكا	٨٨	%٥	١٨
١٩٨٦ – ١٩٨٩	أمريكا	٦١	%٤	١٥
المجموع		٥١٩	%٣٤	١٢
١٩٩٠ – ١٩٩٤	ثنائي أمريكا+روسيا	٢٨٨	%١٧	٥٨
١٩٩٥ – ١٩٩٩	أمريكا	٢٨٥	%١٧	٥٧
٢٠٠٠ – ٢٠٠٤	أمريكا	٢٧٠	%١٦	٥٤
٢٠٠٥ – ٢٠٠٩	متعددة	٢٩٧	%١٨	٥٩
المجموع		١١٤٠	%٦٦	
مجموع عام		١٦٥٩	%١٠٠	٥٧

المصدر: الجدول (١) والجدول (٦)

وعلى الرغم من تباين حالات أو أشكال الهيمنة خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة من ١٩٩٠–٢٠٠٩؛ إلا أن عدد القرارات قد تضاعف أضعاف ما كانت علية خلال الحرب الباردة حيث بلغ عدد القرارات (١١٤٠) قراراً بمعدل (٥٧) قراراً سنوياً.

٢. تعتبر الفترة الثانية من عمر مجلس الأمن الدولي بين عامي ١٩٥١–١٩٥٥ وخلال هيمنة الاتحاد السوفييتي عليه هي السنوات المظلمة أو الكئيبة في عمره نظراً لقلة عدد القرارات التي صدرت عنه نتيجة لتضاعف عدد مرات استخدام الفيتو من قبل الدولة المهيمنة، ثم تلتها وبشكل أقل سوداوية الفترة بين عامي ١٩٥٦–١٩٦٠، ثم الفترة بين عامي ١٩٤٦–١٩٥٠، ثم الفترة بين عامي ١٩٨٦–١٩٨٩.

٣. إذاً يمكن القول إن سنوات هيمنة الاتحاد السوفييتي على مجلس الأمن الدولي شهدت أغلب المراحل المظلمة والسوداوية في تاريخ مجلس الأمن نسبة لقلة عدد القرارات الصادرة عنه، وبشكل عام امتازت المرحلة١ من ١٩٤٦ – ١٩٨٩ بقلة عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن حيث تراوحت بين (١٣ – ٨٨) قراراً ؛ وهذا التعميم ينطبق على جميع الفترات الزمنية حتى تلك الفترات التي هيمنة فيها أمريكا منفردة خلال الفترة ١٩٧٦ – ١٩٨٩. وتستنتج الدراسة أن المرحلة ١ ١٩٤٦– ١٩٨٩؛ مرحلة الحرب الباردة قد تميزت بطابع هيمنة الاتحاد السوفييتي الذي اتسم بقلة عدد القرارات الصادرة على الرغم من هيمنة أمريكا عليه (١٤) عاماً ؛ أو أن هيمنة أمريكا في ظل وجود الاتحاد السوفييتي وتماسكه كانت هيمنة غير مؤثرة ولم تستطيع إحداث تأثير جذري على منحنى المسار الذي رسمه الاتحاد السوفييتي لمجلس الأمن.

٤. على الرغم من تشارك الاتحاد السوفييتي وبريطانيا الهيمنة خلال الفترة ١٩٦٦ – ١٩٧٠ إلا أن عدد القرارات الصادرة عن المجلس لم تشهد ذلك الازدياد الذي حصل بعد عام ١٩٩٠؛ وهذا يعني

أن مشاركة بريطانيا للاتحاد ألسوفييتيي الهيمنة لم تكن مؤثرة على أداء المجلس رغم تباين عدد القرارات في هذه المرحلة عن ما سبقها.

٣. تعتبر الفترة بين عامي ١٩٩٠-١٩٩٤ خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة مباشرة وتقاسم الهيمنة على المجلس بين الولايات المتحدة وروسيا بداية الفترات الزمنية الأكثر إشراقا من حيث قلة عدد مرات استخدام الفيتو من ناحية وزيادة عدد القرارات من ناحية أخرى؛ مما يعني أن التغير في النظام العالمي من ثنائي القطب إلى أحادي القطب أثر تأثيراّ ايجابياّ على أداء المجلس من حيث تزايد عدد القرارات الصادرة عنه أو تضاعفها خلال المرحلة٢ بفتراتها جميعاً والجدول السابق والشكل المرافق يوضحان ذلك.

تأثير الهيمنة على عدد مرات استخدام الفيتو في مجلس الأمن للفترة ١٩٤٦ – ٢٠٠٩:

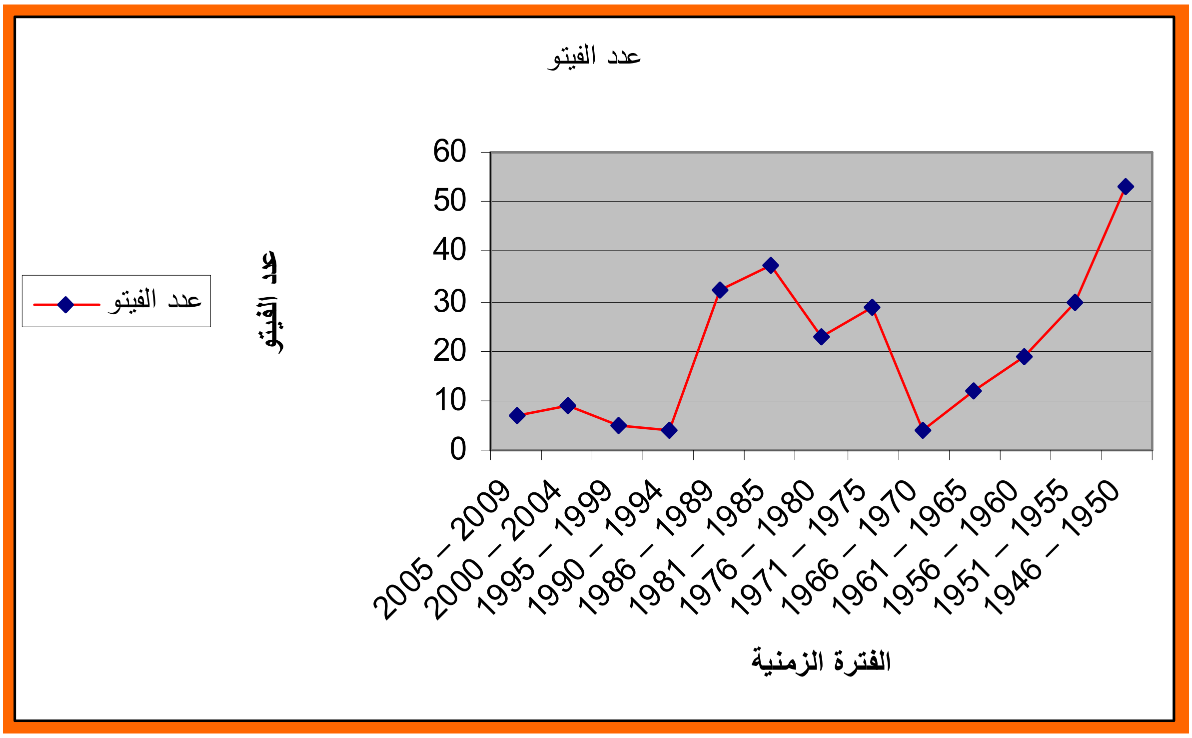
يناقش هذا الجزء تأثير الهيمنة على عدد مرات استخدام الفيتو في مجلس الأمن للفترة ١٩٤٦ – ٢٠٠٩؛ وذلك لتوضيح مدى هذا التأثير. و لبيان ذلك لابد من عمل جدول يحتوي على الهيمنة وعدد والفيتو. وتشير البيانات الواردة في الجدول (٨) إلى ما يلي:

١. خلال مرحلة الحرب الباردة من عام ١٩٤٦-١٩٨٩ أنه كلما كانت الهيمنة لدولة على مجلس الأمن الدولي قلت عدد القرارات الصادرة، وحيث أن الدول العظمى تبادلت المواقع بالنسبة للهيمنة إلا أن عدد القرارات الصادرة عن المجلس لم يتجاوز عددها (٨٨) قرار للفترة بين عامي ١٩٨١-١٩٨٥. بينما خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة فإنه كلما كانت الهيمنة لدولة زادت عدد القرارات الصادرة وكذلك مع تبادل مراكز الهيمنة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

جدول (٨) تأثير الهيمنة على استخدام الفيتو وعدد القرارات مجلس الأمن ١٩٤٦ –٢٠٠٩

الفترة الزمنية	الهيمنة	عدد الفيتو	الفيتو بالنسبة للمجموع	معدل الفيتو السنوي
١٩٤٦ – ١٩٥٠	روسيا	٥٣	%٢٠	١١
١٩٥١ – ١٩٥٥	روسيا	٣٠	%١١	٦
١٩٥٦ – ١٩٦٠	روسيا	١٩	%٧	٤
١٩٦١ – ١٩٦٥	روسيا	١٢	%٥	٢
١٩٦٦ – ١٩٧٠	ثنائي بريطانيا+روسيا	٤	%١،٥	١
١٩٧١ – ١٩٧٥	متعددة	٢٩	%١١	٦
١٩٧٦ – ١٩٨٠	متعددة	٢٣	%٩	٥
١٩٨١ – ١٩٨٥	أمريكا	٣٧	%١٤	٧
١٩٨٦ – ١٩٨٩	أمريكا	٣٢	%١٢	٨
المجموع		**٢٣٩**	**%٩٠،٥**	**٥،٥**
١٩٩٠ – ١٩٩٤	ثنائي أمريكا+روسيا	٤	%١،٥	١
١٩٩٥ – ١٩٩٩	أمريكا	٥	%٢	١
٢٠٠٠ – ٢٠٠٤	أمريكا	٩	%٣	٢
٢٠٠٥ – ٢٠٠٩	متعددة	٧	%٢،٥	١
المجموع		**٢٥**	**%٩،٥**	**١،٢٥**
مجموع عام		**٢٦٤**	**%١٠٠**	

المصدر: الجدول رقم (٣) والجدول رقم (٦)



المصدر: الجدول رقم (٨)

الشكل رقم (٣) منحنى استخدام الفيتو في مجلس الأمن ١٩٤٦ – ٢٠٠٩

٢. تعد الفترة الثانية من عمر مجلس الأمن الدولي بين عامي ١٩٥١–١٩٥٥ وخلال هيمنة الاتحاد السوفييتي عليه هي السنوات المظلمة أو الكئيبة في عمره نظراً لتضاعف عدد مرات استخدام الفيتو بالنسبة لعدد القرارات التي صدرت عنه، ثم تلتها وبشكل أقل سوداوية وبنسبة (٨٢,٦٠%) الفترة الثالثة بين عامي ١٩٥٦–١٩٦٠، ثم الفترة الأولى وبنسبة (٧٢,٨٥%) بين عامي ١٩٤٦–١٩٥٠، ثم الفترة التاسعة بنسبة (٥٢,٤٥%) بين عامي ١٩٨٦–١٩٨٩. إذاً يمكن القول إن سنوات هيمنة الاتحاد الروسي على مجلس الأمن الدولي شهدت أغلب المراحل المظلمة والسوداوية في تاريخه.

٣. تعد الفترة العاشرة من عمر مجلس الأمن بين عامي (١٩٩٠–١٩٩٤) وخلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة مباشرة وتقاسم الهيمنة عليه بين الولايات المتحدة وروسيا هي الفترة الأكثر إشراقا من حيث قلة عدد مرات استخدام الفيتو، ثم تلتها الفترتان الخامسة بين عامي ١٩٦٦–١٩٧٠ خلال فترة تقاسم الهيمنة بين الاتحاد السوفييتي وبريطانيا، والفترة الحادية عشرة بين عامي ١٩٩٥–١٩٩٩ خلال فترة الهيمنة الأمريكية. ولهذا يمكن القول إن الفترات التي شهدت تقاسم الهيمنة على المجلس كانت الأكثر اشراقاً منذ عام ١٩٤٦–٢٠٠٩.

الفصل الثالث: الاستقرار الدولي:

مقدمة:

إن أعراض الحرب لا مفر منها كثمرة حتمية لمبدأ سيادة الدولة، كما أن الإصرار دائماً من جميع الدول على أنها هي الحاكم الأعلى في مصائرها وأن مبدأ السيادة والتحكم في مصيرها غير مطروح للنقاش؛ ونتيجة لإيمان الدول في هذا المبدأ فإن أي قوة أو هيئة عالمية لا تستطيع ضمان السلام العالمي. (Waldeheim–1984). والاستقرار يفسر بالتأكيد من وجهتي نظر مختلفتين: على مستوى النظام، وعلى مستوى الدولة القطرية. فالاستقرار على مستوى النظام هو: احتمالية احتفاظ النظام بجميع خصائصه الأساسية. بحيث لا تكون هناك أمة مهيمنة ، والبقاء لجميع الأعضاء في النظام مع عدم حدوث حرب على نطاق واسع. (Deutsch and Signer, 1964) .

ويتناول هذا الفصل عرض مؤشرات الاستقرار الدولي وتحليلها فيما يخص الصراعات الدولية ، والصراعات الداخلية، والصراعات العرقية، وذلك لبيان مدى التغير في الاستقرار الدولي خلال مراحل التحولات التي طرأت على حالات أو أشكا الهيمنة على مجلس الأمن الدولي خلال مراحل الدراسة ؛ مرحلة الحرب الباردة ومرحلة ما بعدها.

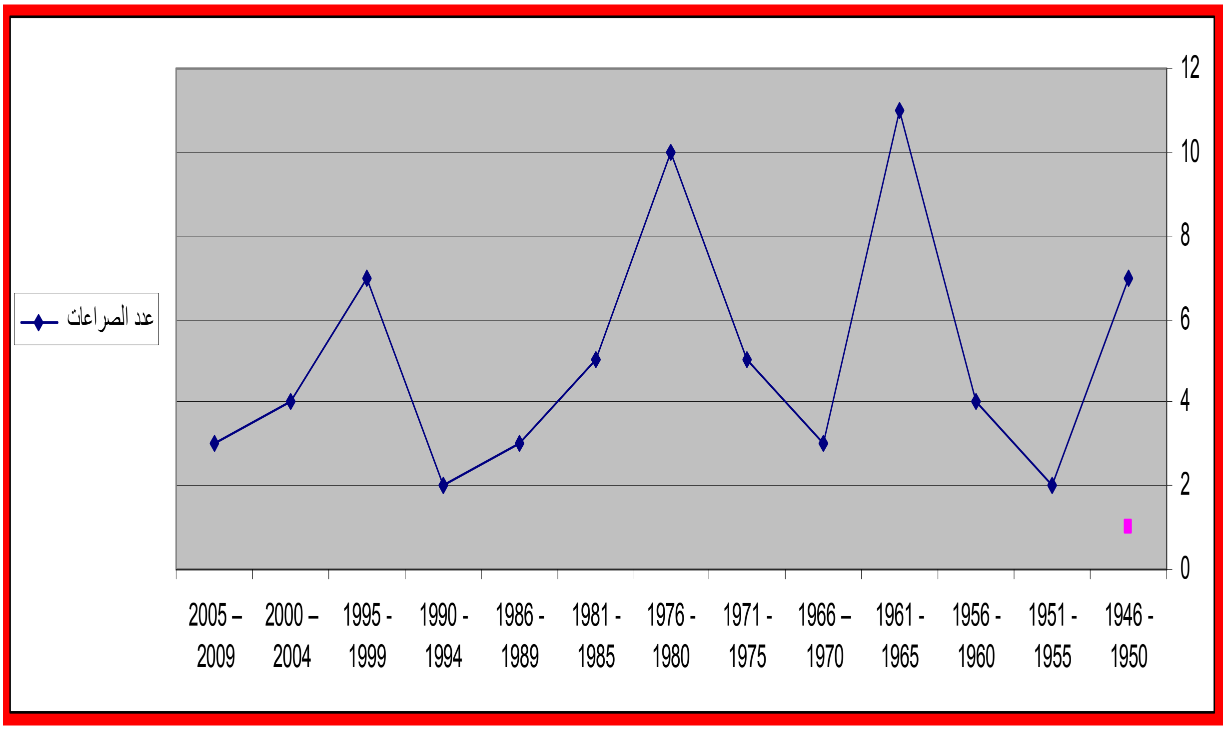
أولاً: الصراعات الدولية ١٩٤٦ – ٢٠٠٩

يتناول هذا الجزء من الفصل مناقشة الصراعات الدولية خلال الفترة من عام ١٩٤٦ – ٢٠٠٩ ، مقسمة إلى مرحلتين زمنيتين: المرحلة١: مرحلة الحرب الباردة من عام ١٩٤٦ – ١٩٨٩ التي تمثل النظام العالمي ثنائي القطبية، والمرحلة٢: مرحلة ما بعد الحرب الباردة من عام ١٩٩٠ – ٢٠٠٩ التي تحول فيها النظام العالمي إلى أحادي القطبية.

جدول رقم (٩) عدد الصراعات الدولية في العالم ١٩٤٦-٢٠٠٩

الفترة الزمنية	عدد الصراعات الدولية	النسبة المئوية	نسبة التغير المئوي
١٩٤٦ – ١٩٥٠	٧	%١١	–
١٩٥١ – ١٩٥٥	٢	%٣	%٧١–
١٩٥٦ – ١٩٦٠	٤	%٦	%١٠٠
١٩٦١ – ١٩٦٥	١١	%١٦،٥	%١٧٥
١٩٦٦ – ١٩٧٠	٣	%٤،٥	%٧٢–
١٩٧١ – ١٩٧٥	٥	%٧،٥	%٦٦
١٩٧٦ – ١٩٨٠	١٠	%١٥	%١٠٠
١٩٨١ – ١٩٨٥	٥	%٧،٥	%٥٠–
١٩٨٦ – ١٩٨٩	٣	%٤،٥	%٤٠–
مجموع	٥٠	%٧٥	–
١٩٩٠ – ١٩٩٤	٢	%٣	%٣٣–
١٩٩٥ – ١٩٩٩	٧	%١١	%٢٥٠
٢٠٠٠ – ٢٠٠٤	٤	%٦	%٤٣–
٢٠٠٥ – ٢٠٠٩	٣	%٤،٥	%٢٥–
مجموع	١٦	%٢٥	
المجموع العام	٦٦	%١٠٠	

Source : Integrated Network for Societal Conflict Research (INSCR)



المصدر : جدول رقم (٩)

الشكل رقم (٤) عدد الصراعات الدولية ١٩٤٦-٢٠٠٩

يبين الجدول رقم (٩) عدد الصراعات الدولية في العالم منذ عام ١٩٤٦ – ٢٠٠٩ وتشير البيانات الواردة فيه وفي الشكل رقم (٧) إلى ما يلي:

بلغ مجموع الصراعات الدولية في العالم خلال الفترة ١٩٤٦ – ٢٠٠٩ (٦٦) صراعاً مقسمة على مرحلتين؛ حيث بلغ مجموعها للفترة الأولى (مرحلة الحرب الباردة) (٤٤ عاماً) منذ ١٩٤٦ – ١٩٨٩ (٥٠) صراعاً دولياً؛ بنسبة (٧٥%) من المجموع ، بمعدل يزيد عن صراع واحداً في كل عام. بينما بلغ مجموعها للفترة الثانية (ما بعد الحرب الباردة) (٢٠ عاماً) منذ ١٩٩٠ – ٢٠٠٩ (١٦) صراعاً دولياً؛ بنسبة (٢٥%) من المجموع ، بمعدل يقل عن صراع واحداً في كل عام.

المرحلة الأولى: منذ عام ١٩٤٦ – ١٩٨٩؛ مقسمة على (٩) فترات زمنية تغطي كل منها خمس سنوات ما عدا الفترة الأخير فتغطي أربعة سنوات؛ ومن خلال دراسة هذه المرحلة يتبين التالي: مع أنه لم يمض على انتهاء الحرب العالمية الثانية المدمرة وولادة الأمم المتحدة سوى سنة واحدة، إلا أن عدد الصراعات في الفترة من ١٩٤٦– ١٩٥٠ قد شهد ارتفاعا ملحوظا حيث تركزت جميعها في منطقة آسيا وشاركت في معظمها دول دائمة العضوية في مجلس الأمن مثل فرنسا والصين والولايات المتحدة و كان أبرز هذه الصراعات الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٤٨والحرب الكورية التي زادت من عدد هذه الصراعات وذلك بعد تدخل الولايات المتحدة والصين فيها.

شهدت الفترة الزمنية الثانية و الثالثة من عام ١٩٥١– ١٩٦٠ مرحلة انفراج في العلاقات الدولية من حيث تناقص عد الصراعات في العالم، وهذا مؤشر صحي على الاستقرار العالمي، وشهدت هذه الفترة بداية أزمة انفصال تايوان عن الصين وصراعات حدودية عدة، مع أن هذه الفترة تعد فترة تحرر واستقلال للدول مثل: الجزائر وأنغولا، ويلاحظ اشتراك دول عظمى في بعض هذه الصراعات مثل الغزو الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ (غزو السويس).

الفترة الزمنية من ١٩٦١–١٩٦٥ شهد العالم فيها تصاعد وتيرة الصراعات الدولية بعد الانفراج الذي حدث خلال العشرة أعوام الماضية . إذ حدث الاجتياح الأمريكي لكوبا ١٩٦١، وقد شملت قائمة الحرب جميع القارات باستثناء أوروبا! وكان نصيب القارة السمراء ستة صراعات وآسيا ثلاثة صراعات. وتعددت أشكال هذه الصراعات بين حدودية وأخرى لاستقلال بعض الدول ، ويعتبر البعض الأخر امتدادا لحروب سابقة، يأتي في مقدمتها الصراع الهندي الباكستاني؛ وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أمرين: الأول ركود فاعلية الأمم المتحدة الآخر التنافس المحموم بين المعسكرين الشرقي والغربي في السيطرة على العالم وتقاسم سوق السلاح بينهما.

وشهدت الفترة من ١٩٦٦-١٩٧٠ عودة الانفراج في العلاقات الدولية و السلام في العالم، وتعد الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٦٧ الأبرز بين هذه الصراعات، كما حدث أول نزاع حدودي بين دولتين دائمتين العضوية في مجلس الأمن وهما: الصين والاتحاد السوفييتي عام ١٩٦٩ قتل في هذا الصراع ١٠٠٠ فرد من الجانبين وما لبث أن انتهى وهذا مؤشر على أن القوى العظمى لا تتصارع؛ وفي حال حدوث أزمة أو عنف بينها فإن هذا الصراع أو العنف ينتهي بأسرع وقت وبأقل خسائر.

أما الفترة من عام ١٩٧١-١٩٧٥ فقد كانت امتدادا لمرحلة الانفراج في العلاقات الدولية والسلم العالمي التي لم تشهد إلا أربعة حروب كان لمنطقة الشرق الأوسط نصيب الأسد فيها، وتمثلت في امتداد الصراع الهندي الباكستاني عام ١٩٧١ وحرب رمضان ١٩٧٣ والنزاع العراقي الإيراني على شط العرب عام ١٩٧٤. وتستنتج الدراسة من ذلك أن جميع العالم شهد انفراجاً في العلاقات الدولية ومر بمرحلة من الهدوء والسلام الذي لم تنعم به منطقة الشرق الأوسط. ومع بدء العد التنازلي لبداية النهاية للمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي ، تشير البيانات إلى تنامي أو صعود عدد الصراعات في العالم خلال الفترة من ١٩٧٦- ١٩٨٠ حيث شهدت عشرة صراعات دولية .

كأن العالم ينعم بالسلام والهدوء ويشهد الاستقرار خلال عشر سنوات ثم ما يلبث أن تندلع الصراعات فيه بعد انقضاء هذه الفترة حيث يبين الجدول رقم (٩) ذلك: فالفترة الأولى منذ عام ١٩٤٦-١٩٥٠ شهدت تصاعداً في عدد الصراعات ثم انفراجاً في العلاقات الدولية لمدة عشر سنوات ثم عاد مؤشر الصراع إلى الصعود خلال الفترة ١٩٦١-١٩٦٥ ثم شهد العالم فترة من الرخاء لمدة عشر سنوات ثم تصاعد المؤشر خلال الفترة من ١٩٧٦-١٩٨٠ ،ثم شهدت الفترة من ١٩٨١-١٩٨٩ انفراجا آخر في العلاقات الدولية أي أن مرحلة تنازع السيطرة بين المعسكرين

الشرقي والغربي تتسم بصفة تنامي الصراعات في العالم بعد كل عشر سنوات من الهدوء أو تناقص عددها وهذا يعود إلى ارتفاع حدة التوتر بين القوتين الأعظم في العالم أو انخفاضها.

المرحلة الثانية: ١٩٨٩ – ٢٠٠٩؛ مقسمة على (٤) فترات زمنية تغطي كل منها خمسة سنوات؛ حيث شهدت هذه المرحلة (١٦) صراعاً دولياً؛ ومن خلال دراسة هذه المرحلة يتبين التالي:
اتسمت الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤ بأقل عدد من الصراعات الدولية خلال فترة الدراسة، حيث كانت مشابهة للفترة الثانية من المرحلة١ ١٩٥١-١٩٥٥؛ وشهدت صراعين دوليين احتلال العراق للكويت ١٩٩٠، والصراع بين أشلاء الاتحاد السوفييتي بين أرمينيا وأذربيجان ١٩٩٠؛ لذا يمكن عد هذه الفترة امتداداً لفترة الانفراج في العلاقات الدولية مع الفترة التي سبقت. أما خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩؛ فقد عاد المجتمع الدولي إلى حالة التصعيد، وشهدت هذه الفترة (٧) صراعات دولية، حيث حدث صراع بين البيرو والإكوادور ١٩٩٥. وفي أفريقيا ثلاث صراعات راوندا، أوغندا، وصراع أتيوبي أريتيري. وفي آسيا: شهد العراق قصفاً جوياً أمريكياً بريطانياً مشتركاً عام ١٩٩٨وكان امتداداً للحصار الدولي على العراق، ثم اندلع الصراع الباكستاني الهندي عام ١٩٩٩. ولم تسلم القارة الأوروبية من هذه الصراعات فحدث قصف قوات الناتو ليوغسلافيا ١٩٩٩. ومع أن هذه الفترة لم تشهد سوى (٧) صراعات دولية إلا إنها حدثت في مرحلة " الرخاء الذي شهده العالم خلال مرحلة الهيمنة الأمريكية "؛ ولكن الدراسة تعد هذه المرحلة امتداداً لنهج أو منحنى الصراع الدولي الذي يصل قمة جديدة بعد كل عشر سنوات من الانفراج.

تعتبر الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤ من الفترات السوداوية على العالم بشكل عام وعلى منطقة الشرق الأوسط بوجه خاص؛ حيث شهدت هذه المرحلة شكلاً جديداً من الحروب وهي الحرب على الإرهاب؛ ويمكن إضافة مصطلح جديد آخر " الحرب على أمريكا " ؛ الدولة المهيمنة على العالم.

حيث كانت قارة آسيا؛ بل بالأحرى منطقة الشرق الأوسط مسرحاً لجميع صراعات هذه الفترة ،هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى لأول مرة خلال عقود من الزمن تصبح أمريكا دولة معتدى عليها!!! تمثل ذلك في أحداث ١١/ سبتمبر؛ أيلول ٢٠٠١؛ الأمر الذي عدّه مصدر بيانات الدراسة حرباً دولياً، كما وذهب عدد من الباحثين بنفس الاتجاه. إذ يرى (فالنشتاين) أن هجمات القاعدة ٢٠٠١ نموذج للنزاع الدولي ويرى أن تنظيم القاعدة يقدم نموذجاً للنزاع الدولي بين دول ذات سيادة من جانب ومنظمة ذات أعضاء في عدة بلدان من جانب آخر وتتميز هذه المنظمات بقدرتها على التسلح والقدرة التنظيمية كما أن الأعضاء يعتنقون مبادئ تحفزهم على الاستمرار في الحرب التي يرونها عادلة ضد دول مارقة. (فالنشتاين، ٢٠٠٥). وفي هذه المرحلة أُحتلت كل من أفغانستان والعراق على التوالي. ومع ذلك ووفقاً لنهج الصراع الدولي الواضح تعد هذه الفترة من الفترات التي شهدت انفراجاً في العلاقات الدولية حيث شهدت عدداً قليلاً من الصراعات.

أما الفترة من ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ فقد شهدت ثلاثة صراعات؛ وتعد هذه الفترة امتداداً للفترة السابقة؛ حيث ساد العالم الهدوء. ويمكن عد اجتياح روسيا للأراضي الأوسيتية عبر جورجيا نموذجا مكررا لما تقوم به أمريكا في العالم خلال الفترة بعد عام ٢٠٠١؛ أو أن هذا مؤشر على تعافي القوة الروسية ومحاولتها إشعار العالم بذلك وعلى طريقة " الكابوي " الأمريكي. وهذا ما ذهب إليه الباحث Falk من إن تطور الأحداث على الساحة الجورجية بعد اجتياح القوات الروسية لأوسيتيا الجنوبية، ودخولها الأراضي الجورجية ورفضها الانسحاب منها طبقاً لاتفاقية التسوية الفرنسية، ولتضارب المصالح في المنطقة بين الولايات المتحدة كحليفة لجورجيا التي تعد نموذجا للديمقراطية للدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، ويمر من أراضيها أنابيب النفط والغاز التي تغذي أوروبا. وبالقياس بما قام به حلف شمال الأطلسي من التدخل في كوسوفو رغم استعمال الصين وروسيا لحق النقض

الفيتو في مجلس الأمن، وتكرار ذلك باحتلال العراق ٢٠٠٣ من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا بذريعة أسلحة الدمار الشامل، والحرب على الإرهاب، فإن روسيا ترد أن من حقها الدفاع عن مناطق اهتمامها بالقوة . وجميع هذه التصرفات تقوض ميثاق الأمم المتحدة الذي لا يجيز لأي دولة التدخل في شؤون دولة أخرى بالقوة. وفي هذه الأحداث عودة إلى عصر الحرب الباردة، والنزاع على السيطرة على العالم بين روسيا وأمريكا وهما من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن (Falik, 2008)). ووفقاً لنهج الصراع الدولي خلال فترة الدراسة والمنحنى الصراعي الموضح في الشكل أعلاه فقد تتنبأ الدراسة للمستقبل القريب ارتفاع عدد الصراعات الدولية في العالم خلال الفترة من ٢٠١٠ – ٢٠١٤؛ وأن تزيد عدد الصراعات الدولية عن سبعة صراعات.

ثانياً: الصراعات الداخلية (Civil war and Civil violence) ١٩٤٦ – ٢٠٠٩ :

لقد بات العالم يشهد تركيزا للنزاع المسلح بين جماعات مختلفة داخل الدولة لأسباب دينية أو قومية، أكثر مما يشهد حروباً إقليمية تقليدية، ويجب الاعتراف بوجود أساس للنزاعات الأهلية قبل المرحلة الاستعمارية بفعل التمايزات والاختلافات الإقليمية والعشائرية ، وأصبحت هذه النزاعات هابطة إلى مادون المستوى الوطني أي إلى المستوى القبلي أو الطائفي أو المذهبي أو العشائري. وبدلاً من أن يقوى المجتمع الوطني داخل كل دولة على مواجهة النزاعات الداخلية تراجع أمام مجتمع هو المجتمع العصبوي، ومن أخطر الحالات أن يبرز المذهب الطائفي أو المذهب العشائري في ظل غياب الدولة الوطنية أو انحياز هذه الدولة إلى طرف داخلي ما ، وكيف يمكن لنا أن نتصور استقراراً داخلياً أو إقليمياً تحت وطأة النزاعات الأهلية أذا ما تحولت إلى حروب أهلية، وفي هذه الحالة فأنها لا تهدد الكيانات الوطنية فقط بل تشكل تهديداً للأمن الإقليمي والدولي على حد

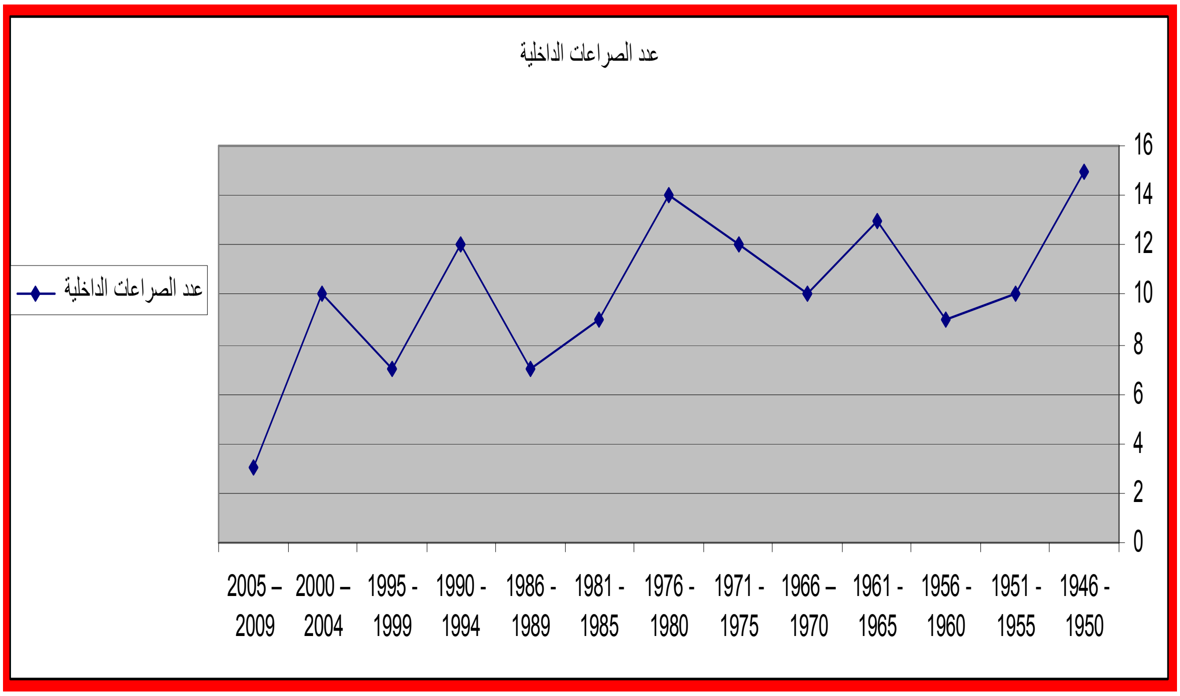
سواء، ولا نغالي إذا حذرنا من خطورة الحرب الأهلية واعتبرناها أكثر خطورة على الأمن الوطني من الحروب التقليدية بين الجيوش النظامية. (حسين، ٢٠٠١).

ومن أبرز الأمثلة على الحروب الأهلية الحرب الأهلية في الصومال حيث تحول الصومال إلى ساحة للقتال بين القوات المتنازعة (الحكومية وغير الحكومية) وفي يناير ١٩٩١ سقط نظام الرئيس بري، ومع سقوطه زادت حدة الحرب الأهلية في الصومال، حيث قتل مئات الآلاف وشرد أكثر من مليون صومالي إلى دول الجوار، ولم تفلح جهود الأمين العام للأمم المتحدة بالتوصل إلى تسوية سلمية لوقف القتال. على إثر تفاقم الحالة الإنسانية في الصومال اجتمع مجلس الأمن لمناقشة الوضع المتردي بناءً على طلب من ممثل الصومال لدى هيئة الأمم المتحدة، حيث أصدر القرار ٧٣٣ لعام ١٩٩٢ عبر فيه عن انزعاجه الشديد لأعداد القتلى والمشردين والدمار الذي لحق بالصومال، واعتبر أن هذا الوضع إذا ما استمر فإنه يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. (الضمور ٢٠٠٤). ويتناول هذا الجزء من الفصل مناقشة عدد الصراعات الداخلية خلال الفترة ١٩٤٦ – ٢٠٠٩ ، مقسمة على مرحلتين زمنيتين: المرحلة١ مرحلة الحرب الباردة من ١٩٤٦-١٩٨٩؛ التي تمثل النظام العالمي ثنائي القطب، والمرحلة٢ مرحلة ما بعد الحرب الباردة من ١٩٩٠-٢٠٠٩؛ التي تحول فيها النظام إلى أحادي القطبية.

الجدول رقم (١٠)عدد الصراعات الداخلية في العالم ١٩٤٦-٢٠٠٩

الفترة الزمنية	عدد الصراعات الداخلية	النسبة المئوية	نسبة التغير المئوي
١٩٤٦ – ١٩٥٠	١٥	%١١	–
١٩٥١ – ١٩٥٥	١٠	%٧	%٣٣-
١٩٥٦ – ١٩٦٠	٩	%٧	%١٠
١٩٦١ – ١٩٦٥	١٣	%١٠	%٤٤
١٩٦٦ – ١٩٧٠	١٠	%٧	%٢٣-
١٩٧١ – ١٩٧٥	١٢	%٩	%٢٠
١٩٧٦ – ١٩٨٠	١٤	%١١	%١٦
١٩٨١ – ١٩٨٥	٩	%٧	%٣٦-
١٩٨٦ – ١٩٨٩	٧	%٥	%٢٢-
مجموع	٩٩	%٧٥،٥	–
١٩٩٠ – ١٩٩٤	١٢	%٩	%٧١
١٩٩٥ – ١٩٩٩	٧	%٥	%٤١-
٢٠٠٠ – ٢٠٠٤	١٠	%٧	%٤٣
٢٠٠٥ – ٢٠٠٩	٣	%٣،٥	%٧٠-
مجموع	٣٢	%٢٤،٥	
المجموع العام	١٣١	%١٠٠	

Source : Integrated Network for Societal Conflict Research (INSCR)



المصدر: الجدول رقم(١٠)

الشكل رقم(٥) عدد الصراعات الداخلية في العالم ١٩٤٦-٢٠٠٩

يبين الجدول رقم (١٠) عدد الصراعات الداخلية في العالم ١٩٤٦ – ٢٠٠٩ وتشير البيانات الواردة في هذا الجدول والشكل رقم (٨) إلى ما يلي:

شهدت مرحلة الحرب الباردة أو ما يسمى بمرحلة النظام العالمي ثنائي القطبية التي حوالي ٧٥% من الصراعات الداخلية حيث شهدت الفترة الأولى تسعة صراعات داخلية تركزت جميعها في قارة آسيا وتعد هذه الفترة بداية المد الشيوعي ومقاومته، وأعنف هذه الصراعات ما جرى في الصين ، حيث شهدت الصين في هذه الفترة ثلاثة صراعات داخلية ١٩٤٦،١٩٤٧,١٩٥٠ وقد حصدت هذه الحروب مايقارب ثلاثة ملايين مواطن صيني، ثم الحرب الأهلية الكورية عام ١٩٥٠ التي ذهب ضحيتها مليون ونصف قتيل، وكذلك الفلبين ، وماليزيا ، والهند ، واليمن. وشهدت القارة

الأوربية صراعا داخلياً دمويا في اليونان ذهب ضحيته ١٥٠٠٠ مواطن يوناني. وتستنتج الدراسة أن الحروب الداخلية في هذه الفترة تركزت في آسيا.

الفترة الثانية ١٩٥١–١٩٥٥ شهدت هذه الفترة عشرة صراعات داخلية وكما في الفترة السابقة شهد قارة آسيا خمسة صراعات أي ٥٠% من الصراعات ومن الملاحظ أن هذه الفترة لم تشهد صراعات داخلية دموية كما في الفترة السابقة حيث بلغ قتلى هذه الحروب حوالي ٤٥٠٠٠ أي بنسبة لا تذكر مقارنة في الفترة السابقة. بينما شهدت الفترة الثالثة تسعة صراعات و كما في الفترة السابقة فقد دارت معظم هذه الصراعات في قارة آسيا وكان الصراع الأكثر دموية الذي جرى في فيتنام وذهب ضحيته أكثر من ٢مليون مواطن ودامت حوالي ١٢ عام من ١٩٥٨–١٩٧٠ ، ثم استمرت وتيرة الصراعات الأهلية تراوح مكانها بمعدل صراعين لكل عام خلال المرحلة التي شهدت التجاذب بين المعسكرين الشرقي والغربي، وتنازع المواقع بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وكذلك خلال مرحلة التحول التي طرأت على العالم وشهد نظاما عالمياً أحادي القطبية أو مرحلة الهيمنة الأمريكية؛ واللافت للانتباه أن الفترة الأخيرة ٢٠٠٥–٢٠٠٩ هي الفترة الأقل عددا من حيث الصراعات الداخلية حيث شهدت فقط ثلاثة حروب داخلية ، في تشاد والمكسيك ونيجيريا.

أيضا بدأ التحول واضحا من حيث جغرافية الصراعات الأهلية فبعد أن كانت القارة الآسيوية هي صاحبة النصيب الأوفر خلال مرحلة (النظام العالمي ثنائي القطب) تقاسمت كل من القارة السمراء وأوروبا هذه الصراعات ؛ أي الصراعات الأهلية في العالم توزعت بين الجنوب في إفريقيا والشمال في القارة الأوروبية، والسبب يعود إلى تفكك الاتحاد السوفيتي شمالا وتنامي الصراعات الأهلية في القارة السمراء.

تستنتج الدراسة من خلال دراسة الجدول رقم (١٠) الصراعات الداخلية: أن وتيرة هذه الصراعات لم تتأثر بتغير النظام العالمي من ثنائي القطب إلى أحادي القطب فقد شهد ١٣١ صراعاً أهليا بمعدل صراعين لكل عام. باستثناء الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٩ التي شهدت تحولا أو انفراجا في عدد الصراعات الأهلية حيث شهدت ثلاثة صراعات فقط أي أقل من صراع واحد سنويا وهذا التحول الملحوظ في عدد الصراعات الأهلية خلال هذه الفترة يعطي دلالة على أن العالم يحتاج إلى ١٥ عاماً حتى يتضح تأثير تغير النظام الدولي فيه الأمر الذي يتطلب دراسات مستقبلية مشابهة لهذه الدراسة تغطي الفترة المطلوبة .

ثالثاً: الصراعات العرقية ١٩٤٦ – ٢٠٠٩:

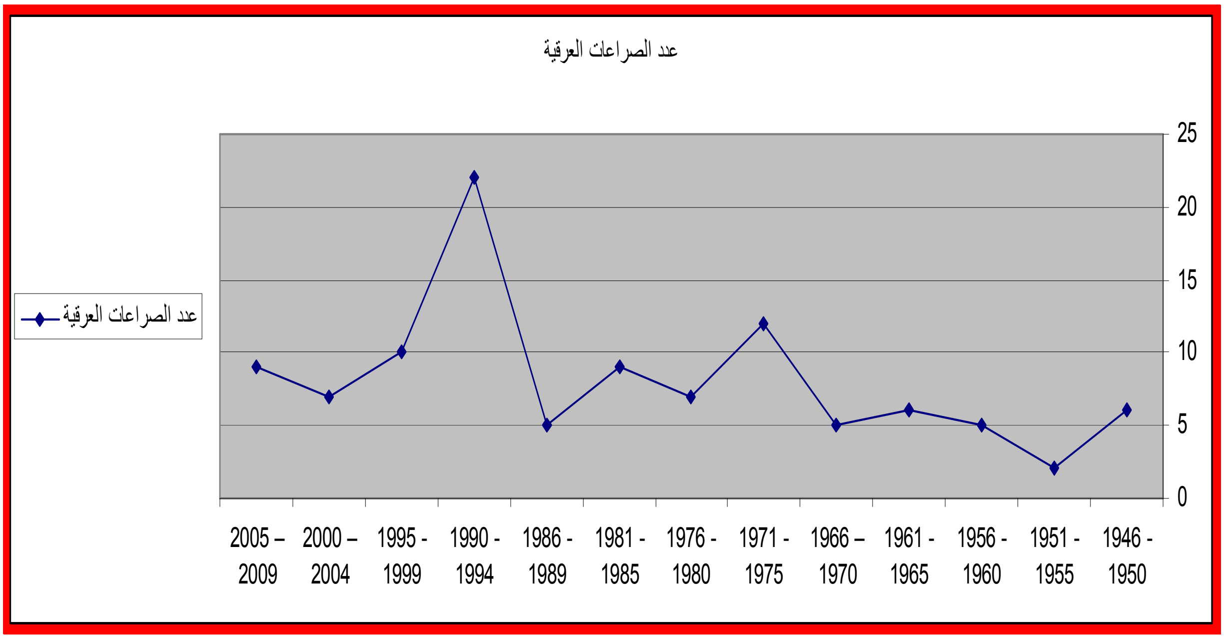
يتناول هذا الجزء من الفصل مناقشة عدد الصراعات العرقية خلال الفترة من ١٩٤٦ – ٢٠٠٩ ، مقسمة على مرحلتين زمنيتين: المرحلة١ من ١٩٤٦ – ١٩٨٩ ، والمرحلة٢ من ١٩٩٠ – ٢٠٠٩.

يتناول الجدول رقم (١١) عدد الصراعات العرقية (الإثنية) في العالم كما و يوضح الشكل رقم (٩) منحنى هذه الصراعات خلال الفترة ١٩٤٦-٢٠٠٩ ، ويتضمن الجدول مرحلتين من مراحل تغير النظام العالمي خلال هذه الفترة. المرحلة١: مرحلة النظام العالمي ثنائي القطب (الحرب الباردة) و المرحلة٢: مرحلة النظام العالمي أحادي القطب (الهيمنة الأمريكية) وتشير البيانات الواردة في هذا الجدول إلى أن النسبة المئوية للحروب العرقية بلغت في المرحلة الأولى التي تغطي ٤٤ عاماً ٥٧% من هذه الصراعات البالغة ١٠٥ صراعات عرقية،

الجدول رقم (١١)عدد الصراعات العرقية في العالم ١٩٤٦-٢٠٠٩

الفترة الزمنية	عدد الصراعات العرقية	النسبة المئوية	نسبة التغير المئوي
١٩٤٦ – ١٩٥٠	٦	%٦	
١٩٥١ – ١٩٥٥	٢	%٢	%٦٧-
١٩٥٦ – ١٩٦٠	٥	%٤،٥	%١٥٠
١٩٦١ – ١٩٦٥	٦	%٦	%٢٠
١٩٦٦ – ١٩٧٠	٥	%٤،٥	%١٧-
١٩٧١ – ١٩٧٥	١٢	%١١	%١٤٠
١٩٧٦ – ١٩٨٠	٧	%٦،٥	%٤١
١٩٨١ – ١٩٨٥	٩	%٩	%٢٩
١٩٨٦ – ١٩٨٩	٥	%٤،٥	%٤٤-
مجموع	٥٧	%٥٤	–
١٩٩٠ – ١٩٩٤	٢٢	%٢١،٥	%٣٤٠
١٩٩٥ – ١٩٩٩	١٠	%٩	%٥٥-
٢٠٠٠ – ٢٠٠٤	٧	%٦،٥	%٣٠-
٢٠٠٥ – ٢٠٠٩	٩	%٩	%٢٩
مجموع	٤٨	%٤٦	–
المجموع العام	١٠٥	%١٠٠	–

Source : Integrated Network for Societal Conflict Research (INSCR)



المصدر: الجدول رقم (١١)

الشكل رقم (٦) عدد الصراعات العرقية في العالم ١٩٤٦-٢٠٠٩

أما المرحلة الثانية فتغطي فقط عشرين عاما، بلغت الصراعات العرقية ما نسبته ٤٣% منها ؛ ويلاحظ بأن الصراعات العرقية في المرحلة٢ شهدت ازدياداً مضطردا بلغ ذروته خلال الفترة الأولى ١٩٩٠ – ١٩٩٤ من هذه المرحلة التي شهدت تفكك الاتحاد السوفييتي، وبداية تحول النظام العالمي إلى نظام أحادي القطب(الهيمنة الأمريكية).

وبدراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الجدول يلاحظ أن الفترة الأولى شهدت صراعات تركزت جميعها في قارة آسيا كانت أعنف هذه الصراعات دموية ما حدث بين السيخ والمسلمين في المنطقة المتنازع عليها بين الهند والباكستان حيث ذهب ضحيتها أكثر من مليون مواطن ودام من ١٩٤٦-١٩٤٨. وكانت الفترة الثانية ١٩٥١-١٩٥٥ الأقل من حيث عدد الحروب والصراعات العرقية في

العالم خلال فترة الدراسة. وتركزت كالعادة في قارة آسيا وفي الهند وتايوان. شهدت الفترة ١٩٥٦-١٩٦٠ ارتفاع عدد الصراعات الإثنية عنه في الفترة السابقة وكالعادة نالت قارة آسيا النصيب الأكبر حيث جرت فيها ثلاثة صراعات بينما حدث اثنان في إفريقيا. أما الفترة من ١٩٦١-١٩٦٥ تقاسمت قارة آسيا وإفريقيا هذه الصراعات مناصفة، بينما شهدت الفترة من ١٩٦٦-١٩٧٧ قمة الصراعات العرقية وتقاسمت قارة إفريقيا وقارة أوروبا هذه الصراعات؛ ثلاثة صراعات في إفريقيا وصراعين في أوروبا (بريطانيا ١٩٦٩وايطاليا١٩٧٠).

يلاحظ أن الفترة من ١٩٧١-١٩٧٥ كانت الأعنف من حيث عدد الصراعات الإثنية حيث شهدت ١٢ صراعا عرقيا. دارت هذه الصراعات في قارتي آسيا وإفريقيا، وبالتساوي من حيث العدد ويلاحظ أن معظم هذه الصراعات تعد من الصراعات الطويلة الأجل ومنها ما هو مستمر مثل الصراع العرقي في الفلبين الذي بدأ عام ١٩٧٢ وما زال. وكان الصراع الأكثر دموية صراع الانفصال البنغالي عن الباكستان عام ١٩٧١. وتعد هذه الصراعات نتيجة حتمية لتخلي الاستعمار الأوروبي عن الدول المستعمرة في قارة أفريقيا. وخلال الفترة ١٩٧٦ – ١٩٨٠ ، الفترة ١٩٨١ – ١٩٨٥، والفترة ١٩٨٦ – ١٩٨٩: شهد العالم تناقص عدد الصراعات العرقية، وكالعادة كانت كل من قارتي آسيا وأفريقيا مسرحاً لجميع هذه الصراعات؛ وتعتبر غالبيتها امتداداً لصراعات عرقية قديمة جرت تقريبا في نفس الدول السابقة.

المرحلة٢: من ١٩٩٠ – ٢٠٠٩ بشكل عام شهدت هذه المرحلة ازدياد وتيرة الصراعات العرقية، وخاصة الفترة التي تلت انتهاء مرحلة الحرب الباردة وبداية النظام الدولي أحادي القطبية من ١٩٩٠ – ١٩٩٤ ؛ فقد كانت هذه الفترة هي الأعنف من حيث ازدياد أو تضاعف عدد الصراعات العرقية في العالم. وقد حدثت خلالها (٢٢) صراعاً عرقياً ؛ وخلافاً للفترات السابقة التي

كانت كل من القارة السمراء وقارة آسيا تتقاسمان فيها الصراعات العرقية، فقد كان لقارة أوروبا نصيب كبير في هذه الصراعات وشهدت (٦) صراعات عرقية كان لتفكك الاتحاد السوفييتي والاتحاد اليوغسلافي دوراً فيها. بينما شهدت قارة أفريقيا (١١) صراعاً ، وقارة آسيا (٣) صراعات، وصراع في المكسيك.

وخلال الفترات اللاحقة ١٩٩٥ – ١٩٩٩، والفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤، والفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩؛ فقد هبط مؤشر الصراعات العرقية في العالم وشهدت هذه الفترات (١٠، ٧، ٩) صراعات على التوالي، أي عاد المؤشر إلى المعدل العادي خلال فترة الدراسة.

خلاصة الصراعات في العالم ١٩٤٦-٢٠٠٩

بعد توضيح مؤشرات الاستقرار الدولي التي شملت ثلاثة أشكال من الصراعات في العالم، وشملت (الصراعات الدولية، والصراعات الداخلية، والصراعات العرقية) لا بد من ربط هذه الصراعات لبيان كيف تنعكس هذه المؤشرات مجتمعة على مستوى الاستقرار الدولي.

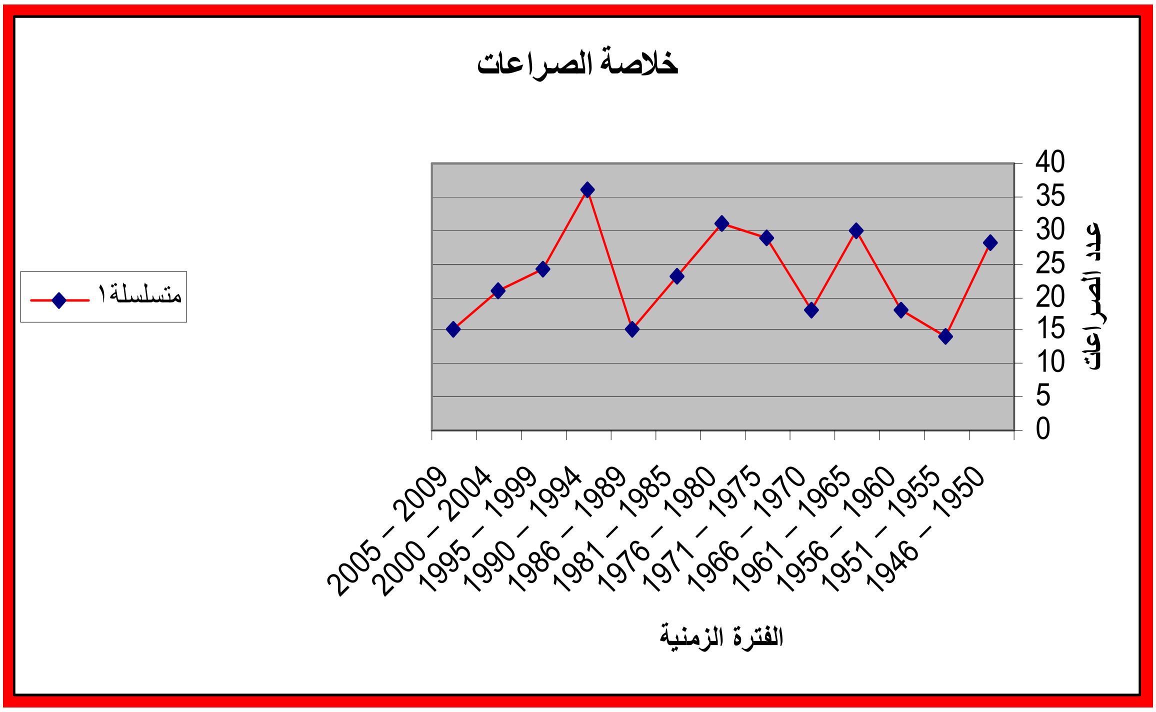
تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٢)، والشكل رقم (١٠) إلى ما يلي:

١. بلغ مجموع الصراعات (الدولية، والداخلية، والعرقية) في العالم (٣٠٢) وصراعين خلال الفترة ١٩٤٦-٢٠٠٩، موزعة على مرحلتين: المرحلة١ مرحلة الحرب لباردة ١٩٤٦-١٩٨٩ حيث بلغ مجموعها (٢٠٦) صراعات خلال (٤٣) عاماً، بينما بلغ مجموعها خلال العشرين سنة الأخيرة من هذه المرحلة (٩٨) صراعاً، أما المرحلة٢ مرحلة ما بعد الحرب الباردة ١٩٩٠-٢٠٠٩ بلغ مجموعها (٩٦) صراعاً.

جدول رقم (١٢) خلاصة الصراعات في العالم خلال الفترة ١٩٤٦–٢٠٠٩

الفترة الزمنية	صراعات دولية	صراعات داخلية	صراعات العرقية	المجموع
١٩٤٦ – ١٩٥٠	٧	١٥	٦	٢٨
١٩٥١ – ١٩٥٥	٢	١٠	٢	١٤
١٩٥٦ – ١٩٦٠	٤	٩	٥	١٨
١٩٦١ – ١٩٦٥	١١	١٣	٦	٣٠
١٩٦٦ – ١٩٧٠	٣	١٠	٥	١٨
١٩٧١ – ١٩٧٥	٥	١٢	١٢	٢٩
١٩٧٦ – ١٩٨٠	١٠	١٤	٧	٣١
١٩٨١ – ١٩٨٥	٥	٩	٩	٢٣
١٩٨٦ – ١٩٨٩	٣	٧	٥	١٥
مجموع	٥٠	٩٩	٥٧	٢٠٦
١٩٩٠ – ١٩٩٤	٢	١٢	٢٢	٣٦
١٩٩٥ – ١٩٩٩	٧	٧	١٠	٢٤
٢٠٠٠ – ٢٠٠٤	٤	١٠	٧	٢١
٢٠٠٥ – ٢٠٠٩	٣	٣	٩	١٥
مجموع	١٦	٣٢	٤٨	٩٦
المجموع العام	٦٦	١٣١	١٠٥	٣٠٢

المصدر: الجدول (٩)، الجدول (١٠)، والجدول (١١)



المصدر: الجدول رقم (١٢)

الشكل (٧) منحنى الصراعات في العالم ١٩٤٦-٢٠٠٩

٢. بربط الجدول والشكل أعلاه بمستوى الاستقرار الدولي فإن الدراسة توضح التباين في مستوى الاستقرار في العالم؛ فقد شهد العالم خلال المرحلة١ مرحلة الحرب الباردة فترات زمنية تتسم بتزايد عدد الصراعات مثل الفترة الأولى ١٩٤٦-١٩٥٠، والفترة الرابعة ١٩٦١-١٩٦٥، والفترة السابعة ١٩٧٦-١٩٨٠؛ وكذلك المرحلة٢ ما بعد الحرب الباردة وشهدت الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ تزايداً في عدد الصراعات بمختلف أشكالها؛ بينما كانت الفترات الأخرى تتسم بتناقص عدد هذه الصراعات؛ الأمر الذي يعكس مستوى الاستقرار العالمي.

٣. الفترة الأولى ١٩٤٦-١٩٥٠ شهدت (٢٨) صراعاً كان أكثرها الصراعات الداخلية وهي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وبخاصة الصراعات التي تهدف إلى التحرر أو الاستقلال وغيرها من الصراعات.

٤. شهدت الفترة الرابعة ١٩٦١-١٩٦٥ (٣٠) صراعاً وتعتبر فترة بداية التنافر أو تنازع العالم بين المعسكرين الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي والمعسكر الغربي بقيادة أمريكا؛ بينما شهدت الفترة السابعة ١٩٧٦-١٩٨٠ (٣١) صراعاً؛ وعلى الرغم من التغير الذي طرأ على طبيعة النظام الدولي بعد عام ١٩٨٩، إلا أن الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ شهدت أعلى عدد من الصراعات حيث بلغت (٣٦) صراعاً وهي الفترة التي شهدت انهيار الاتحاد السوفيتي و يوغسلافيا وانحلالها إلى دول شتى؛ الأمر الذي ضاعف عدد الصراعات وخاصة الداخلية والعرقية منها، بينما شهدت هذه الفترة أقل عدد من الصراعات الدولية. وتشير البيانات كذلك إلى أن منحنى الصراعات في العالم قد تناقص منذ بداية التحول في طبيعة النظام الدولي من ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية فنلاحظ ذلك من خلال الأرقام الدالة على الصراعات (٣٦ ،٢٤، ٢١، ١٥). بشكل عام تستطيع الدراسة أن تستنتج أن مستوى الاستقرار العالمي الذي يرتبط بشكل رئيسي بتصاعد وتناقص عدد الصراعات قد بدا يتحسن أو يرتفع مستوى الاستقرار الدولي تدريجيا بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة (١٩٨٩). كذلك يظهر تصاعد عدد الصراعات بعد كل عشر سنوات من الهدوء خلال فترة الدراسة.

الفصل الرابع: اختبار العلاقات وتحليل نتائج

مقدمة:

في هذا الفصل تحاول الدراسة إثبات أو نفى فرضيتها العلمية التي تنص على أن:

- زيادة عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن مؤشر على تقلص هيمنة الدول العظمى الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد أو تحسن مستوى الاستقرار الدولي؛ أي أن القرارات الصادرة عن مجلس الأمن تتناسب تناسباً عكسياً مع عدد الصراعات في العالم بجميع أشكالها: دولية، أو داخلية أو عرقية.
- زيادة عدد مرات استخدام الفيتو مؤشر على تزايد هيمنة الدول العظمى الأمر الذي يؤدي إلى تناقص مستوى الاستقرار الدولي؛ أي أن عدد مرات استخدام (الفيتو) في مجلس الأمن تتناسب تناسباً طردياً مع عدد الصراعات في العالم بجميع أشكالها: دولية، أو داخلية أو عرقية.
- وجود دولتين تهيمنان في مجلس الأمن يُقلل مستوى الاستقرار الدولي؛ أي أن تنازع الهيمنة بين دولتين دائمة العضوية وصاحبة حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، يؤدي إلى عدم التوافق بينها فيما يخص إصدار القرارات، وبالتالي يؤدي إلى زيادة عدد الصراعات في العالم وبجميع أشكالها دولية، أو داخلية، أو عرقية. وذلك من خلال إيجاد علاقة إرتباطية بين مؤشرات العامل المستقل (الهيمنة على مجلس الأمن) وبين مؤشرات العامل التابع (الاستقرار الدولي) . وستقوم الدراسة بإجراء اختبار العلاقات بين مؤشرات كل من العامل المستقل (الهيمنة على مجلس الأمن) والمتمثل في عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، وعدد مرات استخدام حق النقض (الفيتو) من

قبل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وكذلك الدولة أو الدول المهيمنة على هذا المجلس؛ وبين مؤشرات العامل التابع (الاستقرار الدولي) والمتمثل في عدد الصراعات الدولية والداخلية والعرقية خلال فترة الدراسة ١٩٤٦ – ٢٠٠٩. لبيان حجم تأثير مؤشرات العامل المستقل على مؤشرات العامل التابع، وذلك لبيان أثر هيمنة الدول العظمى في مجلس الأمن على الاستقرار الدولي خلال فترة الدراسة.

وللمحافظة على السياق العام للدراسة ولتحقيق الترابط والابتعاد عن تشويش القارئ، تبنت الدراسة دمج كل من اختبار العلاقات وتحليل النتائج في فصل واحد؛ وذلك من خلال استنتاج وقراءة وتحليل ما تشير إليه العلاقات الحسابية والأرقام خلال عملية اختبار العلاقات.

أثر القرارات الصادرة عن مجلس الأمن على الاستقرار الدولي ١٩٤٦–٢٠٠٩:

تحاول الدراسة في هذا الجزء إيجاد علاقة ارتباطية بين المؤشر الأول من مؤشرات العامل المستقل (الهيمنة على مجلس الأمن) وبين مؤشرات العامل التابع (الاستقرار الدولي) . وستقوم الدراسة بإجراء اختبار العلاقات بين عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، وبين عدد الصراعات الدولية والداخلية والعرقية خلال فترة الدراسة منذ ١٩٤٦ – ٢٠٠٩. لبيان حجم تأثير مؤشرات العامل المستقل على مؤشرات العامل التابع، مع بيان طبيعة النظام الدولي وربطه مع مؤشر العامل المستقل (القرارات الصادرة)؛ وذلك لبيان أثر هيمنة الدول العظمى في مجلس الأمن على الاستقرار الدولي خلال فترة الدراسة.

أولاً : أثر القرارات الصادرة عن مجلس الأمن على عدد الصراعات الدولية ١٩٤٦–٢٠٠٩:

ويبين الجدول رقم (١١) أثر القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي والمتعلقة في السلم والأمن العالمي؛ وعدد الصراعات الدولية خلال فترة الدراسة. لقد بينت الدراسة أن مجموع عدد القرارات

يبلغ (١٦٥٩) قراراً، منها (٥١٩) قراراً خلال المرحلة١، و(١١٤٠) قراراً خلال المرحلة٢. بينما بلغ مجموع الصراعات الدولية في العالم خلال الفترة ١٩٤٦ – ٢٠٠٩ (٦٦) صراعاً مقسمة على مرحلتين؛ حيث بلغ مجموعها خلال المرحلة١ (مرحلة الحرب الباردة) ١٩٤٦ – ١٩٨٩ (٥٠) صراعاً دولياً؛ بنسبة (٧٥%) من المجموع ، بمعدل يزيد عن صراع واحداً في كل عام. بينما بلغ مجموعها للمرحلة٢ (ما بعد الحرب الباردة) ١٩٩٠ – ٢٠٠٩ (١٦) صراعاً دولياً؛ بنسبة (٢٥%) من المجموع ، بمعدل يقل عن صراع واحداً في كل عام.

من خلال استخراج معامل الارتباط بين نسب التغير المئوي للمؤشرات في الجدول رقم (١٣) توصلت الدراسة للنتائج التالية:

١. وجود علاقة عكسية ضعيفة بين عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وعدد الصراعات الدولية ١٩٤٦-٢٠٠٩ حيث بلغ معامل الارتباط بين كل من نسبة التغير المئوي في عدد القرارات ونسبة التغير المئوي في عدد الصراعات الدولية (-٠،٢٠) % أي أنه كلما زادت عدد القرارات قلت عدد الصراعات الدولية . وبشكل عام فقد أثبتت الدراسة فرضيتها الأولى من أنه كلما زادت عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن زاد مستوى الاستقرار الدولي في هذا الجزء منها.

الجدول رقم (١٣) أثر القرارات الصادرة عن مجلس الأمن على الصراعات الدولية ١٩٤٦-٢٠٠٩

الفترة الزمنية	عدد القرارات	التغير في النسبة المئوية	عدد الصراعات الدولية	التغير في النسبة المئوية
١٩٤٦ – ١٩٥٠	٧٠	–	٧	–
١٩٥١ – ١٩٥٥	١٤	-٨٠%	٢	-٧١%
١٩٥٦ – ١٩٦٠	٢٣	٦٤%	٤	١٠٠%
١٩٦١ – ١٩٦٥	٣٩	٧٠%	١١	١٧٥%
١٩٦٦ – ١٩٧٠	٦١	٥٦%	٣	-٧٢%
١٩٧١ – ١٩٧٥	٧٦	٢٥%	٥	٦٦%
١٩٧٦ – ١٩٨٠	٨٧	١٤%	١٠	١٠٠%
١٩٨١ – ١٩٨٥	٨٨	١%	٥	-٥٠%
١٩٨٦ – ١٩٨٩	٦١	-٣١%	٣	-٤٠%
مجموع	٥١٩		٥٠	
١٩٩٠ – ١٩٩٤	٢٨٨	٣٧٢%	٢	-٣٣%
١٩٩٥ – ١٩٩٩	٢٨٥	-١%	٧	٢٥٠%
٢٠٠٠ – ٢٠٠٤	٢٧٠	-٥%	٤	-٤٣%
٢٠٠٥ – ٢٠٠٩	٢٩٧	١٠%	٣	-٢٥%
مجموع	١١٤٠		١٦	
المجموع العام	**١٦٥٩**		**٦٦**	

المصدر: جدول رقم (١) وجدول رقم (٩)

توضح هذه النتيجة مدى فعالية مجلس الأمن الدولي في تطبيق القرارات الصادرة عنه تجاه القضايا ذات الصلة في السلم والأمن العالمي؛ وبالتالي تبين مشاركة مجلس الأمن الإيجابية للمحافظة على الاستقرار الدولي في الحد من عدد الصراعات الدولية من خلال تبنيه إصدار

القرارات الملزمة لأطراف الصراع، وبما أن الدراسة تبنت فكرة ربط مؤشراتها بتغيــر النظــام الدولي وعملت على تقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين : المرحلة١ مرحلة النظــام الــدولي ثنــائي القطبية من ١٩٤٦ – ١٩٨٩؛ والمرحلة٢ مرحلة النظام الدولي أحادي القطبية ١٩٩٠–٢٠٠٩؛ ومن خلال العلاقة العكسية الضعيفة البالغة (–٠،٢٠)% بين نسبة التغيــر المئــوي لعــدد القــرارات والصراعات الدولية خلال فترة الدراسة فإنها تستنتج ما يلي:

أ. لن تكون الدراسة عادلة إذا أخذت بهذه النتيجة الصماء وعممتها؛ في الوقت الذي تتبنــى فيه فكرة تقسيم الفترة الزمنية إلى مرحلتين وهذا ما سيتم تناوله في الفقرات اللاحقة.

ب. مع أن النتيجة ايجابية بشكل عام إلا أن الدراسة تستنتج ضعف أداء مجلس الأمن فــي التعامل مع الصراعات الدولية التي كانت سبباً رئيسياً في ولادة الأمم المتحــدة وذراعهــا الأقوى هذا المجلس.

ج. بشكل عام إن وجود منظمة دولية تعنى في السلم والأمن الدوليين أمر ايجابي ويــصب في صالح البشرية؛ وإن تحقيق بعض النجاح أفضل من عدمه؛ وبالتالي فإن وجود مجلــس الأمن الدولي أفضل من عدمه. هذه النتيجة تتواءم مع ما يراه الأمين العام الــسابق للأمــم المتحدة أن السؤال الذي يجب أن يُطرح حول الأمم المتحدة هو: هل البشرية ككل أفــضل بوجودها أم بدونها؟. (Waldeheim–1984).

٢. وجود علاقة طردية قوية بين عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وعدد الصراعات الدولية ١٩٤٦–١٩٨٩ حيث كان معامل الارتباط بين كل من نسبة التغير المئوي في عدد القرارات ونسبة التغير المئوي في عدد الصراعات الدولية (٠،٦٢) % أي أنه كلما زادت عدد القرارات زاد عــدد

الصراعات الدولية. وبشكل عام لم تثبت الدراسة فرضيتها الأولى من أنه كلما زادت عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن زاد مستوى الاستقرار الدولي حول هذه الجزئية من الدراسة.

وبالتالي تثبت الدراسة أن أداء مجلس الأمن الدولي، وبالتالي أداء هيئة الأمم المتحدة خلال مرحلة الحرب الباردة لم يرقى لمستوى طموحات المجتمع الدولي، الذي توافق على ضرورة وجود منظمة دولية تعنى بقضايا السلم والأمن العالمي؛ هذه النتيجة التي ذهب إليها غالبية الباحثين في هذا الشأن، ويُعزى السبب في ذلك إلى التنافس المحموم بين المعسكرين الغربي بقيادة أمريكا والشرقي بقيـــادة الاتحاد السوفييتي (سابقاً).

وبالنظر إلى عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي خلال الفترة ١٩٤٦-١٩٨٩؛ أي خلال (٤٤) عاماً والبالغة (٥١٩) قراراً ، ما نسبته (٣٤%) من مجموع القرارات البالغة (١٦٥٩) قراراً ؛ يلاحظ أنه على الرغم من طول هذه الفترة مقارنة مع الفترة اللاحقة إلا أن عدد القـــرارات بلغ ثلث عدد القرارات الصادرة خلال فترة الدراسة؛ وبربط هذه الأرقام مع نتيجة معامل الارتباط بين تغير النسبة المئوية بين المؤشرات أعلاه وتلك النتيجة الطردية القوية والبالغة (٠،٦٢%)؛ فإن الدراسة تستنتج ما يلي:

أ. تتفق مع ما ذهب إليه باحثوا العلاقات الدولية وخاصة المهتمون في شؤون الأمم المتحدة من أن مجلس الأمن عجز أو فشل في التعامل مع القضايا ذات الصلة بالسلم والأمن العالمي خلال مرحلة الحرب الباردة؛ وحول دور الأمم المتحدة في حل قضايا العالم، يرى (Cleveland) أن كل المشاكل الدولية ومنذ ما يسمى (بالحرب الباردة) ما زالت عالقة؛ تلك القضايا التي يجب أن تتدخل فيها الأمم المتحدة إن عاجلا أم آجلا. (Cleveland, 1961). وإن نجاح الأمم المتحدة على المدى الطويل في مهامها لبناء

السلام يقاس بعدد النجاحات التي حققتها في الحفاظ على السلم والأمن في العالم؛ ويرى Bartram أن نجاحها يعتمد في جزء منه على استخلاص وتطبيق الدروس المستفادة من تلك المهام التي قامت بها هذه المنظمة خلال أول خمس سنوات من إنشائها للتصدي لتلك الصراعات . مثل الصراع العربي الإسرائيلي، والقضية القبرصية اليونانية ، والصراع بين الهند وباكستان. (Bartram, 1995). وكأنه يرى أن الأمم المتحدة فشلت في التعامل مع القضايا التي أشار إليها والتي تعد من الصراعات طويلة الأمد والتي لم تنتهي لغاية الآن رغم العدد الكبير من القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن من أجل حلها.

ب. بالنظر إلى العلاقة الطردية القوية بين عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وعدد الصراعات في العالم خلال مرحلة الحرب الباردة؛ تتفق الدراسة مع العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التنافس بين الاتحاد السوفييتي وأمريكا في السيطرة على العالم خلال مرحلة الحرب الباردة؛ من حيث أثر ذلك على طبيعة عمل مجلس الأمن وفاعليته في الحفاظ على السلم والأمن الدولي؛ حيث شهدت العلاقات الأمريكية السوفييتية تنافسا حادا في جميع المجالات، ومن ضمن هذه المجالات مواقف الدولتين في مجلس الأمن الدولي حول تلك القضايا المطروحة للنقاش. (Cleveland, 1961)، بينما يعزي Touval قصور الأمم المتحدة من حيث الوساطة خلال الحرب الباردة إلى أن المواجهة بين الشرق والغرب قد جعلت من آلية الأمن الجماعي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والذي يقوم على التعاون بين القوى العظمى حلم مؤجل. وإن نجاح الأمم المتحدة في بعض المهام خلال تلك المرحلة كان بسبب وصول الأطراف المتصارعة إلى حد لا تستطيع بعده مواصلة الحرب مثالاً (الحرب العراقية الإيرانية، والاحتلال الروسي لأفغانستان) حيث إن سبب نجاح الأمم

المتحدة في وساطتها في هذه الصراعات هو حفظ ماء الوجه لأطراف الصراع. (Touval, 1994).

٣. وجود علاقة عكسية ضعيفة بين عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وعدد الصراعات الدولية ١٩٩٠-٢٠٠٩ حيث بلغ معامل الارتباط بين كل من نسبة التغير المئوي في عدد القرارات ونسبة التغير المئوي في عدد الصراعات الدولية (-٠،٣٤) % فكلما زادت عدد القرارات قلت عدد الصراعات الدولية . وهذه النتيجة تبين مشاركة مجلس الأمن الإيجابية للمحافظة على الاستقرار الدولي في الحد من عدد الصراعات الدولية من خلال تبنيه إصدار القرارات الملزمة لأطراف الصراع خلال مرحلة النظام الدولي أحادي القطبية. وبشكل عام فقد أثبتت الدراسة فرضيتها الأولى من أنه كلما زادت عدد الفرارات الصادرة عن مجلس الأمن زاد مستوى الاستقرار الدولي.

ومن خلال قراءة وتحليل معامل الارتباط أعلاه وتحليل العلاقة العكسية بين نسبة التغير المئوي في عدد القرارات ونسبة التغير المئوي في عدد الصراعات الدولية تستنتج الدراسة ما يلي:

أ. إن التزايد الكبير في عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي خلال المرحلة٢؛ مرحلة النظام الدولي أحادي القطبية من عام ١٩٩٠-٢٠٠٩ التي بلغت فيها عدد القرارات (١١٤٠) قراراً صدرت خلال ٢٠ عاماً وبنسبة (٦٦%) من العدد الإجمالي للقرارات؛ تعطي مؤشر ايجابي على عمل وفاعلية مجلس الأمن الدولي بعد تحرره من التنافس الأمريكي الروسي خلال فترة الحرب الباردة، الأمر الذي أثر ايجابياً على أداء هذا المجلس بعد التحول في النظام الدولي وهيمنة أمريكا على القرار الدولي ومحاولتها فرض التوافق بدلاً من الاختلاف، والتناسق بدلاً من التنافس بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن. وتتفق الدراسة مع ما توصل إليه الباحثون بهذا الخصوص حيث يرى (هياجنة) أن

الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة من الصنف الأول، والدول العظمى هي من الصنف الثاني، ولأن الولايات المتحدة الأمريكية هي المهيمنة على النظام فقد حددت طبيعة السياسة الخارجية للدول العظمى الأخرى. وهناك تناغما بين ما تسلكه الولايات المتحدة وما تسلكه الدول العظمى الأخرى خارجيا. (هياجنة، ١٩٩٩) وما ذهب إليه (بريجنسكي) حول ممارسات أمركا بعد التحول في النظام الدولي من أنه وبخلاف الإمبراطوريات السابقة، لا يقوم هذا النظام العالمي الواسع والمعقد على أساس التسلسل الهرمي للسلطة. بل تقف أمريكا بدلا من ذلك في مركز كون متشابك يُمارَس النفوذ فيه من خلال عمليات متواصلة من المساومة، والحوار، والتغلغل، والسعي لإحراز إجماع رسمي حتى وان كان ذلك النفوذ يصدر في النهاية من مصدر واحد هو واشنطن العاصمة. وهكذا تكون السيادة الأمريكية قد أنتجت نظاما دوليا جديدا لا يكتفي بإنتاج نماذج مكررة في الخارج مطابقة لملامح النظام الأمريكي نفسه، بل تسعى الولايات المتحدة إلى مأسسة تلك الملامح. (بريجنسكي، ٩٩). وما ذهب إليه (ناي) من أنه قبل انتهاء الحرب الباردة هناك دولتان تتنازعان السيطرة على قرارات مجلس الأمن الدولي هما: الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وخلال المرحلة الثانية بعد عام ١٩٩٠؛ ظهرت الهيمنة الأمريكية المطلقة. حيث يرى الواقعيون ، أمثال ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر ، الذين ينظرون إلى القوة كأساس لتحقيق التوازن في العلاقات الدولية بين الدول ذات السيادة . النظام العالمي هو نتاج لتوزيع مستقر للقوة بين الدول. (Nye, 1992).

ب. أما فيما يخص عدد الصراعات الدولية في هذه المرحلة مقارنة بالعدد الهائل من القرارات الصادرة والتي من المفترض أن يتابع تنفيذها مجلس الأمن الدولي، وبالنظر إلى

العلاقة الارتباطية العكسية الضعيفة (٠،٣٤) بين عدد القرارات وعدد الصراعات؛ فإن الدراسة تستنتج أن هذه النتيجة تتدخل فيها عوامل أخرى غير إصدار القرارات. فقد تنجح الدولة المهيمنة (أمريكا) في الحصول على إجماع الدول الدائمة في مجلس الأمن حول إصدار قرار معين إلا أنها لن تستطيع إجبار المجتمع الدولي على تطبقه، لعدة أسباب هي:

- إن انتزاع موافقة الدول على إصدار القرار باستخدام سياسة القوة في العلاقات الدولية لا يعني حتماً إجبارها على التعاون في تطبيقه. وتتفق الدراسة في ذلك مع ما يراه الباحثون في هذا الشأن؛ حيث يرى (الدوري) أن كثيراً من القرارات لم تترجم إلى واقع ملموس بسبب تعنت بعض الدول في استخدام القوة في العلاقات الدولية. (الدوري، ١٩٩٧).

- التسرع في إصدار بعض القرارات من قبل مجلس الأمن دون اللجوء إلى أخذ موافقة أو الوصول إلى التفاهم بين أطراف الصراع حول هذا القرار؛ الأمر الذي يؤدي إلى فشل تنفيذه نتيجة لعدم موافقة أحد الأطراف أو جميع أطراف الصراع عليه. وبالعودة إلى ما جاء في الفصل الثاني من الدراسة وبالتحديد ما تناوله عنوان أبرز صراعات منطقة الشرق الأوسط؛ نجد أن قضية الشرق الأوسط (القضية الفلسطينية) احتلت الصدارة من حيث عدد القرارات حيث بلغت (٢٤١) قراراً؛ وبلغت عدد القرارات خلال مرحلة الحرب الباردة (١٣٩) قراراً و (١٠٢) قرارين خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

على الرغم من هذا العدد الكبير من القرارات إلا أن هذه القضية تزداد تعقيداً ولم تجد الحل حتى هذه اللحظة ولعدة أسباب يأتي على رأس هذه الأسباب عدم امتثال إسرائيل المتكرر لقرارات مجلس الأمن ووقوف غالبية الدول العظمى في مجلس الأمن معها في هذا التوجه. وتتفق الدراسة في تحليلها هذا مع رؤية الباحث (الدوري) حول فشل منظمة الأمم

المتحدة في أداء دورها المنبثق من أهداف ومبادئ هذه المنظمة، والدليل على ذلك انـدلاع الحروب المحدودة، وعدم إيجاد الحلول العادلة لكثير من المشاكل الدولية الهامة، كمـشكلة الشرق الأوسط؛ حيث تتمادى إسرائيل في انتهاك كل القيم والأعراف الدولية بعدوانها على الشعب الفلسطيني واحتلالها لأراضي بلدان عربية.

كما ويرى (بليجر) من أننا بحاجة إلى إدراك المعايير المزدوجة القاتلة: وهي أن القـانون الدولي والمجتمع الدولي غالبا ما يكون مجرد محميتين للقوة العظمـى، ولا يعبـران عـن الأغلبية. فأمريكا تستطيع تشكيل تحالف قوي مع بريطانيا ودولة أخرى مرتشية أو اثنتـين وتسميته "ائتلافا" من أجل شن هجمات قرصنة على البلدان الأخرى، في حين أن أكثر مـن (٤٠٠) قرار للأمم المتحدة تدعو إلى العدالة في فلسطين لا تساوي حتى قيمة الورق الـذي كتبت عليه. (بليجر، ٢٠٠٣)

- تلعب الأهداف الخاصة المتعلقة بالمصالح العليا للدول دائمة العضوية دوراً في إصدار القرارات؛ الأمر الذي يدفع المجتمع الدولي أو جزء منه أو أطراف الصراع إلى عدم الرغبة في تطبيق أو تسهيل تطبيق هكذا قرارات مشكوك في نواياها.

- إن العدد الكبير من الصراعات يحتاج إلى تمويل مالي وجهد بشري يتمثل في نشر القوات الأممية لحفظ السلام الدولي؛ ونتيجة لعدم توفر القوة اللازمة تحت إمرة مجلس الأمن الدولي لتتدخل في الوقت والمكان المناسبين لتطبيق القرارات الصادرة، فسيكون من المسلم به أن تأتي النتيجة بهذه الصورة الضعيفة. وتتفق الدراسة في هذا مع ما ذهب إليه الباحثان في هذا الخصوص؛ (Russett and Kennedy, 1995).

ثانياً: أثر القرارات الصادرة عن مجلس الأمن على عدد الصراعات الداخلية ١٩٤٦-٢٠٠٩:

يتناول هذا الجزء من الدراسة إيجاد معامل الارتباط بين نسبة التغير المئوي في عدد القـرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي ونسبة التغير المئوي في عدد الصراعات الداخلية خـلال فتـرة الدراسة، مع توضيح طبيعة النظام الدولي لربط الهيمنة وتأثيرها على الصراعات الداخلية، وكذلك تحليل واستنباط النتائج من خلال الجدول (١٢). والذي يبين أن مجموع القـرارات بلـغ (١٦٥٩) قرااًر؛ منها (٥١٩) قراراً خلال مرحلة الحرب الباردة، و (١١٤٠) قراراً خلال المرحلة ما بعـد الحرب الباردة؛ بينما بلغ مجموع الصراعات الداخلية (١٣١) صراعاً موزعة على نفس المراحـل أعلاه (٩٩) للمرحلة١، و(٣٢) صراعاً خلال المرحلة٢ .

من خلال استخراج معامل الارتباط توصلت الدراسة للنتائج التالية :

١. وجود علاقة طردية قوية بين عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمـن وعـدد الـصراعات الداخلية خلال الفترة ١٩٤٦ – ٢٠٠٩؛ حيث كان معامل الارتباط (٠،٦٣) % أي أنه كلمـا زادت عدد القرارات زادت عدد الصراعات الداخلية .

٢. وجود علاقة طردية قوية بين عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمـن وعـدد الـصراعات الداخلية خلال الفترة ١٩٤٦-١٩٨٩ حيث كان معامل الارتباط (٠،٦٤) % أي أنه كلما زادت عدد القرارات زاد عدد الصراعات الداخلية .

٣. وجود علاقة طردية قوية بين عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمـن وعـدد الـصراعات الداخلية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩ حيث بلغ معامل الارتبـاط (٠،٦٨) % فكلمـا زادت عـدد القرارات زادت عدد الصراعات الداخلية .

الجدول رقم (١٤) أثر القرارات الصادرة عن مجلس الأمن على الصراعات الداخلية ١٩٤٦-٢٠٠٩

الفترة الزمنية	عدد القرارات	التغير في النسبة المئوية	عدد الصراعات الداخلية	التغير في النسبة المئوية
١٩٤٦ – ١٩٥٠	٧٠	–	١٥	–
١٩٥١ – ١٩٥٥	١٤	-٨٠%	١٠	-٣٣%
١٩٥٦ – ١٩٦٠	٢٣	٦٤%	٩	١٠%
١٩٦١ – ١٩٦٥	٣٩	٧٠%	١٣	٤٤%
١٩٦٦ – ١٩٧٠	٦١	٥٦%	١٠	-٢٣%
١٩٧١ – ١٩٧٥	٧٦	٢٥%	١٢	٢٠%
١٩٧٦ – ١٩٨٠	٨٧	١٤%	١٤	١٦%
١٩٨١ – ١٩٨٥	٨٨	١%	٩	-٣٦%
١٩٨٦ – ١٩٨٩	٦١	-٣١%	٧	-٢٢%
مجموع	٥١٩		٩٩	
١٩٩٠ – ١٩٩٤	٢٨٨	٣٧٢%	١٢	٧١%
١٩٩٥ – ١٩٩٩	٢٨٥	-١%	٧	-٤١%
٢٠٠٠ – ٢٠٠٤	٢٧٠	-٥%	١٠	٤٣%
٢٠٠٥ – ٢٠٠٩	٢٩٧	١٠%	٣	-٧٠%
مجموع	١١٤٠		٣٢	
المجموع العام	١٦٥٩		١٣١	

المصدر : جدول رقم (١) وجدول رقم (١٠)

تناولت الدراسة في الفقرات الثلاثة السابقة نتائج استخراج معامل الارتباط بين عدد القــرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي وعدد الصراعات الداخلية في العالم خلال فترة الدراسة وخــلال مرحلتي الدراسة؛ وحيث أن معامل الارتباط تراوح مكانه في جميع مراحل الدراسة، ومن خــلال تحليل الأرقام أعلاه فإن الدراسة تستنتج التالي:

أولاً: النتائج السابقة تفيد بعدم اختلاف تفاعل أو تعامل مجلس الأمن الــدولي مــع الــصراعات الداخلية في العالم منذ إنشاءه حتى نهاية فترة الدراسة ٢٠٠٩؛ وعلى الرغم من التحول الذي طــرأ على النظام الدولي منذ عام ١٩٩٠ وهيمنة أمريكا على القرار الدولي والزيادة المضطردة في عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن كما أثبتت الدراسة سابقاً؛ إلا أن فاعلية هذا المجلس لم تتغيــر كما توقعت الدراسة في فرضيتها الأولى من أن الزيادة في عدد القرارات الصادرة يزيد من مستوى الاستقرار الدولي؛ من خلال تقليل عدد الصراعات الداخلية.

ثانياً: بعد تحليل تأثير عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن على عدد الصراعات الدولية سابقاً؛ وبالنظر للنتائج المترتبة على ذلك؛ ترى الدراسة عدم الاهتمام الكافي من قبل مجلس الأمن الدولي في الصراعات الداخلية بعكس ما أثبتت حول الصراعات الدولية، وهذه النتيجة تنطبق على فتــرة الدراسة كاملة؛ وبهذه النتيجة تتفق الدراسة مع معظم الدراسات السابقة التــي تناولــت دور الأمــم المتحدة ومجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدولي فيما يخص الصراعات الداخلية.

يرى (يوست) أنه ومنذ منتصف ستينيات القرن الماضي: هناك أزمة حقيقية وشلل في نظام عمل مجلس الأمن الدولي وحتى الجمعية العامة ويدلل على ذلك بعدم التدخل في قضية فيتنام. والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا أُسس مجلس الأمن؟ وإذا شُل عمل المجلس بإعطاء حق النقض الفيتو لبعض الأعضاء فلماذا لا تقوم الجمعية العامة بواجباتها تجاه فيتنام؟.(Yost, 66) ومما يعزز

ذلك ما ذهب إليه الأمين السابق للأمم المتحدة (فالدهايم) حيث يرى أن الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة (بداية ثمانينيات القرن الماضي) تدني مستوى مواجهتها لمختلف النزاعات في العالم ، وان قدرتها في مجالات أخرى من التعاون الدولي بدأت تتضاءل. (Waldeheim–1984)

ثالثاً: بما أن المصالح القومية العليا للدول دائمة المقعد في مجلس الأمن الدولي تطغى على تصرفات وأداء هذه الدول داخل المجلس، وبما أن سياسة القوة تمارس لفرض الإرادة بين هذه الدول؛ الأمر الذي ينعكس على أداء مجلس الأمن سلباً أو إيجابا فإن فعالية مجلس الأمن غير ظاهرة قي القضايا التي تحدث داخل الدول وعلى رأسها الصراعات الداخلية وتنسجم مع المصالح العليا للدول الدائمة، فإذا كان الصراع الداخلي يمس في مصلحة إحدى هذه الدول فإن تدخل مجلس الأمن سيكون فاعلاً وايجابياً والعكس صحيح. وهذه النتيجة تتفق مع ما يراه الباحثون من أن معظم الصراعات الداخلية يقف وراءها الدول المستعمرة أو الغربية، ومعظم الدول الدائمة العضوية تعد دولاً من المستعمرة باستثناء الصين فمثلاً: النزاع في الصحراء الغربية من النزاعات المستمرة حيث أعلنت اسبانيا منطقة الصحراء الغربية حامية لها عام ١٨٨٤، وامتدت سيادتها الإدارية عليها أيضاً بدءاً من بعض المواقع الصغيرة القليلة، وفي عام ١٩٧٤ وتحت ضغوط من الأمم المتحدة لوقف الاستعمار وافقت أسبانيا على إجراء استفتاء يعرض على سكان المنطقة خيار الاستقلال حسب قرار الجمعية العامة رقم ٢٠٧٢ لعام ١٩٦٥، وكخطوة مبدئية قامت اسبانيا بإجراء تعداد للسكان عام ١٩٧٤ وحددت عددهم بـــ ٧٤ ألف نسمة. وقد هدد الملك الحسن الثاني ملك المغرب برفض نتائج الاستفتاء وأكد على أن حقبه الاستعمار الأسباني قاطعت السيادة المغربية التي كانت سابقاً على المنطقة وأنه يجب إعادة الأوضاع على ما كانت عليه. وقبل إجراء الاستفتاء طلب

المغرب من الجمعية العامة للأمم المتحدة إحالة المسألة إلى محكمة العدل الدولية. (Hodges, 1983)

ويرى (فتح الباب) أن من أهم الحروب التي نشبت وما زالت الأزمة الكورية فنتيجة للوضع الجغرافي السياسي الذي تفاقم بعد انهيار اليابان في الحرب العالمية الثانية، وتقسيم كوريا بين قوات الولايات المتحدة الأمريكية وقوات الاتحاد السوفيتي، ففي ٢٦/ يوليو/١٩٤٥ عقد مؤتمر في بوتسدام طرح اقتراح أعده الضباط الأمريكييون يجعل خط العرض ٣٨ هو الحد الفاصل بين المناطق التي تحتلها الولايات المتحدة الأمريكية، وتلك التي يحتلها الاتحاد السوفيتي وبالتالي كان الاحتلال الثنائي هو السبب في تمزيق و حدة كوريا، وقد أقامت كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي حكومة محلية في المنطقة التي تحتلها. (فتح الباب، ١٩٧٥)

وفي عام ١٩٤٧، اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية عقد مؤتمر لمناقشة مستقبل كوريا ، ولكن الاتحاد السوفيتي لم يولي هذا الاقتراح أي اهتمام، رأت الولايات المتحدة الأمريكية عرض القضية على الأمم المتحدة، وبعد تقديم العديد من الاقتراحات صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء لجنة على الفور مهمتها العمل على أقامة حكومة وطنية في كوريا عن طريق الانتخابات الشاملة يعقبها انسحاب جميع القوات المحتلة، ولكن الاتحاد السوفيتي رفض الدخول في مفاوضات مع هذه اللجنة، فطلبت الجمعية العامة من اللجنة تنفيذ البرنامج المرسوم في المناطق التي يمكن الوصول إليها، وتمت الانتخابات وشكلت حكومة شرعية، لكن الاتحاد السوفيتي لم يعترف بها، وبالتالي أصبح هناك حكومتان أحداهما موالية للولايات المتحدة الأمريكية الأخرى موالية للاتحاد السوفيتي. وهكذا أدى الاحتلال إلى إيجاد نظامين سياسيين مختلفين رغم أن هاتين المنطقتين تضمان شعباً متجانساً يمثل أمة واحدة. (شهاب، ١٩٧٤)

ومن أبرز الأمثلة على الحروب الأهلية "الحرب الأهلية الصومالية" فبعد تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الصومال بسبب حربها مع إثيوبيا، برزت الولاءات العشائرية التقليدية على الساحة وقسمت الشعب الصومالي، وبحلول عام ١٩٨٨ كان البلد قد وقع في غمار حرب أهلية حيث شُرّد نصف مليون نسمة من ديارهم ودمر الاقتصاد وأدى إلى انخفاض حاد في إنتاج الأغذية ، ومع تطور النزاع تحول الاهتمام من الجانب الاقتصادي والاجتماعي إلى الجانب العسكري (الأمم المتحدة، ١٩٩٦).

وتحول الصومال إلى ساحة للقتال بين القوات المتنازعة (الحكومية وغير الحكومية) وفي يناير ١٩٩١ سقط نظام الرئيس بري، ومع سقوطه زادت حدة الحرب الأهلية في الصومال، حيث قتل مئات الآلاف وشرد أكثر من مليون صومالي إلى دول الجوار، ولم تفلح جهود الأمين العام للأمم المتحدة بالتوصل إلى تسوية سلمية لوقف القتال وعلى إثر تفاقم الحالة الإنسانية في الصومال اجتمع مجلس الأمن لمناقشة الوضع المتردي بناءً على طلب من ممثل الصومال لدى هيئة الأمم المتحدة، حيث أصدر القرار ٧٣٣ لعام ١٩٩٢ عبر فيه عن انزعاجه الشديد لأعداد القتلى والمشردين والدمار الذي لحق بالصومال، واعتبر أن هذا الوضع إذا ما استمر فإنه يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. (الضمور ٢٠٠٤).

ثالثاً: أثر القرارات الصادرة عن مجلس الأمن على عدد الصراعات العرقية ١٩٤٦-٢٠٠٩:

يتناول هذا الجزء من الدراسة إيجاد معامل الارتباط بين نسبة التغير المئوي في عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي ونسبة التغير المئوي في عدد الصراعات العرقية خلال فترة الدراسة، مع توضيح طبيعة النظام الدولي لربط الهيمنة وتأثيرها على الصراعات العرقية، وكذلك تحليل واستنباط النتائج من خلال الجدول (١٥)؛ الذي يبين أن مجموع القرارات بلغ

(١٦٥٩) قراراً؛ منها (٥١٩) قراراً خلال مرحلة الحرب الباردة ، و (١١٤٠) قراراً خلال مرحلة ما بعدها؛ بينما بلغ مجموع الصراعات العرقية (١٠٥) صراع موزعة على نفس المراحل أعـلاه (٥٧) للمرحلة١، و(٤٨) صراعاً خلال المرحلة٢.

من خلال استخراج معامل الارتباط توصلت الدراسة للنتائج التالية :

١. وجود علاقة طردية قوية بين عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمـن وعـدد الـصراعات العرقية خلال الفترة ١٩٤٦ – ٢٠٠٩؛ حيث كان معامل الارتباط (٠,٨٨) % أي أنه كلمـا زادت عدد القرارات زادت عدد الصراعات العرقية .

٢. علاقة طردية قوية بين عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وعدد الصراعات العرقية خلال الفترة ١٩٤٦–١٩٨٩ حيث كان معامل الارتباط (٠،٦٠) % أي أنه كلما زادت عدد القرارات زاد عدد الصراعات العرقية.

٣. علاقة طردية قوية (شبه تامة) بين عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وعدد الصراعات العرقية خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠٠٩ حيث بلغ معامـل الارتبـاط (٠،٩٩) % فكلمـا زادت عـدد القرارات زادت عدد الصراعات العرقية .

تناولت الدراسة في الفقرات السابقة نتائج استخراج معامل الارتباط بين عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي وعدد الصراعات العرقية في العالم خلال فترة الدراسة؛ وحيث إن التغير فـي معامل الارتباط تأرجح بين العلاقة الطردية القوية والتامة، ومن خلال تحليل الأرقام أعـلاه فـإن الدراسة تستنتج التالي:

جدول رقم (١٥) أثر القرارات الصادرة عن مجلس الأمن على الصراعات العرقية ١٩٤٦-٢٠٠٩

الفترة الزمنية	عدد القرارات	التغير في النسبة المئوية	عدد الصراعات العرقية	التغير في النسبة المئوية
١٩٤٦ – ١٩٥٠	٧٠	–	٦	–
١٩٥١ – ١٩٥٥	١٤	-٨٠%	٢	-٦٧%
١٩٥٦ – ١٩٦٠	٢٣	٦٤%	٥	١٥٠%
١٩٦١ – ١٩٦٥	٣٩	٧٠%	٦	٢٠%
١٩٦٦ – ١٩٧٠	٦١	٥٦%	٥	-١٧%
١٩٧١ – ١٩٧٥	٧٦	٢٥%	١٢	١٤٠%
١٩٧٦ – ١٩٨٠	٨٧	١٤%	٧	٤١%
١٩٨١ – ١٩٨٥	٨٨	١%	٩	٢٩%
١٩٨٦ – ١٩٨٩	٦١	-٣١%	٥	-٤٤%
مجموع	٥١٩		٥٧	
١٩٩٠ – ١٩٩٤	٢٨٨	٣٧٢%	٢٢	٣٤٠%
١٩٩٥ – ١٩٩٩	٢٨٥	-١%	١٠	-٥٥%
٢٠٠٠ – ٢٠٠٤	٢٧٠	-٥%	٧	-٣٠%
٢٠٠٥ – ٢٠٠٩	٢٩٧	١٠%	٩	٢٩%
مجموع	١١٤٠		٤٨	
المجموع العام	١٦٥٩		١٠٥	

المصدر : جدول رقم (١) وجدول رقم (١١)

أولاً: النتائج السابقة تبين عدم وجود اختلاف في تفاعل أو تعامل مجلس الأمن الدولي مع الصراعات العرقية عنه في تعامله مع الصراعات الداخلية في العالم منذ إنشائه حتى نهاية فترة الدراسة ٢٠٠٩؛ وعلى الرغم من التحول الذي طرأ على النظام الدولي منذ عام ١٩٩٠ وهيمنة أمريكا على القرار الدولي والزيادة المضطردة في عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن؛ إلا أن فاعلية هذا المجلس لم تتغير كما توقعت الدراسة في فرضيتها الأولى من أن الزيادة في عدد القرارات الصادرة يزيد من مستوى الاستقرار الدولي؛ من خلال تقليل عدد الصراعات العرقية.

ثانياً: بعد تحليل تأثير عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بما يتعلق في الصراعات العرقية في العالم؛ وبما أن معامل الارتباط تباين بين مرحلتي الدراسة ففي المرحلة١ ١٩٤٦-١٩٨٩ بلغ (٠،٦٠) علاقة طردية قوية، بينما بلغ في المرحلة٢ ١٩٩٠-٢٠٠٩ (٠،٩٩) علاقة طردية شبه تامة؛ تجد الدراسة من الأهمية تمحيص هذه العلاقة الحسابية المتباينة لمعرفة أسباب هذا التباين:

- خلال الفترة ١٩٤٦-١٩٨٩ هذه الفترة التي تغطي (٤٣) عام، بلغ مجموع الصراعات العرقية (٥٧) صراع، وبقسمة عدد هذه الصراعات على السنوات نجد أن المعدل السنوي للصراعات العرقية هو(١،٣) صراع في كل عام، بينما خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩ هذه الفترة التي تغطي (٢٠) عاماً، بلغ عدد هذه الصراعات (٤٨) صراعاً؛ وبإجراء العملية الحسابية السابقة نجد أن المعدل السنوي للصراعات العرقية هو(٢،٤) صراع في كل عام. وهذا الفرق الواضح يفسره منحنى الصراعات العرقية وتباينه بين فترات الدراسة، فنجد أن الفترة ١٩٧١-١٩٧٥ من المرحلة١ شهدت أعلى عدد من الصراعات العرقية لأن هذه الفترة شهدت مرحلة رحيل المستعمر وتحرر

معظم الدول في أفريقيا، ونجد أن الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ من المرحلة٢ شهدت تفكك الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا؛ وهذه الأحداث التي تركت فراغاً في الدول المتحررة وعززت من الحروب العرقية أو ضاعفت عددها؛ وبالتالي أحدث التباين في معامل الارتباط بين الفترتين.

- ما ينطبق على الصراعات العرقية في الفقرة أعلاه ينطبق على عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي؛ من حيث الزيادة الهائلة في عدد القرارات خلال المرحلة٢ عنه خلال المرحلة١. إلا إن الزيادة الهائلة في عدد القرارات الصادرة مقارنة مع عدد الصراعات العرقية في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩ أحدثت الفرق أو التباين الواضح في معامل الارتباط بين المرحلتين.

ثالثاً: إذا ومما سبق تستنتج الدراسة أن مجلس الأمن تعامل مع الصراعات العرفية والصراعات الداخلية بنفس الدرجة من عدم الفاعلية والاهتمام ويعود هذا الأداء السلبي لمجلس الأمن فيما يخص الصراعات العرقية إلى نفس الأسباب الواردة في تحليل نتائج العملية الحسابية لاستخراج نتائج تأثير عدد القرارات الصادرة على الصراعات الداخلية السابق. والدليل أن معظم الباحثين توصل إلى نتيجة توحيد أسباب الصراعات الداخلية والعرقية، فيما يرى الغالبية منهم عدم التفريق بينها ويعزى ذلك إلى أنها جميعاً تحدث داخل حدود الدولة.

ومن أمثلة الصراعات العرقية: الصراع على السلطة في بوروندي، حيث يتألف الشعب البوروندي من ٨٥% من قبيلة الهوتو و ١٤% من قبلية التوتسي، وإثر النزاع الدموي الذي جرى في رواندا المجاورة تلقت بوروندي ألاف اللاجئين من المجازر التي حصلت في رواندا، وشكل التوتسي غالبية هؤلاء اللاجئين من رواندا التي تنتمي قيادتها السياسية إلى قبيلة الهوتو. وكانت بوروندي تمر بأزمة اقتصادية، فجاءت أحداث رواندا لتزيد من حدة الأزمة التي انفجرت إثر إقدام أحد العسكريين من قبلية التوتسي على اغتيال الرئيس البوروندي المنتخب وهو من قبيلة الهوتو وذلك بعد أشهر قليلة

من انتخابه الأمر الذي أدى إلى قيام أعمال عنف أدت إلى مقتل عشرات الآلاف من المدنيين وتهجير مئات الآلاف باتجاه دول الجوار، وشكل نجاح الجبهة الوطنية الرواندية عام ١٩٩٤ وسيطرتها على الحكومة واستلامها السلطة عامل دعم للتوتسي في بوروندي والذين يعتبرون أن وجودهم رهن بمدى إمساكهم بالمؤسسة السياسية البوروندية (٨٠% من القوات العسكرية من التوتسي) هذا ما وضع البلاد أمام أزمة كبيرة لا سيما أن معظم القيادات السياسية قد اغتيلت أو هاجرت أو لجأت إلى السفارة الفرنسية (صبح، ١٩٩٨).

ويلاحظ بشكل عام انخفاض معدل الصراعات العرقية الداخلية بعد انتهاء الحرب الباردة. فمنذ عام ١٩٩٢ انخفض عدد الحروب الأهلية بصورة مضطردة، وبحلول عام ٢٠٠٣ تناقصت إلى قرابة ٤٠ في المائة وأصبحت أقل من ٣٠ صراعاً. وفي السنوات أل ١٥ الماضية أُنهيت حروب أهلية عن طريق التفاوض أكثر مما حدث في القرنين الماضيين، ويرجع هذا إلى حد كبير إلى أن الأمم المتحدة وفرت القيادة وأتاحت الفرص للتفاوض والتنسيق الاستراتيجي والموارد اللازمة للتنفيذ. وهكذا أُنقذت مئات الآلاف من الأرواح وجرى تعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي. بيد أن هذا النجاح غير المسبوق اقترن أيضا بحالات فشل كبيرة. ولم تسفر الوساطة عن التوصل إلى تسوية إلا في حوالي ٢٥ في المائة من الحروب الأهلية، ونتيجة لذلك، فشلت جهود كثيرة بذلت من أجل التنفيذ، وكانت لها عواقب وخيمة في بعض الأحيان. ولو أمكن النجاح في تنفيذ اتفاقيتين للسلام، (اتفاق بيسيس لأنغولا في عام ١٩٩١ واتفاقات أروشا لرواندا في عام ١٩٩٣) لتيسر تخفيض عدد الوفيات التي تُعزى إلى الحرب في تسعينيات القرن الماضي بواقع عدة ملايين. ولو كان مجلس الأمن ملتزما التزاما جادا بتوطيد السلام في أفغانستان في مطلع التسعينات لأمكن

إنقاذ المزيد من حياة البشر فلم يكن لنظام طالبان أن يستلم مقاليد السلطة على الإطلاق ولكانت القاعدة قد حُرمت من أهم ملاذ لها. (الضمور ٢٠٠٤)

أثر استخدام الفيتو على الاستقرار الدولي ١٩٤٦ – ٢٠٠٩ :

تحاول الدراسة في هذا الجزء إيجاد علاقة ارتباطية بين المؤشر الثاني من مؤشرات العامل المستقل (الهيمنة على مجلس الأمن) وبين مؤشرات العامل التابع (الاستقرار الدولي) . وستقوم الدراسة بإجراء اختبار العلاقات بين عدد مرات استخدام الفيتو في مجلس الأمن الدولي، وبين عدد الصراعات الدولية والداخلية والعرقية خلال فترة الدراسة منذ ١٩٤٦ – ٢٠٠٩. وبيان حجم تأثير مؤشرات العامل المستقل على مؤشرات العامل التابع، وذلك لبيان أثر هيمنة الدول العظمى في مجلس الأمن على الاستقرار الدولي خلال فترة الدراسة.

أولاً: أثر استخدام الفيتو على الصراعات الدولية ١٩٤٦ – ٢٠٠٩:

يتناول هذا الجزء من الدراسة إيجاد معامل الارتباط بين نسبة التغير المئوي في عدد مرات استخدام الفيتو من قبل الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ونسبة التغير المئوي في عدد الصراعات الدولية خلال فترة الدراسة، مع توضيح طبيعة النظام الدولي لربط الهيمنة وتأثيرها على الصراعات الدولية، وكذلك تحليل ذلك واستنباط النتائج من خلال الجدول (١٦).

من خلال استخراج معامل الارتباط توصلت الدراسة للنتائج التالية :

١. وجود علاقة طردية ضعيفة بين عدد مرات استخدام الفيتو في مجلس الأمن وعدد الصراعات الدولية خلال الفترة ١٩٤٦ – ٢٠٠٩؛ حيث كان معامل الارتباط (٠,١٢) % أي أنه كلما زاد استخدام الفيتو زادت عدد الصراعات الدولية .

جدول رقم (١٦) أثر استخدام الفيتو على الصراعات الدولية ١٩٤٦-٢٠٠٩

الفترة الزمنية	عدد إستخدام الفيتو	التغير في النسبة المئوية	عدد الصراعات الدولية	التغير في النسبة المئوية
١٩٤٦ – ١٩٥٠	٥٣	–	٧	–
١٩٥١ – ١٩٥٥	٣٠	-٤٣%	٢	-٧١%
١٩٥٦ – ١٩٦٠	١٩	-٣٧%	٤	١٠٠%
١٩٦١ – ١٩٦٥	١٢	-٣٦%	١١	١٧٥%
١٩٦٦ – ١٩٧٠	٥	-٥٨%	٣	-٧٢%
١٩٧١ – ١٩٧٥	٢٨	٤٦٠%	٥	٦٦%
١٩٧٦ – ١٩٨٠	٢٣	-١٨%	١٠	١٠٠%
١٩٨١ – ١٩٨٥	٣٧	٦١%	٥	-٥٠%
١٩٨٦ – ١٩٨٩	٣٢	-١٣%	٣	-٤٠%
مجموع	٢٣٩		٥٠	
١٩٩٠ – ١٩٩٤	٤	-٨٧%	٢	-٣٣%
١٩٩٥ – ١٩٩٩	٥	٢٥%	٧	٢٥٠%
٢٠٠٠ – ٢٠٠٤	٩	٨٠%	٤	-٤٣%
٢٠٠٥ – ٢٠٠٩	٧	-٢٢%	٣	-٢٥%
مجموع	٢٥		١٦	
المجموع العام	٢٦٤		٦٦	

المصدر : جدول رقم (٣) وجدول رقم (٩)

٢. وجود علاقة طردية ضعيفة بين عدد مرات استخدام الفيتو في مجلس الأمن وعدد الصراعات الدولية خلال الفترة ١٩٤٦-١٩٨٩ حيث كان معامل الارتباط (٠،١٣) % أي أنه كلما زاد استخدام الفيتو زادت عدد الصراعات الدولية.

٣. وجود علاقة طردية ضعيفة بين عدد مرات استخدام الفيتو في مجلس الأمن وعدد الصراعات الدولية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩ حيث بلغ معامل الارتباط (٠،٢١) % فكلما زاد استخدام الفيتو زادت عدد الصراعات الدولية .

تناولت الدراسة في الفقرات الثلاثة السابقة نتائج استخراج معامل الارتباط بين عدد مرات استخدام الفيتو في مجلس الأمن الدولي وعدد الصراعات الدولية في العالم خلال فترة الدراسة وخلال مرحلتي الدراسة؛ وحيث إن معامل الارتباط تراوح مكانه في جميع مراحل الدراسة، ومن خلال تحليل الأرقام أعلاه فإن الدراسة تستنتج التالي:

أولاً: النتائج السابقة تفيد بعدم اختلاف تفاعل أو تعامل مجلس الأمن الدولي مع الصراعات الدولية في العالم منذ إنشائه حتى نهاية فترة الدراسة ٢٠٠٩ بالنسبة إلى عدد مرات استخدام الفيتو من قبل الدول دائمة العضوية في المجلس؛ وعلى الرغم من التحول الذي طرأ على النظام الدولي منذ عام ١٩٩٠ وهيمنة أمريكا على القرار الدولي والتناقص المضطرد في عدد مرات استخدام الفيتو في مجلس الأمن ؛ إلا أن فاعلية هذا المجلس لم تتغير كما توقعت الدراسة في فرضيتها الثانية من أن الزيادة في عدد مرات استخدام الفيتو يقلل من مستوى الاستقرار الدولي؛ وذلك من خلال تقليل عدد الصراعات الدولية.

ثانياً: بعد تحليل تأثير عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن على عدد الصراعات الدولية سابقاً؛ وبالنظر للنتائج المترتبة على ذلك؛ ترى الدراسة مدى تأثير عدد مـرات اسـتخدام الفيتـو علـى الصراعات الدولية ، هذه النتيجة تنطبق على فترة الدراسة كاملة.

وبهذه النتيجة تتفق الدراسة مع معظم الدراسات السابقة التي تناولت تأثير استخدام الفيتو من قبـل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن؛ على السلم والأمن الدولي فيما يخص الصراعات الدوليـة، خاصة من قبل الاتحاد السوفييتي (سابقاً) خلال المرحلة١ (مرحلة الحرب الباردة أو النظام الدولي ثنائي القطبية) وتأثير استخدامها المفرط لحق النقض حتى في توافق الدول دائمة العضوية الأخرى على إصدار القرارات التي تخص السلم والأمن الدوليين.

حيث يرى Hassel أن إنشاء نظام أمني جماعي فعال قادر على اتخاذ إجراءات أمنية سريعة وبالإجماع بقي دون محصلة. وعادت الدول إلى وسائل الدفاع عن النفس بصورة فردية مع غياب أي مفهوم للأمن الجماعي. وأن إساءة استخدام حق النقض الفيتو من قبل الاتحاد السوفييتي في مجلس الأمن أدى في النهاية إلى تشجيع قيام الأحلاف العسكرية الإقليمية. ويأتي حلف شمال الأطلسي ليتجاوز الاتفاق العسكري البحت إلى ولادة مجتمع سياسي أيضاً، حيث نجح في التصدي لمشكلة الأمن واستطاع المحافظة على السلام والأمن في أوروبا وتمكن من إنشاء صلات وثيقة عبر المحيط الأطلسي كذلك. (Hassel، ١٩٦٤) . أما Butler فيرى تحسن أداء مجلس الأمن مجلس الأمن الدولي منذ نهاية الحرب الباردة (Butler-١٩٩٩).

وحول استخدام حق النقض ومساهمته في شلل عمل مجلس الأمن الدولي يـرى (الـدوري) أن السبب الرئيسي لضعف هذه المنظمة هو حدة الخلافات التي ظهرت وما زالت تظهر بـين الـدول الكبرى، خاصة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، حيث أن امتياز حق (النقض) قـد

مكن الدول الامبريالية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من تعطيل كثير من القرارات الهامة المتخذة لصالح الشعوب، وذلك بدوافع ومخططات استعمارية. وعلى هذا؛ فقد فشل مجلس الأمن لمرات عديدة في اتخاذ قرارات تتلاءم ومصالح الشعوب، وتساهم في وضع معالجات جدية للمشاكل الدولية القائمة، وأهم مثال على ذلك استخدام أمريكا لمرات عديدة حق (النقض) ضد أي مشروع قرار لإدانة إسرائيل. (الدوري، ١٩٩٧).

ثانياً: أثر استخدام الفيتو على الصراعات الداخلية ١٩٤٦ – ٢٠٠٩:

يتناول هذا الجزء من الدراسة إيجاد معامل الارتباط بين نسبة التغير المئوي في عدد مرات استخدام الفيتو من قبل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ونسبة التغير المئوي في عدد الصراعات الداخلية خلال فترة الدراسة، مع توضيح طبيعة النظام الدولي لربط الهيمنة وتأثيرها على الصراعات الداخلية، وكذلك تحليل واستنباط النتائج من خلال الجدول (١٧).

من خلال استخراج معامل الارتباط توصلت الدراسة للنتائج التالية :

١. وجود علاقة طردية ضعيفة بين عدد مرات استخدام الفيتو في مجلس الأمن وعدد الصراعات الداخلية خلال الفترة ١٩٤٦ – ٢٠٠٩؛ حيث كان معامل الارتباط (٠,١) % أي أنه كلما زادت عدد مرات استخدام الفيتو زادت عدد الصراعات الداخلية .

٢. وجود علاقة طردية ضعيفة بين عدد مرات استخدام الفيتو في مجلس الأمن وعدد الصراعات الداخلية خلال الفترة ١٩٤٦–١٩٨٩ حيث كان معامل الارتباط (٠،٢٤) % أي أنه كلما زادت عدد مرات استخدام الفيتو زاد عدد الصراعات الداخلية.

الجدول رقم (١٧) أثر استخدام الفيتو على الصراعات الداخلية ١٩٤٦-٢٠٠٩

الفترة الزمنية	عدد استخدام الفيتو	التغير في النسبة المئوية	عدد الصراعات الداخلية	التغير في النسبة المئوية
١٩٤٦ – ١٩٥٠	٥٣	–	١٥	–
١٩٥١ – ١٩٥٥	٣٠	-٤٣%	١٠	-٣٣%
١٩٥٦ – ١٩٦٠	١٩	-٣٧%	٩	١٠%
١٩٦١ – ١٩٦٥	١٢	-٣٦%	١٣	٤٤%
١٩٦٦ – ١٩٧٠	٥	-٥٨%	١٠	-٢٣%
١٩٧١ – ١٩٧٥	٢٨	٤٦٠%	١٢	٢٠%
١٩٧٦ – ١٩٨٠	٢٣	-١٨%	١٤	١٦%
١٩٨١ – ١٩٨٥	٣٧	٦١%	٩	-٣٦%
١٩٨٦ – ١٩٨٩	٣٢	-١٣%	٧	-٢٢%
مجموع	٢٣٩		٩٩	
١٩٩٠ – ١٩٩٤	٤	-٨٧%	١٢	٧١%
١٩٩٥ – ١٩٩٩	٥	٢٥%	٧	-٤١%
٢٠٠٠ – ٢٠٠٤	٩	٨٠%	١٠	٤٣%
٢٠٠٥ – ٢٠٠٩	٧	-٢٢%	٣	-٧٠%
مجموع	٢٥		٣٢	
المجموع العام	٢٦٤		١٣١	

المصدر: الجدول رقم(٣) الجدول رقم (١٠)

٣. وجود علاقة عكسية ضعيفة بين عدد مرات استخدام الفيتو في مجلس الأمن وعدد الصراعات الداخلية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩ حيث بلغ معامل الارتباط (٠،١٦) % فكلما زادت عدد مرات استخدام الفيتو قلت عدد الصراعات الداخلية.

تناولت الدراسة في الفقرات الثلاثة السابقة نتائج استخراج معامل الارتباط بين عدد مرات استخدام الفيتو في مجلس الأمن الدولي وعدد الصراعات الداخلية في العالم خلال فترة الدراسة وخلال مرحلتي الدراسة؛ ومن خلال تحليل الأرقام أعلاه فإن الدراسة تستنتج التالي:

أولاً: النتائج السابقة توضح الاختلاف أو التباين في تفاعل أو تعامل مجلس الأمن الدولي مع الصراعات الدولية في العالم منذ إنشائه حتى نهاية فترة الدراسة ٢٠٠٩ بالنسبة إلى عدد مرات استخدام الفيتو من قبل الدول دائمة العضوية في المجلس. ويثبت فرضية الدراسة في هذا الجزء؛ حيث تنص الفرضية الثانية: أنه كلما زاد عدد مرات استخدام الفيتو قل مستوى الاستقرار الدولي، أي (زاد عدد الصراعات الداخلية)؛ وهذا ينطبق على جميع مراحل الدراسة.

ثانياً: خلال المرحلة١ ١٩٤٦-١٩٨٩ (مرحلة الحرب الباردة) بلغ معامل الارتباط بين نسبة التغير المئوي لعدد مرات استخدام الفيتو والصراعات الداخلية (٠،٢٤) أي أن هناك علاقة طردية ضعيفة بينهما فكل ما زاد عدد مرات استخدام الفيتو زاد عدد الصراعات الداخلية في العالم؛ وهذا أيضاً ما يتضح من خلال قراءة الجدول وعدد استخدامات الفيتو والصراعات الداخلية.

ثالثاً: خلال المرحلة٢ ١٩٩٠-٢٠٠٩ (النظام العلمي أحادي القطبية) وعلى الرغم من التحول الذي طرأ على النظام الدولي منذ عام ١٩٩٠ وهيمنة أمريكا على القرار الدولي والتناقص المضطرد في عدد مرات استخدام الفيتو في مجلس الأمن خلال هذه الرحلة ؛ إلا أن فاعلية هذا المجلس لم تتغير بالمستوى الملحوظ؛ وبلغ معامل الارتباط بين نسبة التغير المئوي لعدد مرات استخدام الفيتو

والصراعات الداخلية (٠،١٦) أي أن هناك علاقة طردية ضعيفة بينهما فكل ما زاد عـدد مـرات استخدام الفيتو زاد عدد الصراعات الداخلية في العالم؛ وهذا أيضاً ما يتضح من خلال قراءة الجدول وعدد استخدامات الفيتو والصراعات الداخلية.

ثانياً: بهذه النتيجة تتفق الدراسة مع معظم الدراسات السابقة التي تناولت تأثير استخدام الفيتو من قبل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن؛ على السلم والأمن الدولي فيما يخص الصراعات الدوليـة، خاصة من قبل الاتحاد السوفييتي (سابقاً) خلال المرحلة١ (مرحلة الحرب الباردة أو النظام الدولي ثنائي القطبية) وتأثير استخدامها المفرط لحق النقض حتى في توافق الدول دائمة العضوية الأخرى على إصدار القرارات التي تخص السلم والأمن الدوليين. كما يرى كل مـن (Hassel،١٩٦٤)، (Yost, 66)، (الدوري، ١٩٩٧)، و(Butler–١٩٩٩).

ثالثاً: أثر استخدام الفيتو على الصراعات العرقية ١٩٤٦ – ٢٠٠٩:

يتناول هذا الجزء من الدراسة إيجاد معامل الارتباط بين نسبة التغير المئوي في عدد مرات استخدام الفيتو من قبل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ونسبة التغير المئوي في عدد الصراعات العرقية خلال فترة الدراسة؛ مع توضيح طبيعة النظام الدولي لربط الهيمنة وتأثيرها على الصراعات العرقية، وكذلك تحليل ذلك واستنباط النتائج من خلال الجدول (١٨).

من خلال استخراج معامل الارتباط توصلت الدراسة للنتائج التالية :

١. وجود علاقة طردية ضعيفة بين عدد مرات استخدام الفيتو في مجلس الأمن وعدد الـصراعات العرقية خلال الفترة ١٩٤٦ – ٢٠٠٩؛ حيث كان معامل الارتباط (٠,١) % أي أنه كلما زادت عدد مرات استخدام الفيتو زادت عدد الصراعات العرقية .

٢. وجود علاقة طردية قوية بين عدد مرات استخدام الفيتو في مجلس الأمن وعـــدد الـــصراعات العرقية خلال الفترة ١٩٤٦-١٩٨٩ حيث كان معامل الارتباط (٠،٥٥) % أي أنه كلما زادت عدد مرات استخدام الفيتو زاد عدد الصراعات العرقية.

٣. وجود علاقة عكسية قوية بين عدد مرات استخدام الفيتو في مجلس الأمن وعـــدد الـــصراعات العرقية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩ حيث بلغ معامل الارتباط (-٠،٨٧) % فكلما زادت مـــرات استخدام الفيتو عدد قلت عدد الصراعات العرقية.

تناولت الدراسة في الفقرات الثلاثة السابقة نتائج استخراج معامل الارتباط بين عدد مرات استخدام الفيتو في مجلس الأمن الدولي وعدد الصراعات العرقية في العالم خلال فتـــرة الدراســـة وخـــلال مرحلتي الدراسة؛ ومن خلال تحليل الأرقام أعلاه فإن الدراسة تستنتج التالي:

أولاً: النتائج السابقة توضح الاختلاف أو التباين في تفاعل أو تعامل مجلس الأمـــن الـــدولي مـــع الصراعات العرقية في العالم منذ إنشائه حتى نهاية فترة الدراسة ٢٠٠٩ بالنسبة إلى عدد مر ات استخدام الفيتو من قبل الدول دائمة العضوية في المجلس. ويثبت فرضية الدراســـة فـــي هـــذا الجزء؛ حيث تنص الفرضية الثانية: أنه كلما زاد عدد مرات استخدام الفيتو قل مستوى الاســـتقرار الدولي، أي (زاد عدد الصراعات الداخلية)؛ وهذا ينطبق فقط على المرحلة١ ١٩٤٦-١٩٨٩ مـــن مراحل الدراسة.

ثانياً: خلال المرحلة١ ١٩٤٦-١٩٨٩ (مرحلة الحرب الباردة) بلغ معامل الارتباط بين نسبة التغير المئوي لعدد مرات استخدام الفيتو والصراعات الداخلية (٠،٥٥) أي أن هناك علاقة طردية قويـــة بينهما فكل ما زاد عدد مرات استخدام الفيتو زاد عدد الصراعات العرقية في العالم؛

الجدول رقم (١٨) أثر استخدام الفيتو على الصراعات العرقية ١٩٤٦-٢٠٠٩

الفترة الزمنية	عدد استخدام الفيتو	التغير في النسبة المئوية	عدد الصراعات العرقية	التغير في النسبة المئوية
١٩٤٦ – ١٩٥٠	٥٣	–	٦	–
١٩٥١ – ١٩٥٥	٣٠	-٤١%	٢	-٦٧%
١٩٥٦ – ١٩٦٠	١٩	-٣٧%	٥	١٥٠%
١٩٦١ – ١٩٦٥	١٢	-٣٦%	٦	٢٠%
١٩٦٦ – ١٩٧٠	٥	-٥٨%	٥	-١٧%
١٩٧١ – ١٩٧٥	٢٨	٤٤٠%	١٢	١٤٠%
١٩٧٦ – ١٩٨٠	٢٣	-١٤%	٧	٤١%
١٩٨١ – ١٩٨٥	٣٧	٦١%	٩	٢٩%
١٩٨٦ – ١٩٨٩	٣٢	-١٣%	٥	-٤٤%
مجموع	٢٣٩		٥٧	
١٩٩٠ – ١٩٩٤	٤	-٨٧%	٢٢	٣٤٠%
١٩٩٥ – ١٩٩٩	٥	٢٥%	١٠	-٥٥%
٢٠٠٠ – ٢٠٠٤	٩	٨٠%	٧	-٣٠%
٢٠٠٥ – ٢٠٠٩	٧	-٢٢%	٩	٢٩%
مجموع	٢٥		٤٨	
المجموع العام	٢٦٤		١٠٥	

المصدر : جدول رقم (٣) وجدول رقم (٩)

وهذا أيضاً ما يتضح من خلال قراءة الجدول وعدد استخدامات الفيتو والصراعات العرقية، ويعود ذلك للممارسات الخاطئة من قبل الدول صاحبة المقعد الدائم وحق النقض، وكذلك يوضح مدى عدم توافق سياسات هذه الدول خلال تلك المرحلة.

ثالثاً: خلال المرحلة٢ ١٩٩٠-٢٠٠٩ (النظام العلمي أحادي القطبية) وعلى الرغم من التحول الذي طرأ على النظام الدولي منذ عام ١٩٩٠ وهيمنة أمريكا على القرار الدولي والتناقص المضطرد في عدد مرات استخدام الفيتو في مجلس الأمن خلال هذه الرحلة ؛ إلا أن فاعلية مجلس الأمن بمستوى أقل ، لا بالأحرى مستوى معدوم وجاءت النتيجة معاكسة تماماً لما في المرحلة١ أعلاه؛ حيث وبلغ معامل الارتباط بين نسبة التغير المئوي لعدد مرات استخدام الفيتو والصراعات الداخلية (-٠،٨٧) أي أن هناك علاقة عكسية قوية بينهما فكل ما زاد عدد مرات استخدام الفيتو قل عدد الصراعات العرقية في العالم؛ وهذه نتيجة غير منطقية ولا تنطبق على الواقع العملي لعمل مجلس الأمن؛ إلا أن هناك تبرير لهذه النتيجة:

أ. شهدت الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ أكبر عدد صراعات عرقية خلال فترة الدراسة كاملة، بالمقابل شهدت قلة عدد مرات استخدام الفيتو منذ إنشاء مجلس الأمن؛ الأمر الذي أدى إلى مخالفة الواقع غير المنطقية في نتيجة معامل الارتباط.

ب. أيضاً ما يتضح من خلال قراءة الجدول وعدد استخدامات الفيتو والصراعات العرقية خلال الفترات اللاحقة للفترة أعلاه يلاحظ التزايد في عدد مرات استخدام الفيتو (٤)، (٥)، (٩)، و(٧)؛ في المقابل يلاحظ تناقص عدد الصراعات العرقية خلال نفس الفترات من (٢٢) ،(١٠)، (٧)، و(٩) صراعات.

ثالثاً: خلال المرحلة١ ١٩٤٦-١٩٨٩ بهذه النتيجة تتفق الدراسة مع معظم الدراسات السابقة التي تناولت تأثير استخدام الفيتو من قبل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن؛ على السلم والأمن الدولي فيما يخص الصراعات العرقية، خاصة من قبل الاتحاد السوفييتي (سابقاً) خلال المرحلة١ (مرحلة الحرب الباردة أو النظام الدولي ثنائي القطبية) وتأثير استخدامها المفرط لحق النقض حتى

في توافق الدول دائمة العضوية الأخرى على إصدار القرارات التي تخص السلم والأمن الدوليين. كما يرى كل من (Hassel، ١٩٦٤)، (Yost, 66)، (الدوري، ١٩٩٧)، و(Butler–١٩٩٩).

رابعاً: خلال المرحلة٢ ١٩٩٠–٢٠٠٩ بهذه النتيجة تختلف الدراسة مع معظم الدراسات السابقة التي تناولت تأثير استخدام الفيتو من قبل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن؛ على السلم والأمن الدولي فيما يخص الصراعات العرقية، وهذه النتيجة برهنت الدراسة عدم دقتها.

أثر الهيمنة على الاستقرار الدولي ١٩٤٦- ٢٠٠٩:

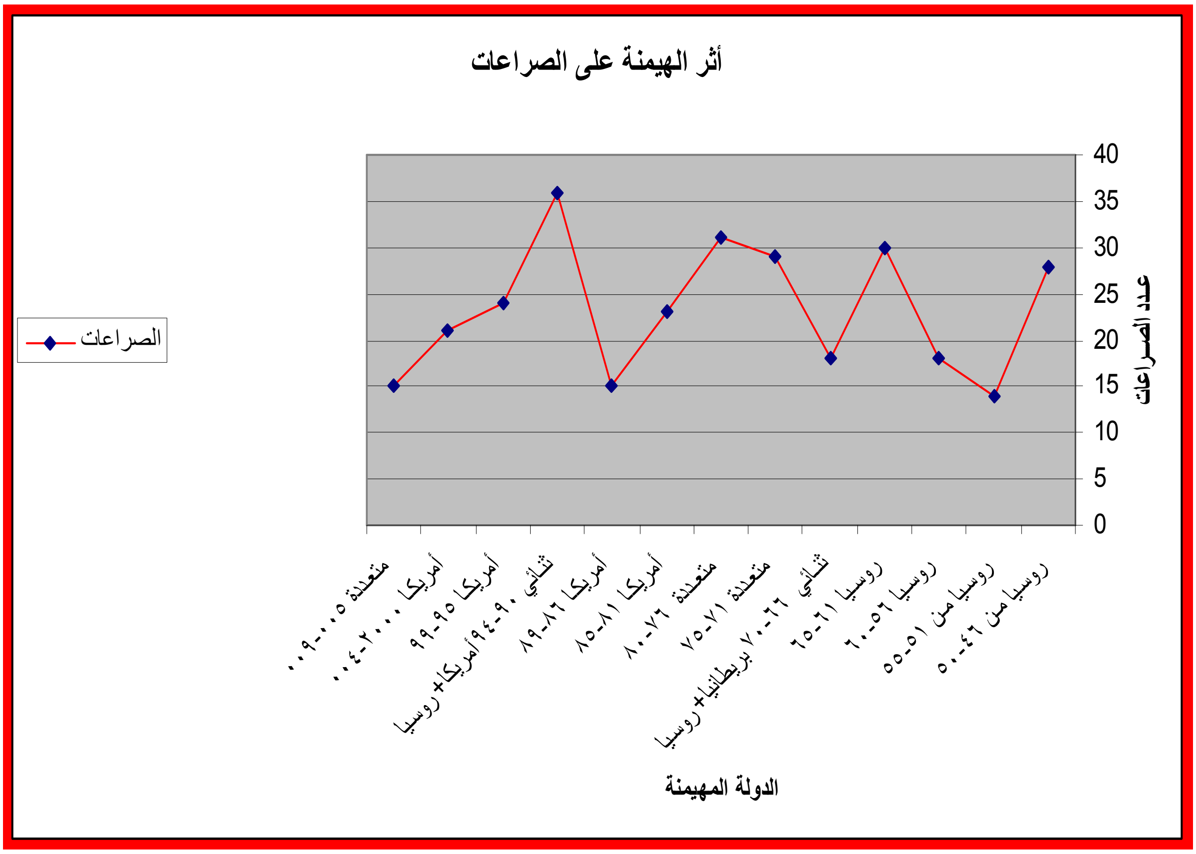
يناقش هذا الجزء أثر هيمنة الدول الدائمة وصاحبة حق استخدام الفيتو ضد قرارات مجلس الأمن التي تخص الاستقرار الدولي، ويتناول بيان مدى تأثير المؤشر الثالث من مؤشرات العامل المستقل (الهيمنة في مجلس الأمن) هيمنة الدول في مجلس الأمن على مؤشرات العامل التابع (الاستقرار الدولي) المتمثلة في: الصراعات الدولية، الداخلية، والعرقية. وستتبع الدراسة طريقة المقارنة النظرية بين الهيمنة والصراعات على اختلاف أشكالها والمشمولة في الدراسة؛ نظراً لعدم تمثيل الهيمنة بأرقام.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٩)، والموضحة في الشكل رقم (١١) إلى عدة مفارقات تبين مدى تأثير الهيمنة على الصراعات خلال الفترة ١٩٤٦–٢٠٠٩؛ ولتوضيح هذه المفارقات لا بد من تقسيم فترة الدراسة التي يغطيها هذا الجدول إلى مرحلتين هما: المرحلة١ مرحلة الحرب الباردة من ١٩٤٦–١٩٨٩، والمرحلة٢ مرحلة ما بعد الحرب الباردة من ١٩٩٠–٢٠٠٩ وكما يلي:

الجدول رقم (١٩) أثر الهيمنة على الصراعات الدولية، الداخلية، والعرقية ١٩٤٦-٢٠٠٩

الفترة الزمنية	الدولة المهيمنة	صراعات دولية	صراعات داخلية	صراعات العرقية	المجموع	النسبة المئوية
١٩٤٦ – ١٩٥٠	روسيا	٧	١٥	٦	٢٨	%٩
١٩٥١ – ١٩٥٥	روسيا	٢	١٠	٢	١٤	%٤،٥
١٩٥٦ – ١٩٦٠	روسيا	٤	٩	٥	١٨	%٦
١٩٦١ – ١٩٦٥	روسيا	١١	١٣	٦	٣٠	%١٠
١٩٦٦ – ١٩٧٠	ثنائي بريطانيا+روسيا	٣	١٠	٥	١٨	%٦
١٩٧١ – ١٩٧٥	متعددة	٥	١٢	١٢	٢٩	%٩،٥
١٩٧٦ – ١٩٨٠	متعددة	١٠	١٤	٧	٣١	%١٠
١٩٨١ – ١٩٨٥	أمريكا	٥	٩	٩	٢٣	%٨
١٩٨٦ – ١٩٨٩	أمريكا	٣	٧	٥	١٥	%٥
مجموع		٥٠	٩٩	٥٧	٢٠٦	%٦٨
١٩٩٠ – ١٩٩٤	ثنائي أمريكا+روسيا	٢	١٢	٢٢	٣٦	%١٢
١٩٩٥ – ١٩٩٩	أمريكا	٧	٧	١٠	٢٤	%٨
٢٠٠٠ – ٢٠٠٤	أمريكا	٤	١٠	٧	٢١	%٧
٢٠٠٥ – ٢٠٠٩	متعددة	٣	٣	٩	١٥	%٥
مجموع		١٦	٣٢	٤٨	٩٦	%٣٢
المجموع العام		٦٦	١٣١	١٠٥	٣٠٢	%١٠٠

المصدر: الجدول رقم (٦)، والجدول رقم (١٢)



المصدر: الجدول (١٩)

الشكل (٨) أثر الهيمنة على الصراعات ١٩٤٦-٢٠٠٩

أولاً: المرحلة١ مرحلة الحرب الباردة ١٩٤٦-١٩٨٩. تغطي هذه المرحلة تسع فترات زمنية؛ وبشكل عام فقد تعددت أشكال الهيمنة خلال هذه المرحلة، فقد شهدت الفترات الأربع الأولى من ١٩٤٦- ١٩٦٥ هيمنة روسية؛ ثم هيمنة من نوع آخر وهي هيمنة روسية بريطانية (ثنائية) خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٧٠، ثم هيمنة متعددة ١٩٧١-١٩٨٠، ثم عادت الهيمنة إلى الشكل الأول ولكن بوجه جديد بهيمنة أمريكية خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٩. أما بالنسبة لعدد الصراعات فقد تباينت أعدادها وبالتالي تباين مستوى الاستقرار الدولي خلال هذه الفترة. ويمكن ملاحظة ما يلي:

١. شهدت الفترة الأولى ١٩٤٦-١٩٥٠ هيمنة روسية على مجلس الأمن الدولي، كذلك ارتفاع عدد الصراعات في العالم؛ أي أثرت الهيمنة الروسية بشكل سلبي على مستوى الاستقرار الدولي، ويعود سبب تدني مستوى الاستقرار إلى اعتبار هذه الفترة فترة ولادة هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، كذلك جاءت هذه الفترة مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التي شهدت العديد من حركات التحرر والاستقلال؛ وتستنتج الدراسة أن هيمنة روسيا على مجلس الأمن لم تكن هي السبب الوحيد في تدني مستوى الاستقرار في العالم. ومما يعزز ما ذهبت إليه الدراسة في هذا التعليل تناقص أعداد الصراعات في العالم خلال الفترتين الثانية والثالثة من ١٩٥١-١٩٦٠ حيث شهدت (١٤، و١٨) صراعاً على التوالي على الرغم من بقاء الهيمنة لروسيا على مجلس الأمن الدولي. أما الفترة الرابعة ١٩٦١-١٩٦٥ فقد كانت الهيمنة لروسيا على مجلس الأمن، في حين شهدت هذه الفترة ارتفاع عدد الصراعات في العالم وبالتالي تدني مستوى الاستقرار العالمي؛ ولكن عللت الدراسة هذا الارتفاع في عدد الصراعات إلى أن هذه الفترة شهدت قمة التنافس والتناحر بين المعسكرين الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية؛ والدليل على ذلك فقد شهدت هذه الفترة (١١) صراعاً دولياً منها تدخل أمريكي في كل من كوبا وفيتنام، بالإضافة إلى صراع حدودي بين الهند وباكستان، واستقلال كل من أنغولا وموزمبيق عن الاستعمار البرتغالي، كذلك شهدت هذه الفترة عدد كبير من الصراعات الداخلية في العالم يقف وراء معظمها ما سمي بالتناقص بين المعسكرين الشرقي والغربي؛ إذاً لم تكن الهيمنة الروسية على مجلس الأمن هي السبب الوحيد في ارتفاع عدد الصراعات وبالتالي تدني مستوى الاستقرار في العالم.

٢. شهدت الفترة الخامسة ١٩٦٥-١٩٧٠ تحول في شكل الهيمنة على مجلس الأمن؛ من هيمنة روسية امتدت عشرين عاماً إلى هيمنة من نوع آخر هي الهيمنة الثنائية لروسيا وبريطانيا؛ وحيث أن هذه الفترة شهدت تناقصاً حاداً في عدد الصراعات وبالتالي تحسن مستوى الاستقرار في العالم، إلا أن الدراسة ترى أن تقاسم الهيمنة بين أحد أقطاب العالم الاتحاد السوفييتي الذي يقود المعسكر الشرقي وبريطانيا كدولة لا تعد قطب رئيسي في النظام العالمي مع وجود أمريكا على رأس المعسكر الغربي والذي يضم بريطانيا كدولة من الصف الثاني فيه؛ لا يعكس مدى تأثير شكل الهيمنة في مجلس الأمن على مستوى الاستقرار العالم بشكل واقعي خلال هذه الفترة.

٣. بعد الهيمنة الثنائية لروسيا وبريطانيا سابقاً؛ فقد شهدت الفترة السادسة والسابعة خلال الفترة ١٩٧١-١٩٨٠ هيمنة متعددة الأطراف؛ أي تشاركت أكثر من دولتين الهيمنة على مجلس الأمن من ناحية، ومن ناحية أخرى شهدت هذه الفترة ازدياد عدد الصراعات وبالتالي تدني مستوى الاستقرار العالم؛ حيث حصل خلال هذه الفترة (٦٠) صراعاً ما نسبته حوالي (٢٠%) من عدد الصراعات خلال فترة الدراسة ١٩٤٦-٢٠٠٩.

٤. إن التحول الجذري الذي حصل على شكل الهيمنة خلال الفترة من ١٩٨١-١٩٨٩؛ فمن هيمنة روسية إلى هيمنة ثنائية إلى هيمنة متعددة ثم هيمنة أمريكية لأول مرة خلال هذه الفترة، والتي شهدت انخفاض عدد الصراعات من (٣٠) صراعاً خلال الفترة السابقة إلى (٢٣، و١٥) صراعاً خلال هذه الفترة التي تعكس تحسن مستوى الاستقرار في العالم.

ثانياً: المرحلة٢ مرحلة ما بعد الحرب الباردة :١٩٩٠-٢٠٠٩. تغطي هذه المرحلة أربعة فترات زمنية؛ وبشكل عام فقد تعددت أشكال الهيمنة خلال هذه المرحلة، فقد شهدت الفترة من

١٩٩٠- ١٩٩٤ هيمنة ثنائية أمريكية روسية؛ ثم هيمنة من نوع آخر وهي هيمنة أمريكية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤، ثم هيمنة متعددة ٢٠٠٥-٢٠٠٩. أما بالنسبة لعدد الصراعات فقد تباينت أعدادها وبالتالي تباين مستوى الاستقرار الدولي خلال هذه المرحلة. ويمكن ملاحظة ما يلي:

١. شهدت الفترة العاشرة ١٩٩٠-١٩٩٤ هيمنة أمريكية روسية (ثنائية) حصل خلالها (٣٦) صراعاً ما نسبته (١٢%) من مجموع عدد الصراعات حيث تعتبر هذه الفترة هي الأعنف خلال فترة الدراسة من ١٩٤٦-٢٠٠٩؛ أي تدني مستوى الاستقرار العالمي إلى أقل مستوى له خلال هذه الفترة، وقد عَزت الدراسة هذا الارتفاع في عدد الصراعات إلى حالة عدم الاستقرار الذي شهده العالم نتيجة انهيار الاتحاد السوفييتي وكذلك انهيار الاتحاد اليوغسلافي وما تمخض عنه من تزايد لعدد الصراعات وخاصة الصراعات العرقية والداخلية منها.

٢. عاد شكل الهيمنة في مجلس الأمن إلى الهيمنة الأمريكية حلال الفترتين الحادية والثانية عشر من ١٩٩٥-٢٠٠٤، ويلاحظ كذلك تناقص عدد الصراعات خلال هذه الفترة عمّا كانت عليه خلال الفترة السابقة ١٩٩٠-١٩٩٤؛ الأمر الذي يعني تحسن في مستوى الاستقرار الدولي خلال هذه الفترة.

٣. أما الفترة الأخيرة من الدراسة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ فقد شهدت هيمنة متعددة الأطراف على مجلس الأمن الدولي؛ كذلك انخفاض عدد الصراعات حيث حصل خلالها (١٥) صراعاً ؛ مما يعني تحسناً ملموساً في مستوى الاستقرار العالمي.

النتائـــــــــــــــج

يتناول هذا الجزء أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال مناقشة وتحليل موضوع هيمنة الدول العظمى في مجلس الأمن على الاستقرار الدولي خلال الفترة ١٩٤٦ – ٢٠٠٩؛ وقــد بينت الدراسة تضاعف عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة عنه خلال نفس الفترة في مرحلة الحرب الباردة، وفسرت ذلك بـــ: مدى تحرر مجلس الأمن مـــن القيود التي فرضت عليه خلال مرحلة الحرب الباردة نتيجة للتجاذب والتنافس الذي حدث خلال هذه المرحلة بين الدول العظمى في المجلس وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. الأمـــر الذي يعني زيادة فعالية مجلس الأمن الدولي في اتخاذ القرارات ذات الصلة بالسلم والأمن الـــدولي، وكذلك بازدياد عدد الصراعات والنزاعات الداخلية والعرقية في العالم خلال المرحلة ما بعد الحرب الباردة.

تناولت الدراسة عدداً من الصراعات البارزة في منطقة الشرق الأوسط، وأثبتت أن العبرة لا تكمن في عدد القرارات التي تصدر عن مجلس الأمن بل في تطبيق هذه القرارات علـــى أرض الواقـــع والحد من الصراعات في العالم أجمع، حيث بينت الدراسة أن مجموع القرارات المتعلقة في أبرز صراعات منطقة الشرق الأوسط بلغ (٥١٥) قراراً من مجموع قرارات مجلس الأمن الصادرة خلال الفترة ١٩٤٦-٢٠٠٩ والبالغة (١٦٥٩) قرار أي أن نصيب منطقة الشرق الأوسط أو نصيب سبعة صراعات فيها بلغ ما نسبته (٣١%) من القرارات الصادرة أي ما يعادل الثلث؛ مع العلم أن خمسة صراعات منها ما زالت قائمة، والاثنان المنتهيان (الصراع العراقي الإيراني، والعراقي الكويتي) ما زالت آثارهما واضحة حتى الآن وما زال مجلس الأمن يعالج آثار هذه الصراعات.

وحول استخدام حق النقض بينت الدراسة أن مجموع عدد مرات استخدام الفيتو في مجلس الأمن خلال فترة الدراسة بلغ (٢٦٤) مرة، استخدمت خلال مرحلتين: المرحلة١: مرحلة الحرب الباردة (النظام ثنائي القطبية) (٢٣٩) مرة، ووالمرحلة٢: مرحلة الهيمنة الأمريكية (النظام أحادي القطبية) (٢٥) مرة؛ وعزت الدراسة ذلك إلى التنافس بين المعسكرين الشرقي والغربي في الهيمنة على العالم من خلال السيطرة على القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ، متفقة في ذلك مع معظم الدراسات السابقة. كما بينت أن هناك حالة من الانسجام والتوافق أو نوع من التوحد في مواقف الدول الغربية أمريكا وبريطانيا وفرنسا خلال مرحلة الحرب الباردة تجاه القضايا العالمية، وأن هناك عدم انسجام وعدم توافق بين هذه الدول وكل من الاتحاد السوفييتي والصين خلال نفس المرحلة تجاه هذه القضايا. بينما تدل هذه البيانات على أن الاتفاق أو الانسجام بين الدول الغربية قد انتهى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أو مرحلة النظام الدولي أحادي القطبية وان حالة الانسجام والتقارب كانت سائدة في مواقف كل من روسيا والصين خلال هذه المرحلة.

أثبتت الدراسة أن الولايات المتحدة استخدمت حق النقض (الفيتو) لصالح إسرائيل بشأن القضية الفلسطينية (٣٨) مرة من (٤٤) مرة مجمل عدد مرات استخدامها لهذا الحق أي بنسبة (٨٦,٣٦%) خلال مرحلة الحرب الباردة، واستخدمت الفيتو لصالح إسرائيل (١٣) مرة من (١٥) مرة مجمل عدد مرات استخدامها لهذا الحق أي بنسبة (٨٦,٦٦%)؛ الأمر الذي يدل من ناحية على قوة العلاقة التي ترتبط بها أمريكيا وإسرائيل والدعم الأمريكي المطلق والمعلن لها، ومن ناحية أخرى يدل على سطحية الدعم الذي تتلقاه القضية الفلسطينية بشكل خاص والقضايا العربية بشكل عام من قبل أمريكا.

يُلاحظ خلال المرحلة٢ من ١٩٩٠-٢٠٠٩ انعدام تشارك الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي في استخدام حق النقض؛ باستثناء التشارك الروسي الصيني خلال الفترة الأخيرة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ باستخدام الحق لمرتين الأمر الذي يبشر في تحول النظام الدولي من أحادي القطبية إلى متعدد الأقطاب وفي المستقبل القريب يكون لكل من روسيا والصين مع بقاء أمريكا دورٌ بارز فيه؛ كما أن المحاولات الصينية الخجولة تعد مؤشراً واضحا على الطموح الصيني في الهيمنة على هذا المجلس وقد تخبئ السنوات القادمة مفاجئة بالهيمنة الصينية على مجلس الأمن الدولي أو بتشاركها هذه الهيمنة مع دولة أخرى؛ الأمر الذي يعزز مفهوم تململ العملاق الصيني وهذا الاستنتاج يعزز ما تنبأ به الباحث (Hass،2008) .

أشارت الدراسة إلى تنامي أو تصاعد عدد مرات استخدام أمريكا لحق النقض بشكل منفرد في المرحلة٢ ١٩٩٠-٢٠٠٩؛ واستنتجت أن ذلك يدل على:

أ. مدى التباعد أو درجة استغناء أمريكا عن شركائها أو حلفائها الدائمين أو المعتادين.

ب. يؤكد الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن الدولي، وبالتالي يؤكد الهيمنة الأمريكية على العالم ويؤيد فكرة التحول في النظام العالمي من مرحلة النظام ثنائي القطبية إلى مرحلة النظام أحادي القطبية أو الهيمنة الأمريكية.

ج. مدى الحاجة إلى التقارب أو التشارك بين كل من روسيا والصين ضد الهيمنة الأمريكية على قرارات مجلس الأمن، وبالتالي ظهور تحالف قديم جديد بين هذه الدول للحد من هيمنة أمريكا على القرار الدولي بشكل عام.

د. يبشر ذلك إلى بداية نشوء نظام دولي جديد في المستقبل القريب ليتحول العالم من النظام أحادي القطبية الحالي إلى نظام متعدد الأطراف تكون الصين وروسيا طرفاً رئيسياً فيه.

بالنسبة إلى هيمنة الدول على القرارات الصادرة عن مجلس الأمن أثبتت الدراسة أن هيمنة أكثر من دولة على مجلس الأمن تؤدي إلى التنافس بينهما الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى زيادة استخدام إحدى هذه الدول لحق النقض (الفيتو) وبالتالي تعطيل عمل المجلس بتعطيل صدور القرارات، وهذا ما تبلور خلال المرحلة الأولى ١٩٤٦-١٩٨٩؛ أي خلال مرحلة الحرب الباردة، وأن المرحلة الثانية ١٩٩٠-٢٠٠٩ مرحلة النظام الدولي أحادي القطبية شهدت عدداً من القرارات أكثر من مرات استخدام الفيتو.

وفقاً لنهج الصراع الدولي خلال فترة الدراسة والمنحنى الصراعي الذي يدل على وتيرة الصراعات الدولية حيث يتناقص عددها خلال عشر سنوات ثم يتزايد عدد هذه الصراعات خلال الفترة التي تليها (٥ سنوات) فقد تتنبأ الدراسة للمستقبل القريب بارتفاع عدد الصراعات الدولية في العالم خلال الفترة من ٢٠١٠ – ٢٠١٤؛ وأن تزيد عدد الصراعات الدولية عن سبعة صراعات.

أثبتت الدراسة أن وتيرة الصراعات الداخلية والعرقية لم تتأثر بتغير طبيعة النظام الدولي من ثنائي القطب إلى أحادي القطب. باستثناء الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤ التي شهدت أعلى عدد من هذه الصراعات وعزت ذلك إلى تفكك الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا، وتنامي مفهوم الحرية والفكر التحرري لدى شعوب قارة أفريقيا؛ وكذلك الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٩ التي شهدت تحولا أو انفراجا في عدد الصراعات الداخلية والعرقية حيث شهدت (٩) صراعات فقط، وهذا التحول الملحوظ في عدد الصراعات الأهلية خلال هذه الفترة يعطي دلالة على أن العالم يحتاج إلى ١٥ عاماً حتى يتضح تأثير تغير النظام الدولي فيه الأمر الذي يتطلب دراسات مستقبلية مشابهة لهذه الدراسة تغطي الفترة المطلوبة .

أما بالنسبة لنتائج تأثير مؤشرات العامل المستقل (الهيمنة في مجلس الأمن) على مؤشرات العامل التابع (الاستقرار الدولي)؛ ومن خلال تحليل الدراسة لمعامل الارتباط بين كل من تأثير عدد القرارات الدولية على عدد الصراعات الدولية والداخلية والعرقية؛ ثم تأثير عدد مـــرات اســـتخدام الفيتو في مجلس الأمن على هذه الصراعات؛ والموضحة في الجدول (١) التالي:

جدول رقم (٢٠) نتائج العلاقات ومعامل الارتباط بين مؤشرات العامل المستقل والتابع

المرحلة	القرارات والصراعات الدولية		القرارات والصراعات الداخلية		القرارات والصراعات العرقية	
	معامل الارتباط	العلاقة	معامل الارتباط	العلاقة	معامل الارتباط	العلاقة
١٩٤٦-١٩٨٩	٠،٦٢	طردية قوية	٠،٦٤	طردية قوية	٠،٦٠	طردية قوية
١٩٩٠-٢٠٠٩	– ٠،٣٤	عكسية ضعيفة	٠،٦٨	طردية قوية	٠،٩٩	طردية قوية
المرحلة	الفيتو والصراعات الدولية		الفيتو والصراعات الداخلية		الفيتو والصراعات العرقية	
	معامل الارتباط	العلاقة	معامل الارتباط	العلاقة	معامل الارتباط	العلاقة
١٩٤٦-١٩٨٩	٠،١٣	طردية ضعيفة	٠،٢٤	طردية ضعيفة	٠،٥٥	طردية قوية
١٩٩٠-٢٠٠٩	٠،٢١	طردية ضعيفة	– ٠،١٦	عكسية ضعيفة	– ٠،٨٧	عكسية قوية

المصدر: نتائج اختبار العلاقات الفصل الرابع

من خلال ملاحظة الجدول (١٨) فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. إن وجود علاقة عكسية ضعيفة بين عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وعـــدد الصراعات الدولية خلال المرحلة٢ ١٩٩٠-٢٠٠٩؛ أي كلما زاد عدد القرارات الـــصادرة

قل عدد الصراعات الدولية، وتبين مشاركة مجلس الأمن الإيجابية للمحافظة على الاستقرار الدولي في الحد من عدد الصراعات الدولية من خلال تبنيه إصدار القرارات الملزمة لأطراف الصراع خلال مرحلة النظام الدولي أحادي القطبية بعكس نتيجة مرحلة النظام الدولي ثنائي القطبية. وبشكل عام فقد أثبتت الدراسة فرضيتها الأولى بالنسبة للصراعات الدولية من أنه كلما زادت عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن زاد مستوى الاستقرار الدولي.

٢. أما بالنسبة لتأثير عدد قرارات مجلس الأمن الدولي على الصراعات الداخلية والعرقية، فقد أثبتت النتائج أن هناك علاقة طردية قوية بين تأثير عدد القرارات على هذا النوع من الصراعات خلال مراحل الدراسة المختلفة؛ أي أنه كلما زاد عدد القرارات زاد عدد هذه الصراعات. وبذلك تنفي هذه النتيجة فرضية الدراسة الأولى (كلما زاد عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن زاد مستوى الاستقرار الدولي) فيما يخص الصراعات الداخلية والعرقية.

٣. إن وجود علاقة طردية ضعيفة بين عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وعدد الصراعات الدولية خلال مرحلتي الدراسة؛ يعطي دليلاً واضح على مدى تأثير استخدام الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي على مستوى الاستقرار الدولي فيما يخص الصراعات الدولية؛ أي إنه كلما زاد عدد مرات استخدام الفيتو من قبل هذه الدول زاد عدد الصراعات الدولية، وبشكل عام فقد أثبتت الدراسة فرضيتها الثانية بالنسبة للصراعات الدولية من أنه كلما زاد عدد مرات استخدام الفيتو في مجلس الأمن قل مستوى الاستقرار الدولي.

٤. أما بالنسبة لتأثير استخدام الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي للفيتـــو علـــى مستوى الاستقرار الدولي فيما يخص الصراعات الداخلية والعرقية، فقد أثبتت النتـــائج أن هناك علاقة طردية تتفاوت بين الضعيفة إلى القوية بين تأثير استخدام الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي للفيتو على مستوى الاستقرار الدولي على هذا النوع من الصراعات خلال المرحلة١ من مراحل الدراسة؛ ويتفق مع فرضيتها الثانية؛ أي أنه كلمـــا زاد عـــدد مرات استخدام الفيتو قل مستوى الاستقرار الدولي . والنتيجة السابقة تعني أن الزيادة فـــي عدد مرات استخدام الفيتو يزيد من عدد الصراعات الداخلية والعرقية.

٥. إن وجود علاقة عكسية ضعيفة بين عدد مرات استخدام الفيتو في مجلس الأمن وعـــدد الصراعات الداخلية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩، وعلاقة عكسية قوية بين عـــدد مـــرات استخدام الفيتو وعدد الصراعات العرقية، يعني أن هذه النتيجة غير منطقية وتتعارض مـــع جميع الدراسات السابقة وقد بينت الدراسة في الجزء الذي يناقش هذا الموضوع الأســـباب التي أدت إلى هذه النتيجة غير المنطقية؛ والتي تعني أنه كلما زادت عدد مرات اســـتخدام الفيتو زاد عدد الصراعات الداخلية والعرقية بصورة متفاوتة بينهما.

أما بالنسبة لتأثير الهيمنة على عدد الصراعات وبالتالي تأثيرها على مستوى الاســـتقرار العـــالمي؛ يمكن استنتاج الجدول التالي لبيان التأثير الذي يمثله التغير في شكل الهيمنة (هيمنة دولـــة، هيمنـــة ثنائية، أو هيمنة متعددة الأطراف) في مجلس الأمن على مستوى الاستقرار العالمي.

الجدول رقم (٢١) أثر الهيمنة على الاستقرار خلال الفترة ١٩٤٦-٢٠٠٩

نوع الهيمنة	الفترة	عدد الصراعات	معدل الصراعات السنوي
دولة واحدة	٣٩ سنة	١٧٣	٤،٤ صراع / عام
ثنائية	١٠ سنوات	٥٤	٥،٤ صراع/ عام
متعددة	١٥ سنة	٧٥	٥ صراع/ عام

المصدر: الجدول رقم (١٩)

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٢١) إلى ما يلي:

١. بشكل عام غطت فترة الدراسة من ١٩٤٦-٢٠٠٩ تنوعت خلال هذه الفترة أشكال الهيمنة في مجلس الأمن؛ حيث شهدت هذه الفترة هيمنة دولة واحدة في المجلس لمدة (٣٩) سنة حصل خلالها (١٧٣) صراعاً؛ أي بمعدل (٤،٤) صراع لكل عام؛ حيث هيمنة روسيا على مجلس الأمن لمدة (٢٠) سنة متتالية خلال الفترة ١٩٤٦-١٩٦٦؛ بينما هيمنت أمريكا على المجلس لمدة (١٩) سنة وعلى فترات متفرقة خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٩، وخلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤؛ بينما كانت الهيمنة ثنائية في مجلس الأمن لمدة (١٠) سنوات حصل خلالها (٥٤) صراعاً؛ أي بمعدل (٥،٤) صراع لكل عام؛ فقد شهدت الفترة ١٩٦٦-١٩٧٠ هيمنة ثنائية روسية بريطانية على مجلس الأمن وخلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ هيمنة ثنائية أمريكية روسية؛ أما الشكل الثالث من أشكال الهيمنة على مجلس الأمن فهو الهيمنة متعددة الأطراف التي دامت (١٥) سنة حصل خلالها (٧٥) صراعاً؛ أي بمعدل (٥) صراعات لكل عام ، خلال الفترة ١٩٧١-١٩٨٠ وكذلك الفترة الأخيرة من الدراسة ٢٠٠٥-٢٠٠٩.

٢. يمكن ترتيب أشكال الهيمنة (هيمنة دولة واحدة، هيمنة ثنائية لدولتين، وهيمنة متعددة الأطراف) في مجلس الأمن الدولي حسب قوة التأثير السلبي لهذه الأشكال على عدد الصراعات وبالتالي على مستوى الاستقرار العالمي من الأعلى إلى الأدنى كما يلي: أولاً الهيمنة الثنائية، ثانياً الهيمنة متعددة الأطراف، وأخيراً الهيمنة لدولة واحدة على مجلس الأمن الدولي.

٣. مما سبق تتمكن هذه الدراسة من استنتاج تأثير هيمنة الدول العظمى في مجلس الأمـن الـدولي على الاستقرار الدولي خلال الفترة ١٩٤٦-٢٠٠٩ بأنه كلما كانت الهيمنة في مجلس الأمن لدولتين عظميين فيه كلما زادت عدد الصراعات في العالم الأمر الذي يؤدي إلى تدنى مستوى الاسـتقرار الدولي؛ وبهذا تثبت الدراسة فرضيتها الثالثة. حيث ورد في هذه الفرضية أنه كلما كانـت الهيمنـة لدولتين في مجلس الأمن قل مستوى الاستقرار الدولي.

بشكل عام فقد أثبتت الدراسة فرضياتها كاملة، وأجابت على جميع تساؤلاتها، ومن هذه التساؤلات هل تعطي الإجابات على جميع هذه التساؤلات تفاؤلا عاماً حول جدوى وجود الأمم المتحدة ؟. بعد توضيح الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن الدولي لصيانة السلم والأمن الدولي؛ الأمر الذي يتطلب توافق لا تنافر الدول الدائمة في المجلس على سبيل حل الصراعات المستمرة والناشئة للحفاظ على الاستقرار الدولي؛ هذا هو المبدأ الذي يجب أن تنطلق منه هذه الدول؛ لتكون إجابة الدراسة على السؤال السابق بـــ **(نعم)**.

الخاتمـــــــــــــــــــة

تناولت الدراسة اختبار موضوع هيمنة الدول العظمى على القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والمتعلقة بالاستقرار العالمي خلال الفترة ١٩٤٦-٢٠٠٩، من منظور واقعي علمي. وبالتالي حاولت الدراسة الإجابة عن سؤالها الرئيس حول أثر هيمنة الدول العظمى في مجلس الأمن على الاستقرار الدولي.

وقد ناقشت الدراسة هذا الموضوع من خلال أربعة فصول: تناول الفصل الأول الإطار النظري للدراسة واشتمل على المقدمة، وأسئلة الدراسة، وأهمية الدراسة، والدراسات السابقة، وتعريف المفاهيم، عينة الدراسة، والفترة الزمنية، ومصادر البيانات. بينما ناقشت الدراسة في الفصل الثاني مؤشرات العامل المستقل (الهيمنة في مجلس الأمن) من خلال بيان عدد القرارات، وعدد مرات استخدام الفيتو، والدول المهيمنة على مجلس الأمن. أما الفصل الثالث فناقش مؤشرات العامل التابع (الاستقرار الدولي) من خلال عدد الصراعات الدولية والداخلية والعرقية. وناقشت في الفصل الرابع (اختبار العلاقات وتحليل النتائج) من خلال إيجاد العلاقة بين مؤشرات العامل المستقل والعامل التابع؛ وباستخراج معامل الارتباط بينهما، مع تحليل هذه العلاقة الحسابية وربط النتائج بالدراسات السابقة.

ولبيان أهمية تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن تجاه الصراعات على مختلف أنواعها فقد تناولت الدراسة أبرز صراعات منطقة الشرق الأوسط، وقد بينت الدراسة أن (٣١%) من مجمل عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي والبالغة (١٦٥٩) قراراً تخص سبعة صراعات فقط في منطقة الشرق الأوسط وأن خمسة من هذه الصراعات ما زالت مستمرة، والصراعين

المنتهيين ما زالا يشغلان جزءاً من عمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وما زالت المنطقة تعاني من آثارهما السلبية حتى الآن؛ وهما الصراع العراقي الإيراني واحتلال العراق للكويت.

أثبتت الدراسة فرضيتها العلمية التي تنص على أنه: كلما زاد عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن زاد مستوى الاستقرار الدولي فيما يخص الصراعات الدولية، ونفت الدراسة فرضيتها السابقة فيما يخص الصراعات الداخلية والعرقية. كما أثبتت فرضيتها الثانية على أنه كلما زاد عدد مرات استخدام الفيتو من قبل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن قل مستوى الاستقرار الدولي. وكذلك أثبتت فرضيتها الثالثة على أنه كلما كانت الهيمنة لدولتين في مجلس الأمن قل مستوى الاستقرار الدولي. مبينة حجم تأثير مؤشرات العامل المستقل على مؤشرات العامل التابع، وبذلك بينت أثر هيمنة الدول العظمى في مجلس الأمن على الاستقرار الدولي خلال فترة الدراسة. كما أثبتت الدراسة أن الهيمنة الثنائية لدولتين في مجلس الأمن لها التأثير السلبي الأكبر على مستوى الاستقرار العالمي تليها الهيمنة متعددة الأطراف ثم هيمنة دولة واحدة كأقل نوع هيمنة من حيث التأثير السلبي على مستوى الاستقرار العالمي.

وبعد توضيح الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن الدولي لصيانة السلم والأمن الدولي؛ الأمر الذي يتطلب توافق لا تنافر الدول الدائمة في المجلس على سبيل حل الصراعات المستمرة والناشئة للحفاظ على الاستقرار الدولي؛ وحيث أن هذا هو المبدأ الذي يجب أن تنطلق منه هذه الدول؛ لتكون إجابة الدراسة على سؤالها هل تعطي الإجابات على جميع هذه تساؤلات الدراسة تفاؤلا عاماً حول جدوى وجود الأمم المتحدة ؟ بـ **(نعم)** نعم يجب أن يسود جميع الباحثين والمفكرين التفاؤل حول جدوى وجود الأمم المتحدة؛ هذه المنظمة التي يتبع لها أذرع أخرى

غير مجلس الأمن وتحقق نجاحات حقيقية على أرض الواقع في مجالات كثيرة جداً لخدمة البشرية جمعاء.

ووفقاً لنهج الصراع الدولي خلال فترة الدراسة والمنحنى ألصراعي الذي يدل على وتيرة الصراعات الدولية حيث يتناقص عددها خلال عشر سنوات ثم يتزايد عدد هذه الصراعات خلال خمس سنوات تليها وتتنبأ الدراسة للمستقبل القريب ارتفاع عدد الصراعات الدولية في العالم خلال الفترة من ٢٠١٠ – ٢٠١٤؛ وبما أن هذه الدراسة تبشر بتغير في طبيعة النظام الدولي الحالي؛ من أحادي القطبية إلى متعدد الأقطاب، خلال المستقبل القريب؛ فالسؤال الذي يطرح نفسه هل للعملاق الصيني دور في هذا النظام المتوقع؟ وهل سيكون العالم أكثر أمناً في ظل النظام الدولي المتوقع؟!!!

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

- إبراهيم ، احمد شلبي ، " **التنظيم الدولي، دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية** "، ١٩٨٥ ، : الدار الجامعية ، بيروت
- إدريس، محمد السعيد ،" أزمة السويس والصراع على مستقبل الشرق الأوسط "، **السياسة الدولية ،** ١٦٦ : ٢٤-٣٥، ٢٠٠٦
- بريجنسكي ، زبغنيو . (مترجم)،" **رقعة الشطرنج الكبرى**" . ١٩٩٩ ، : الأهلية للنشر ، عمان
- بطرس، غالي. "**في مواجهة التحديات الجديدة**"، التقرير السنوي عن أعمال منظمة الأمم المتحدة، نيويورك: إدارة شؤون الأمم المتحدة، ١٩٩٠
- بطرس، غالي." **خطة السلام** "، من منشورات الأمم المتحدة نيويورك ،١٩٩٥
- بطرس، غالي. " الأمم المتحدة ومواجهة الإرهاب"، **مجلة السياسة الدولية**، السنة ٣٣، العدد ١٢٧: ٨٤-٨٦، ١٩٩٧
- بطرس، غالي." **خمس سنوات في بيت من زجاج**"، ط ١، 1999 ، : القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر
- بولاك ، كينيث،" الولايات المتحدة وإستراتيجية متكاملة في الشرق الأوسط : رؤية أمريكية " . **السياسة الدولية** . ١٧٥ : ٣٠-٣٥، ٢٠٠٩
- تشومسكي، نعوم . (مترجم)." **الدول المارقة**، ٢٠٠٣ ، : دمشق، دار الكتاب العربي

- الدوري ، عدنان طه مهدي ." **العلاقات الدولية المعاصرة** "، ١٩٩٧ ، : الإسكندرية ، منشورات جامعة الإسكندرية
- الدوري ، محمد عبد الله . "**القانون الدولي وأزمة الخليج**"، ١٩٩٢ ، : بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر
- الرشيدي ، احمد ." **الإنعكاسات الدولية لأزمة الخليج**"، ١٩٩١ ، : مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة
- ري ، جيمس لي . "**الحروب في العالم : الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط**" ، ١٩٩٥ ، : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي
- زهران، جمال. "**النظام الدولي بين الاستمرارية والتغير، دراسة في مشكلات صاعدة**"، ٢٠٠٢ ، : القاهرة ، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر
- سالم، علي أحمد . "عن الحرب والسلام: مراجعة لأدبيات الصراع الدولي". **السياسة الدولية**، ١٧٠ :٨-٢٣، ٢٠٠٧
- السيد ، حسين عدنان . "**العرب في دائرة النزاعات الدولية**"، ٢٠٠١ ، : بيروت ، مطبعة سيكو
- الشلبي، جمال . "**العرب وأوروبا: رؤية سياسية معاصرة** "، ٢٠٠٠ ، : بيروت، المؤسسة العربية للنشر
- شهاب، معين ." **القانون الدولي العام**"، ١٩٤٧ ،: القاهرة : د.ت

- صبح ، علي . "**المنزاعات الأقليمية، في نصف قرن ١٩٤٥-١٩٩٥**"، ١٩٩٨ ، : بيروت ، دار المنهل اللبناني
- الضمور ، جمال. "**مشروعية الجزاءات الدولية والتدخل الدولي ضد ليبيا والسودان، والصومال**"، ٢٠٠٤، : عمان ، مركز القدس للدراسات
- فالنستين، بيتر. "**الصراعات الحرب والسلام والنظام العالمي**". ترجمة: سعد السعد، محمد دبور، ٢٠٠٥، : عمان ، المركز العلمي للدراسات السايسية
- فتح الباب، حسن. "**المنازعات الدولية ودور الأمم المتحدة في المشكلات المعاصرة**"، ١٩٧٦ ، : القاهرة ، عالم الكتب
- فهمي ، عبدالقادر . " **النظام السياسي الدولي** " ،١٩٩٧ ، : عمان ، دار وائل للنشر، ص ٦١:٧٢
- قرني ، بهجت . " من النظام الدولي إلى النظام العالمي " . **السياسة الدولية** . ١٦١ : ٤٠-٤٥، ٢٠٠٥
- نافع ، حسن . "الأمم المتحدة في نصف قرن"، **عالم المعرفة**، ع ٢٠٢: ٦١- ٦٥ ، أوكتوبر، ١٩٩٥
- نافع ، حسن ." **إصلاح الأمم المتحدة في ضوء المسيرة المتعثرة للتنظيم الدولي**"، ٢٠٠٥ ، : القاهرة، الدار العربية للعلوم ناشرون
- النشتاين ، جان . (مترجم) ." **الصراع على العالم: ١٩٥٠_١٩٨٨ العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي** " ،١٩٩١ ، : دمشق ، الشادي للنشر

– نوفل، أحمد سعيد. ،" ارضية الصراع في الخليج العربي"، **المستقبل العربي**، العدد: ١٥٠، ١٨ – ٢٤ ، آب/ اغسطس ١٩٩١

– هياجنة، عدنان. " **دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي** " ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ١٩٩٩

– هياجنة، عدنان. " أزمة الملف النووي الإيراني وسيناريوهات الموقف الأمريكي المحتمل: دراسة إستراتيجية"، **دراسات شرق أوسطية** ، ٤٠ :١١–٣٧، ٢٠٠٨

– هياجنة، عدنان. " مستقبل العلاقات الأوروبية الأمريكية وأثرها في العالم الإسلامي " ، **مجلة البيان** ، ٦ : ٣٣٧–٣٥٢، ٢٠٠٩

– الأمم المتحدة، الأمم المتحدة والصومال ١٩٩٢ – ١٩٩٦، **منشورات الأمم المتحدة**، المجلد الثامن، ١٩٩٦.

المراجع الأجنبية

- Bertram , Eva . "Reinventing Governments The Promise and Perils of United Natirine Pere Building " , **Journal of Conflict Resolution** , v39(3):387-418 (1995) ttp://jcr.sagepub.comh/cgi/COflteflt/abStraCt139/3'3 87 (Accessed 23/10/2009)

- Betts , Richard K . "The Delusion of Impartial Intervention " **. Foreign Affairs** . November/Dember (1994) http://www.foreignaffairs.com/articles/50545/ betts/the-delusion-of-impartial-intervention (Accessed 22/10/2009)

- Bruce D , Jones . and others. " **Cooperating for Peace and Security Evolving Institutions and Arrangements in a Context of Changing U.S. Security Policy** " . (2009) http://cambridge.org/ukJcata1ogue/prjfl5p?j sbn=9780521 889476&print=y (Accessed 19/10/2009)

- Butler, Richard . " _Bewitched, Bothered, and Bewildered:Repairing the Secur Council **". Foreign Affairs** . (1999) http://www.foreignaffairs.org/J9990901 facomment lOO 1/richard-butler/bewitched-bother_(Accessed 29/10/2008)

- Chapman , Terrence L and Dan Reiter. "The United Nations Security Council and the Rally 'Round the Flag Effect" **. Journal of Conflict Resolution**. V48(6):886-909 (2004) http://jcr.sagepub.com/cgi/content/abstract/48/6/886 (Accessed 19/10/2009)

- Falk , Richard. "Assessing the Georgian conflict " . Peace and Conflict Monitor . University for Peace . (2008). http://www.monotor.org/innerpg.cfm? Id_article=541 (Accessed 20/10/2008)

- Josef , Joffe. " The Default Power ". **Foreign Affairs** . v84(4):21-35(2009) http://www.foreignaffairs.com/articles/65239/josef-joffe/the-default-power# (Accessed 1/10/2009)

- Hassel , Kai-Uwe von . "Détente through Firmness " . **Foreign Affairs** . 71(2) : 83-96 (1964) http://www.foreignaffairs.com/articles/23565/kai-uwe-von-hassel/d%C3%83%C2%A9tente-through-firmness# (Accessed 21/10/2009)

- Gardner, Richard N. "Can the United Nations Be Revivcd? " **Foreign Affairs**. 72(2):31-44 (1970) http://www.foreignaffairs.org/1977faessay484o5 ri hi f-n-gardner/can-the-united-n (Accessed 18/10/2009)

- Kennedy, Paul and Russett, Bruce. Reforming the United Na Lions". **Foreign Affairs**, 83(2):34-39 (1995) http://www.foreignaffairs.com/articles/51402/francis-fukuyama/social-capital-and-the-global-economy-a-redrawn-map-of-the-world (Accessed 24/10/2009)

- Lefever , Ernest W. "Reining in the U.N.: Mistaking the Instrument for the Actor " **Foreign Affairs** . 21(4): 37-40 (1993) http://www.foreignaffairs.com/articles/48949/ernest-w-lefever/reining-in-the-un-mistaking-the-instrument-for-the-actor (Accessed 19/10/2009)

- Maynes , Charles William . " A UN Policy for the Next Administration " . **Foreign Affairs** . (1976) http://www.foreignaffairs.com/articles/26081/charles-william-maynes/a-un-policy-for-the-next-administration# (Accessed 15/10/2009)

- Nye, Joseph . "What New World Order? " . **Foreign Affairs**, 46(2) : 119-137 (1992) http://www.foreignaffairs.com/articles/47760/joseph-s-nye-jr/what-new-world-order#(Accessed 18/10/2009)

- O'neill, Barry. "Power and Satisfaction in the United Nations Security Council " **.** **Journal of Conflict Resolution** . v40(2) : 219-237 (1996) http://jcr.sagepub.com/cgi/content/abstract/40/2/219 (Accessed 20/10/2009)

-Russet , buruce . and james .sutterlin. " The U.N. in a new world order " . **Foreign Affairs**. 28(3): 87-98 (1991) http://www.foreignaffairs.com/articles/46583/bruce-russett-and-james-s-sutterlin/the-un-in-a-new-world-order# (Accessed 18/10/2009)

- Schwartzman , Simon , " Science policies and the new international order " , **International Political Science Review** . 3(3) : 353-360 (1992) http://ips.sagepub.com/cgi/content/abstract/3/3/353(Accessed 11/10/2009)

- Stewart, Patrick ." The Best Laid Plans: The Origins of American Multilateralism and the Dawn of the Cold War". **Foreign Affairs** . 31(4): 56-74 (2008) http://www.foreignaffairs.com/articles/65282/stewart-patrick/the-best-laid-plans-the-origins-of-american-multilateralism-and (Accessed 13/10/2009)

-Touval , Saadia . "Why the U.N. Fails: It Cannot Mediate " . **Foreign Affairs** . September/October (1994) . http://www.foreignaffairs.com/articles/50327/saadia-touval/why-the-un-fails-it-cannot-mediate (Accessed 23/10/2009)

-Waldefzejm , Kurt . “ The United Nations: The Tarnished Image “ **Foreign Affairs** , . 13(4): 114- 132 (1984) . http://www.foreignaffairs.com/articles/39127/kurt-waldeheim/the-united-nations-the-tarnished-image# (Accessed 18/10/2009)
-Yost, Charles W. 1966 . “The United Nations: Crisis of Confidence and Will “ . **Foreign Affairs,** 64 (3) : 42-64 (1966) http://www.foreignaffairs.com/articles/23829/charles-w-yost/the-united-nations-crisis-of-confidence-and-will (Accessed 21/10/2009)

Abstract

"The Impact of the hegemony of Great Powers in the Security Council on International Stability: 1946 - 2009"

Prepared by:
Mohammad Salama Salem Alrfoo

Supervisor:
Professor Adnan Mohammad Hayajneh

This study tries to analyze the impact of the hegemony of great powers in the Security Council on international stability during the period 1946-2009. The study is an empirical one to investigate the relationships between hegemony in the UN Security Council and international stability. The study raises several questions. What is the impact of the hegemony of great powers in the Security Council on international stability? What is the number of international conflicts arising during the period of study? And what is the number of resolutions that were rejected by great powers using the Veto power? The importance of the scientific study stemmed from its attempt to contribute to the ongoing debate in the literature of international stability and peace by trying to enhance the databases and scientific studies, in Arabic on the relationships between the hegemony of great powers in the Security Council and international stability.

The study tested its hypotheses including the following there is a relationship between the hegemony of great powers in the Security Council and international stability. In other words, the greater the number of resolutions of the Security Council passed the higher level of international stability. Moreover, the greater the number of vetoes employed the lower level of international stability. In addition, the hegemony of more than one country in the Security Council the less level of international stability.

The study used indicators of the independent variable (hegemony of great powers in the Security Council) using the number of resolutions of the Security Council and the number of times the veto power is used by the permanent members of the Security Council. The indicators of the dependent variable include number of international conflicts in the world, the number of internal conflicts and ethnic conflicts. In order to test the relationships between the variables several empirical tests were used.

The study found: First: an increase in the number of resolutions of the Security Council that is correlated with reduced number of international conflicts. It means that there is positive engagement of the Security Council on international conflicts. Secondly, the internal conflicts and ethnic conflicts are not affected by increasing the number of decisions. It implies the weakness and failure of the UN Security Council in dealing with these types of conflicts. Thirdly, the more hegemonic states in the Security Council the lower level of international stability. The bipolar world system had adversely affected international peace and security. This result is due to the competition between the United States and the Soviet Union which they were truing to dominate the world, while the Security Council has a semblance of stability during the phase of the Unipolar international system.